

الدكتور حامد عوض أبسني
المحامى

الصِّيغ القانونيّة للدعاوى العُماليّة

الطبعة الثانية
مزيدة ومنقحة

١٩٩٠

المكتبة القانونية

١٨ شارع سالى البارودى، باب الحلق
تليفون ٢٩٠٧٢١٤



الدكتور علي عوض الهادي
المحامى

الصِّيغ القانونيّة للدعاوى العُمليّة

الطبعة الثانية
مزيدة ومنقحة

١٩٩٠

المكتبة القانونية

١٨ شارع ساس البارودي ياب الخلق
لبنون ٢٩٠٧٢١٤

اهداء الطبعة الأولى

الى الأخ الكريم الذى كان له السبق
فى ارساء دعائم المكتبة العمالية ٠٠٠
الى الزميل الأستاذ ٠٠٠٠

عصمت الهوارى

المحامى بالنقض

أهدى هذا الجهد المتواضع

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله الذى هدانا الى هذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله ،
فقد صدرت الطبعة الاولى فى بدء الموسم القضائى لعام ١٩٨٥ ونفدت
بعد ايام من طرحها وهذا الاقبال والتقدير من جانب الزملاء شجعنى على
استنباط المزيد من الصيغ القانونية للقضايا العمالية ومما لسا اسفر عنه
التطبيق العملى وعملا بملاحظات المخلصين من الزملاء الذين بعثوا الى
بتوجيهاتهم ، وازاء زيادة الطلب على الكتاب سيما فى سائر محافظات
الجمهورية فقد عكفت على تنقيح الطبعة الاولى واضافة المزيد من الصيغ
مع الاحتفاظ بثبات سعره رغم ارتفاع أسعار الورق وتكاليف الطباعة بحيث
تكون هذه الطبعة المزيده بثمنها الزهيد فى متناول اكبر عدد ممكن من الزملاء
خصوصا اولئك الذين لا زالوا بعد فى فترة التبرين .

وانى اكرر الحمد لله والشكر للزملاء داعيا للجميع بالتوفيق .

د/ على عوض

القاهرة فى ١ يناير ١٩٩٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا الكتاب

انشاء وجودى بالاسكندرية للاستجمام اشتاقت نفسى للقراءة فاخذت اقلب فى بعض كتبى فوقع بصرى على كتاب اسمه « دائرة المعارف العمالية » كان قد أصدره عام ١٩٦٠ الزميل الناضل الأستاذ عصمت الهوارى المحامى بالاشتراك مع زميل آخر وقد وجدت فى هذا المرجع بعض النماذج للصيغ القانونية للدعاوى العمالية وفقا لقانون العمل القديم رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فاعجبت بالفكرة ... فكرة التخصص فى الصيغ القانونية سيما وأنه لا يوجد فيها اعلم مراجع لصيغ الدعاوى العمالية منذ عام ١٩٥٩ وحتى الآن سوى المرجع المشار اليه ، وبدأت هذه الفكرة تستهوينى خاصة وإن مادة « تشريع العمل » هى تخصصى الدقيق ، كما ساعد على هذا الحماس ما كان يشير على به بعض الزملاء المخلصين باصدار مرجع فى هذا النوع من الصيغ لدرجة أن بعضهم كان يستعين بجهدى المتواضع فى دعاوى الأجور والتسويات وغيرها من دعاوى العمال .

وكتبت فى بداية هذا العام قد اصدرت كتابا فى « الجنحة المباشرة » ألحقت به بعض نماذج للصيغ ولاتى والحمد لله استحسانا واثبالا شديدا وهو ما حفزنى على طرق باب الاجتهاد فى ميدان الصيغ القانونية .

ولئن كانت الفكرة بوجوده ازاء كل هذه الظروف الا اننى أقول بصدق ان صاحب الفضل فى اخراج هذا الكتاب هو من أوحى لى باخراج هذه الانكار الى حيز التنفيذ ، بل هو صاحب اول مرجع صدر فى مثل هذا النوع من الصيغ ، وهو الجدير بان اهدى اليه هذا الجهد المتواضع علنى اكون قد اكملت ما بداه من ربع قرن راجيا أن اكون قد اديت الامانة وقدمت لزملائى عملا نافعا لا اتغيا من ورائه سوى رضاهم وثواب الله وخيره فان غزت بذلك « ان هذا لهو الفوز العظيم لمثل هذا فليعمل العاملون » .

اسكندرية فى ١٥ اغسطس ١٩٨٥ .

د/ على عوض

محتويات الكتاب

- فصل تمهيدي : اوليات ومبادئ في تانونى العمل ونقابات العمال .
- الباب الاول : صيغ دعاوى الاجور .
- الباب الثانى : صيغ دعاوى تنظيم العمل وشروطه .
- الباب الثالث : صيغ دعاوى التاديب والفصل .
- الباب الرابع : صيغ دعاوى عقد العمل المشترك (الجماعى) .
- الباب الخامس : صيغ دعاوى التوقيق والتحكيم .
- الباب السادس : صيغ دعاوى نقابات العمال .
- فهرس الكتاب :

فصل تمهيدي

مبادئ عامة وأوليات في قانوني العمل والتقابات العمالية

نطاق تطبيق قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ (١) :

لا تسرى احكام هذا القانون على العاملين بوزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة (فيما عدا الباب الخامس الخاص بالسلامة والصحة المهنية) ولا على عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم وانفراد أسرة صاحب العمل وهم الزوج او الزوجة وأصوله وفروعه الذين يعولهم فعلا (٢) .

وعلى ذلك فان المحاكم المدنية (والعمالية جزء منها) هي المختصة بحسب نصابها القضي بالدعاوى التي يرفعها العمال والعمال المتدرجون الخاضعون لاحكام قانون العمل فتسرى احكام القانون على العاملين بالقطاع العام وشركاته والعاملين بشركات استثمار المال العربي والاجنبي وهي ما اصطلح على تسميتها بشركات الانفتاح الاقتصادي وذلك فيما لم يرد بشأنه نص في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة .

وتسرى احكام قانون العمل على العاملين في المنظمات النقابية العمالية وفقا للمواد ٤ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦٣ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ بشأن نقابات العمال وتسرى احكام قانون العمل على العاملين بهركز تنظيم الأسرة والعاملين بالأحزاب السياسية والعاملين بالنوادي الخاصة والعاملين بالسفارات الاجنبية والعاملين بدوائر الجهات الدينية والخيرية والعاملين بالجمعيات التي لا تخضع لقانون التعاون (٣) .

الحكم بالنفاز المعجل بدون كفالة :

اجازت المادة السادسة من قانون العمل للمحكمة في كافة أنواع القضايا التي تقام استنادا الى هذا القانون ان تحكم بالنفاز المؤقت وبلا

(١) المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ .

(٢و٣) راجع في شرح هذه الطوائف — المؤلف — الموجز في شرح قانون العمل الجديد ١٩٨٢ ص ٥٤ — ٦٥ .

كفالة وعلى هذا فان اى دعوى يرفعها العامل بالتطبيق لاي نص من نصوصه تدخل ضمن حالات النفاذ المعجل المشار اليها بالمادة ٢٩٠ مرائعات لكن هذا النفاذ لا يكون واجبا بنص القانون الا في دعاوى ايقاف تنفيذ قرار الفصل المرفوعة بالتطبيق لحكم المادة ٦٦ من قانون العمل لانها تعتبر من الدعاوى المستعجلة التى يعتبر الحكم بالنفاذ المعجل فيها واجبا بقوة القانون .

وعليه فاذا كنا فى الصيغ الواردة بهذا الكتاب لم نشر فى بعضها الى طلب الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة فانه يمكن اضافة هذا الطلب لاي صحيفة دعوى عمالية مرفوعة طبقا لاحكام قانون العمل .

الاعفاء من الرسوم القضائية :

تعفى من الرسوم القضائية فى جميع مراحل التقاضى الدعاوى التى يرفعها العاملون والصبية المتدرجون وعمال التلمذة والمستحقون عنهم عن المنازعات المتعلقة بأحكام هذا القانون وللمحكمة فى جميع الاحوال الحكم بالنفيساء. المؤقت وبلا كفالة . ولها فى حالة رفض الدعوى ان تحكم على زائعتها بالحروفات كلها او بعضها .

ويعفى العمال من ضريبة الدمغة على كل الشهادات والصور والشكاوى والطلبات التى تعطى لهم او تقدم منهم بالتطبيق لاحكام هذا القانون . (مادة ٦ عمل) .

والاعفاء هنا مطلق فهو يشمل جميع انواع القضايا التى يرفعها العمال او ورثتهم سواء اكانت مدنية ام جنائية وسواء كانت امام اوله درجة او امام محكم الاستئناف وكذلك امام محكمة النقض وكذا الاشكالات فى التنفيذ والدعاوى المستعجلة والطلبات على عرائض ما دامت انها جميعا ترفع استنادا الى نصوص قانون العمل كما ان الاعفاء يشمل كافة انواع الرسوم النسبية والاضائية والثابتة ورسوم دعم ابنية المحاكم ودعم صندوق القضاة ورسوم الدمغة بما فى ذلك دمغة الاتساع لكن الاعفاء لا يرد على دمغة الحماية الا اذا كان العامل محاميا مقيدا بجدول النقابة وكانت الدعوى مرفوعة منه شخصا ضد صاحب العمل الذى يعمل لديه سواء كان فردا او شركة كذلك لا يسرى الاعفاء على الانتذارات على يد خضر التى يرسلها العامل لانها ليست من قبيل الدعاوى .

ونرى ايضا ان العامل اذا اقام جنحة مباشرة ضد صاحب العمل استنادا الى احد نصوص قانون العمل (وهو امر جائز كما سنرى) فانه

يعنى من الرسوم لأن نص الاعفاء مطلق ولا يسوغ تقييده وتخصيصه بغير مخصص .

الجنح المباشرة التى ترفع من العمال :

تلزم الإشارة الى أن معظم الصيغ القانونية للدعاوى العمالية الواردة بين دفتى هذا الكتاب تستند كل منها الى نص فى قانون العمل أو قانون النقابات العمالية ويجوز أن تقام بشأن أى من هذه النصوص دعاوى جنح مباشرة من العامل باعتباره مضرورا من جراء مخالفة صاحب العمل للنص القانونى حيث أن معظم النصوص فى تشريعات العمل تتضمن عقوبة جنائية عن مخالفتها .

وقانون العمل وكذلك النقابات العمالية لا يوجد فى نصوصهما ما يمنع من رفع الجنح المباشرة من جانب المضرور لأن المشرع فيها وإن كان قد أسند الى من لهم صفة الضبطية القضائية — وهم مفتشو العمل والنقابات — ضبط الجرائم التى ترتكب بالتطبيق لأحكامها إلا أنه أى المشرع لم يختص بأموال الضبطية وحدهم بذلك كما فعل مثلا فى جرائم قوانين الضرائب والجمارك والتموين وإنما ترك هذا الموضوع دون تقييد ومن ثم فإنه لا حظر إلا بفس ولا يوجد فى نصوص قانون العمل ولا قانون نقابات العمال ما يمنع العامل المضرور من اقامة الجنحة المباشرة ضد صاحب العمل إذا امتنع مثلا عن دفع الأجر أو نطه من عمله على خلاف القانون أو امتنع عن منحه إجازته المقررة قانونا أو أرغم عاهلا على الانضمام الى نقابة عمالية معينة أو منعه من الانضمام الى نقابة أو امتنع عن توريد اشتراكات النقابة التى اقتطعها من العمال وهكذا وقد آثرنا فى هذا الكتاب إيراد الصيغ القانونية فى مجال الحقوق المدنية العمالية فقط مع إيراد بعض نماذج يسيرة لصحف الجنح المباشرة تاركين تفاصيل هذه الصيغ للمرجع المخصص فى ذلك وهو مرجع صيغ الجنحة المباشرة . (١) .

الاختصاص النوعى والمحلى :

الاختصاص النوعى يكون للمحكمة المدنية (الدائرة العمالية بوصفها قاضيا لشئون العمال الجزئية) الواقع فى دائرتها محل العمل ، وتقدر قيمة الدعوى باعتبار الطلبات فيها يوم رفعها ويدخل فى التقدير ما يكون

(١) انظر للمؤلف « الجنحة المباشرة » الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ ص ٢٧٦ و ٢٧٩ وانظر لنفس المؤلف « جريمة التبيديد » صفحة ٣٢١ وما بعدها — الطبعة الأولى ١٩٨٧ » .

مستحقاً آنذاك من فوائد وتعويضات ومبروغات وغيرها من الملحقات المخدرة القيمة وكذلك طلب ما يستجد من الأجر والمبالغ المستحقة بعد رفعها وحتى يوم الحكم فيها . فإذا كانت الطلبات غير مقدرة القيمة فيكون الاختصاص للمحكمة الابتدائية . وتنص القواعد العامة على أن تختص المحكمة الجزئية بالحكم ابتدائياً في الدعاوى المدنية التي لا تجاوز قيمتها خمسمائة جنيه ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز خمسين جنيهاً (٢) مادة ٤٢ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠) مع ملاحظة أن المشرع في قانوني العمل ونقابات العمال قد جعل الاختصاص للمحكمة الجزئية بنص القانون بالنسبة لبعض الدعاوى المحددة مثال ذلك ما ورد بالمادة ٦٨ عمل من اختصاص المحكمة الجزئية بالفصل في نظم العامل من تقدير صاحب العمل واللجنة الاستشارية للمبالغ التي تقدر للآلاف أو التدمير لمنتجات أو أدوات أو معدات العمل بخطا العامل أو إهماله . ومثال ذلك ما ورد بالمادة ٧٧ من قانون النقابات العمالية من اختصاص المحكمة الجزئية بالعلمن في قرار فصل العضو النقابي من عضوية النقابة وهكذا .

وحرى بالإشارة : أن الدعوى إذا رفعت إلى محكمة غير مختصة مطعياً أو نوعياً أو حتى ولائياً فانها تأثر من تلقاء نفسها بالاحالة إلى المحكمة المختصة فلو أقيمت دعوى بطلب أجر أقل من خمسمائة جنيه أمام المحكمة الابتدائية فانها تحيلها إلى المحكمة الجزئية الواقعة في دائرتها محل العمل أو موطن المدين (صاحب العمل) ولو أقيمت دعوى بطلبات متعددة غير محددة القيمة أمام المحكمة الجزئية فانها تحيلها من تلقاء نفسها للمحكمة الابتدائية ، بل لو أقيمت الدعوى مثلاً من قبل في الحكومة أو هيئة عامة أمام المحكمة المدنية فانها تحيلها إلى محكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية المختصة حسب الأحوال لأن هذا هو مفاد حكم الملة ١١ . مرافعات لكن يستثنى الدعاوى التي تقام أمام القضاء المستعجل فإذا قضى بعدم اختصاصه فانه لا يحيل القضية إلى محكمة أخرى .

تنفيذ الأحكام العمالية :

نصت المادة ٥ من قانون العمل على أن يكون للمبالغ المستحقة للعامل أو للمستحقين عنه بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز على جميع

(٢) إذا كانت قيمة الدعوى أكثر من خمسين جنيهاً وجب توقيعهما من محام والا تكون غير مقبولة .

أموال المدين من منقول وعقار وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة ومصروفات الحفظ والترميم .

كما نصت المادتان ٨ و ٩ على التضامن بين أصحاب الأعمال السابقين واللاحقين ومقتضى هذه النصوص ان المشرع اولى الاحكام العملية مزايا تتمثل في سرعة التنفيذ وتوسيع دائرة التضامن في الالتزام بحقوق العمال وكل ما يهمنا الاشارة اليه انه يتعين عند اقامة اى دعوى عمالية الاشارة في صحتها الى تبعية العامل لصاحب العمل والائتمار بأمره والعمل تحت اشرافه مقابل اجر فمهذه هى العناصر التى تميز عقد العمل عما عداه من العقود المشابهة كما نشير الى انه توجد بمديريات القوى العاملة بالمحافظات ادارات متخصصة لضبط جرائم العمل ومهمتها تحرير المحاضر للمنشآت التى تخالف نصوص القانون وهى ادارات واقسام تفتش العمل ولكن كما قلنا لا يمنع الالتجاء اليها من اقامة الجنحة المباشرة ضد المنشأة المخالفة .

الباب الاول

صيغ دعاوى الاجور

- * دعوى من عامل ضد صاحب عمل للمطالبة بأجر متأخر (مواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥)
- * دعوى من عامل ضد شركة قطاع عام للمطالبة بأجر (مواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥)
- * دعوى مطالبة بأجر في حالة عدم وجود عقد مكتوب م ٣٠
- * دعوى من خادم ضد مخدوم للمطالبة بأجره مادة ١/١٧٨ و ٦٩٠ مبنى
- * دعوى مطالبة بأجر بعد انتهاء علاقة العمل م ٣٨
- * دعوى مطالبة شركة قطاع عام بأجر بعد انتهاء العمل م قطاع عام
- * دعوى من عامل بالانتاج للمطالبة بأجره م ٧
- * دعوى مطالبة بمبولة م ٣/١
- * دعوى جنحة مباشرة لعدم الوفاء بالأجر م ٣٢ و ١٧٠ و ١٧٥
- * دعوى من ورثة عامل متوفى للمطالبة بأجره م ٣٥
- * طلب على عريضة بالامر بصرف نفقات الجنابة ومنحة الوفاة م ١/٧٣
- * طلب على عريضة بالامر بتجهيز ونقل جثة عامل متوفى م ٢/٧٣
- * دعوى جنحة مباشرة من ورثة عامل متوفى للمطالبة بأجره م ٣٥ و ١٧٠ و ١٧٥
- * دعوى ضد صاحب عمل عرضى لاجراء المساواة م ٥٧
- * دعوى من عامل متدرج للمطالبة بأجره م ١١ و ١٢
- * دعوى من عامل تحت الاختبار للمطالبة بأجره م ٣١
- * دعوى من عامل عرضى للمطالبة بأجره م ٢٥
- * دعوى مطالبة بالحد الأدنى للأجور م ٣٢
- * دعوى عدم الاعتداد بمخالصة عن اجر م ٣٥
- * دعوى من صاحب عمل ببراءة ذمته من دين اجر م ٣٥
- * دعوى عدم الاعتداد بالخضم من اجر العامل م ٤٠
- * دعوى بطلان فائدة عن قرض اقترضه العامل م ٤٠
- * دعوى بطلب ابطال فائدة عن اجر مدفوع مقدما م ٤٠

- * دعوى بطلان حجز على أجر عامل م ٤١
- * دعوى مطالبة بعلاوة دورية سنوية م ٤٢
- * دعوى مطالبة بأجر عن اجازة سنوية م ٤٧
- * تظلم من تقدير قيمة ما ائلفه العامل بسبب خطئه م ٦٨
- * تظلم من تقدير قيمة ما ائلفه العامل مقدم الى اللجنة الادارية م ٦٨
- * دعوى مطالبة بأجر عن اجازة مرضية م ٥١٥٠
- * دعوى مطالبة بأجر مضاعف عن اجازات الاعياد م ٤٨
- * دعوى مطالبة بأجر اضافي م ١٤٠
- * دعوى ضد الدائن الحاجز على أجر العامل م ٤١
- * دعوى مطالبة بأجر مدة الوقف الاحتياطي م ٦٧
- * دعوى مطالبة بنسبة الـ ١٠٪ مقابل الخدمة في المحال السياحية م ٦/١
- * دعوى مطالبة بالوهبة في المحال غير السياحية م ٦/١
- * دعوى مطالبة بأجر خلال فترة الاصابة م ٩١ من قانون التأمين الاجتماعي
- * دعوى من عاملة للحصول على اجازة بدون مرتب م ١٥٦

الصيغة رقم (١)

دعوى من عامل ضد صاحب عمل للمطالبة بأجر متأخر (١)

(م ٢٣ و ٢٤ و ٢٥)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / ... المقيم ... ومحلته المختار مكتب
الأستاذ ... المحامي ...

انا ... محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى اعلاه
الى حيث اقامة :

السيد / المقيم مخاطبا مع .

واعلنته بالآتي

بموجب عقد عمل مكتوب مؤرخ التحقق الطالب بالعمل لدى
المعلن اليه بمهنة ... بأجر ... قدره ... (في الشهر او في الأسبوع
او في اليوم) وظل يؤدي عمله بكفاءة وأمانة الا انه فوجيء بامتناع المعلن اليه

(١) اثناء سريان علاقة العمل .

مادة ٣٣ : تؤدي الاجور وغيرها من المبالغ المستحقة للعامل بالعملة
التداولية قانونا .

مادة ٣٤ : تؤدي الاجور في احد أيام العمل وفي مكانه مع مراعاة
الاحكام الآتية :

(١) العمال المعينون بأجر شهري تؤدي اجورهم مرة على
الاقل في الشهر .

(ب) اذا كان الأجر بالقطعة واستلزم العمل مدة تزيد على
اسبوعين وجب ان يحصل العامل كل اسبوع على دفعة تحت الحساب
تناسب ما اتته من العمل وان يؤدي له باقى الأجر خلال الاسبوع
التالى لتسليم ما كلف به .

(ج) في غير ما ذكر من الأحوال السابقة تؤدي للعمال اجورهم
مرة كل اسبوع على انه يجوز ان تؤدي لهم مرة كل اسبوعين او كل
شهر اذا وافقوا كتابة على ذلك .

مادة ٣٥ : لا تبرا ذمة صاحب العمل من أجر العامل الا اذا وقع العامل
بها بفيد استلام الأجر في السجل المعد لذلك او في كشوف الاجور او ايصال
خاص معد لهذا الغرض على ان تشمل بيانات هذه المستندات مفردات
الأجر .

عن أداء أجر الطالب عن المدة من ... الى ... بدون وجه حق أو مسوغ
من القانون مما دعا الطالب الى انذاره على يد محضر بتاريخ ... بالوناء
بالأجر لسكنه لم يمثل .

وحيث أنه يحق للطالب طبقاً للمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون العمل
رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ أن يلجأ الى القضاء للمطالبة بأجره المتأخر .

بناءً عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور أمام محكمة ... الجزئية (أو الابتدائية الدائرة ...)
السكان مقرها ... بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من
الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ... الموافق ... لكي يسمع الحكم
بأن يؤدي للطالب مبلغ ... قيمة أجره المستحق عن المدة من ... الى ...
مع ما يستجد حتى تاريخ الحكم في الدعوى مع الزامه المصروفات ومتقابل
اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة طبقاً للمادة
السادسة من قانون العمل المشار اليه . مع حفظ حق الطالب في الزيادات
المقررة بالمادة ٣٢ والعلاوات المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من ذات القانون
ومع حفظ سائر حقوق الطالب الأخرى .

الصيغة رقم (٢)

دعوى من عامل ضد شركة قطاع عام للمطالبة بأجر متأخر (١) (مواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥)

انه في يوم
بنساء على طلب السيد / المقيم ومحله المخضار مكتب
الاستاذ المحامي .
انا ... المحضر بمحكمة ... الجزئية انتقلت في تاريخه الى :
السيد رئيس مجلس ادارة شركة ... بصفته ويعمل بمقر الشركة
الرئيسى بجهة ... متخاطبا مع .

واعلنته بالأتى

بتاريخ ... عين الطالب بالشركة التى يمثلها المعلن اليه وذلك
سمتضى عقد عمل (محدد المدة او غير محدد المدة) او بمقتضى قرار بالتعيين
صادر من المعلن اليه بوظيفة ... بمرتب شهرى قدره ... وتسلم العمل
بتاريخ ... ومن ذلك التاريخ والطالب يؤدى العمل المنوط به على اكمل
وجه طبقا للوائح وتعليمات الشركة الا انه غوجيء بعدم صرف مرتبه
منذ ... وحتى الآن دون سبب او مبرر قانونى وازاء هذا الامتناع بإادر
الطالب بإتذار المعلن اليه بالوفاء بالمرتب المستحق له الا انه لم يستجب
مما يحق معه للطالب طبقا للمادة ٢٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والمواد
٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون العمل ١٣٧ سنة ١٩٨١ ان يلجا الى القضاء
مطالباً بحقوقه .

بنساء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه
الصحيفة وكلفته الحضور امام محكمة ... (الابتدائية او الجزئية حسب
قبة الأجر المطلوب) (٢) بجلستها العلنية التى سوف تتمتع بمشيئة الله
ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ... الموافق ... لى
بسمع الحكم بالزامه بأن يؤدى للطالب مرتبه عن المدة من ... الى ...
بواقع ... فى الشهر مع ما يستجد حتى تاريخ الفصل فى هذه الدعوى .
والزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المجل
بدهن كفالة مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من اى نوع كانت .
ولاجل العلم .

-
- (١) أثناء سريان علاقة العمل .
 - (٢) اذا كان الأجر المطلوب أكثر من خمسين جنيها يكون الاختصاص
للمحكمة الابتدائية الواقع بدانرتها مقر العمل ويختص القضاء العادى دون
الإدارى بجميع دعاوى العمال بالقطاع العام .

الصيغة رقم (٣)

دعوى مطالبة بأجر في حالة عدم وجود عقد مكتوب (١)

(م ٢٠)

انه في يوم

بناء على طلب السيد ... المقيم ... ومحل الاختار مكتب ...
الحامى .

انا ... المحضر بمحكمة ... الجزئية انتقلت في تاريخه الى حيث
اقامة :

السيد / ... المقيم ... متخاطبا مع :

واعلنته بالآتى

بتاريخ ... التحق الطالب بالعمل لدى المعلن اليه بمهنة ... بأجر
تدره ... في (الشهر أو في اليوم أو في الأسبوع) وذلك بدون عقد عمل
مكتوب ونظرا لىارس العمل المتفق عليه على اتم وجه وطبقا لأوامر
وتعليمات المعلن اليه الذى امتنع بدون مسوغ قانونى عن صرف أجر الطالب
ابتداء من ... وحتى الآن رغم مطالبته بالطرق الودية . وحيث انه طبقا
للإادة ٣٠ فقرة أخيرة من قانون العمل ١٣٧ لسنة ١٩٨١ يجوز للطالب
اثبات علاقة العمل بكافة طرق الإثبات كما انه لا تبرا نمة المعلن اليه من
الأحر الا اذا اثبت ان الطالب قد وقع بها بنيد استتلايه وهو لم يحصل
الأمر الذى يحق معه للطالب المطالبة بأجره المتأخر امتثالا لنصوص المواد
٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ مجتمعة من قانون العمل المشار اليه .

(١) أثناء سريان علاقة العمل .

مادة ٣٠ : يجب ان يكون عقد العمل ثلثا بالكتابة ومحررا باللغة
العربية من ثلاث نسخ لىكل من الطرفين نسخة والثالثة لىكتب التأمينات
الإجتماعية المختصة ويجب ان يتضمن على الأخص البيانات الآتية :
(أ) اسم صاحب العمل وعنوان محل العمل .
(ب) اسم العامل ومؤله ومهنته ومحل اقامته وما يلزم للإثبات
شخصيته .

(ج) طبيعة ونوع العمل محل التعاقد .

(د) الأجر المتفق عليه وطريقة وموعد أدائه وكذلك سائر المزايا
التفدية والعينية المتفق عليها .

فإذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل وحده اثبات حقوقه بجميع
طرق الإثبات . ويعطى العامل أيضا بما يكون قد أودعه لدى صاحب
العمل من أوراق وشهادات .

بنفساء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور امام محكمة ... الابتدائية الدائرة ... الكائن مقرها ... جلستها العلنية التي ستعقد بهيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ... الموافق ... لكي يسمع الحكم عليه بما يلي :

اولا : بثبوت علاقة العمل بين الطالب والمعلن اليه وذلك منذ ...

ثانيا : بالزام المعلن اليه بأن يؤدي للطالب اجره المستحق وقدره ... عن المدة من ... الى ... بواقع ... (في اليوم او في الشهر) مع ما يستجد من تاريخ رفع هذه الدعوى وحتى تاريخ الحكم فيها .

ثالثا : الزام المعلن اليه بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشهول الحكم بالنفاذ المعجل الطليق من الكفالة مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٤)

دعوى من خادم ضد مخدوم للطالبة باجر

(١/٦٧٨ و ٦٩٠ مدنى) (١)

انه فى يوم

بناء على طلب السيدة ... المقيمة ... ومحاييا المختار مكتب
الاستاذ ...

انا ... المحضر بمحكمة ... الجزئية انتقلت فى تاريخه الى حيث
اقابة :

السيد / ... المقيم ... متخطبا مع ...

واعلنته بالآتى

بتاريخ ... التحقت الطالبة بالعمل لدى المعلن اليه لاداء اعمال
الخدمة المنزلية واتفق معها شفاهة على اجر مقداره ... فى الشهر .
ومنذ التحاق الطالبة بخدمة المعلن اليه وهى تؤدى عملها خير اداء
باذلة اقمى الجهد والامانة والاخلاص الى ان فوجئت بامتناعه عن تسليمها
اجرها منذ ... وحتى الان بدون مسوغ مشروع .

واذ كان يحق للطالبة طبقا للقواعد العامة ان تستادى اجراها
بالطريق القانونى امتثالا لحكم المادتين ١/٦٧٨ و ٦٩٠ من القانون المدنى .

بنشاء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه
الصيغة وكلفته الحضور امام محكمة ... (الابتدائية او الجزئية حسب
نية الاجر المطلوب) الكائن مقرها ... بجلستها العلنية التى ستعقد
مهيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ...
الوانق ... لكى يسمع الحكم بالزامه بان يؤدى للطالبة مبلغ ... قسيمة
اجرها عن المدة من ... الى .. مع ما يستجد من تاريخ رفع هذه الدعوى
وحنى تاريخ الحكم فيها وكذا الزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاسبة
وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بلا كفالة .

ولاجل العلم .

(١) هذه الدعوى غير معفاة من الرسوم بخلاف دعاوى العمال الذين
يسرى عليهم قانون العمل كما فى الصيغ السابقة لان احكام قانون العمل
لا تسرى على عمال الخدمة المنزلية (م ٣/ب) .

الصيغة رقم (٥)

دعوى مطالبة بأجر بعد انتهاء علاقة العمل

(٣٨) (١)

انه في يوم

بناء على طلب السيد ... المقيم ... ومحلله المختار مكتب
الاستاذ ... المحامي .

انا ... محضر محكمة ... الجزئية ... انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / ... المقيم ... متخاطبا مع .

واعلنته بالآتي

التحق الطالب بالعمل لدى المعان اليه بتاريخ ... بجهة ...
بأجر قدره ... في الشهر (أو في اليوم) .

وبتاريخ ... انتهت علاقة العمل (بالفصل او بالاستقالة او ببلوغ
سن التقاعد) ولما كان الطالب لم يتقاضى أجره عن الفترة من ...
الى ... تاريخ انتهاء علاقة العمل ومن ثم فهي دين لا تبرأ منه ذمة المعان
اليه الا بالأداء طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ويستحق
الطالب هذا الأجر فوراً طبقاً للمادة ٣٨ من ذات القانون .

بنسأ عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعان اليه بصورة من هذه
الصحيفة وكلفته الحضور امام محكمة ... الابتدائية الدائرة ...
الجزئية ... السكان مقرها بجهة ... بجلستها العلنية التي سوف تنعقد
بمشيئة الله اعتباراً من الساعة الثامنة من صباح يوم ... الموافق ...
لكي يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدي للطالب مبلغاً وقدره ... هو قيمة الأجر
المستحق له عن الفترة من ... الى ... والمصروفات ومقابل الاتعاب
وشهول الحكم بالنفاد المعجل بدون كفالة .

ولاجل العلم .

(١) مادة ٣٨ : اذا انتهت علاقة العمل ادى للعامل أجره وكافة المبالغ
المستحقة له فوراً الا اذا كان العامل قد ترك العمل من تلقاء نفسه فيجب
في هذه الحالة على صاحب العمل اداء أجر العامل وجميع مستحقاته في
مدة لا تتجاوز سبعة ايام من تاريخ ترك العمل .

الصيغة رقم (٦)

دعوى مطالبة شركة قطاع عام بأجر بعد انتهاء العمل

(قانون ٧٨/٤٨)

انه في يوم

كطلب السيد / ... المقيم ... ومحله المختار مكتب الأستاذ ...
انا ... المحضر بمحكمة ... الجزئية انتقلت في تاريخه الى ...
شركة ... الكائن مقرها بجبة ... ويمثلها قانونا رئيس مجلس ادارتها
بصفته متخاطبا مع .

وأعلنته بالآتى

بتاريخ ... عين الطالب بالشركة المعلن اليها بوظيفة ... بمرتب
شهري قدره ... وظل يؤدي عمله على خير وجه الى ان صدر قرار
الشركة بانتهاء خدمة الطالب بتاريخ ... (بالاستقالة ... او ببلوغ سن
التقاعد ... او بالفصل للقياب او لاي سبب من الاسباب .. الخ) .

وحيث ان الطالب يستحق اجره وكافه مزاياه طبقا للقانون ولائحة
الشركة وذلك عن المدة التي لم يتقاضاه عنها وهي من ... الى ...

ولما كان الاجر يشمل جميع العلاوات الدورية وغلاء المعيشة
والمبولة والامتيازات العينية والمنح ونصيبه في الارباح طبقا للقانون وهي
جميعا تقدر بببلغ ... وقد طالب الطالب الشركة المعلن اليها وديا بهذه
الحقوق فرفضت فانذرهما على يد محضر بتاريخ ... فلم تمتثل مما لم يعد
معه ثمة محيص اجام الطالب من الالتجاء الى القضاء لاسترداد حقه .

بنسأء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه
الحسيفة وكلفته الحضور امام محكمة ... الابتدائية الدائرة ... الكائن
مقرها ... بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة
الثامنة صباحا يوم ... الموافق ... لكى يسمع الحكم بالزامه بان يؤدي
للتطالب مبلغ ... قبة الاجر بكافه صورته المستحق للطالب عن الفترة
من ... الى ... مع الزامه المصروفات ومقابل الاتعاب وشمول الحكم
بالنفاد المعجل الطليق من السكالة .

مع حفظ كافه حقوق الطالب الأخرى من اى نوع كانت .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٧)

دعوى من عامل بالانتاج للمطالبة بأجره (م ٧) (١)
انه في يوم

بناء على طلب السيد / ... المقيم ... ومحله المختار مكتب
الاستاذ ... المحامي .

انا ... محضر محكمة ... الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / ... المقيم ... متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بتاريخ ... التحق الطالب بالعمل لدى المعلن اليه بمهنة ...
على أن يؤدي له الأجر حسب الانتاج (او الطريقة) الا انه فوجيء في
الآونة الأخيرة بامتناع المعلن اليه عن تسليمه كامل أجره طبقا لوحداث
الانتاج التي يقوم بها وذلك على سند من الادعاء بأن انتاج الطالب قد
هبط عن المعدلات المتفق عليها وهو ادعاء لا يسانده دليل من الواقع فضلا
عن أن المادة السابعة من قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ تنص على أن
يكون حسب متوسط الأجر اليومي لعمال الانتاج على اساس متوسط
ماتناوله العامل عن ايام العمل الفعلية في السنة الأخيرة او عن المدة التي
اشتغلها ان تلت عن ذلك مقسوما على عدد ايام العمل الفعلية عن
ذات الفترة .

وحيث ان الثابت ان الطالب كان يتقاضى عن يوم العمل الفعلي

(١) غالبا ما تحكم المحكمة في مثل هذه الدعوى بندب خبر مع اعفاء
العامل من الأمانة طبقا للمادة ٦ .

مادة ٧ : يكون حساب متوسط الأجر اليومي لعمال الانتاج أو العمال
الذين يتقاضون أجورا ثابتة مضافا اليها عمولة أو نسبة مئوية على اساس
متوسط ما تناوله العامل عن ايام العمل الفعلية في السنة الأخيرة او عن
المدة التي اشتغلها ان تلت عن ذلك مقسوما على عدد ايام العمل الفعلية
عن ذات الفترة .

ويكون هذا الأجر هو المستحق للعامل أثناء الاجازات السنوية أو
المرضية أو اجازات الأعياد أو الراحة الأسبوعية أو في حالات العطل أو
التوقف .

مبلغا وقدره ... وبالتالي يكون هذا الأجر هو الحد الأدنى لحساب متوسط
الأجر ولا يسوغ النزول عن هذا الحد بحجة هبوط مستوى الانتاج .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه
الصحيفة وكلفته الحضور امام محكمة ... (الابتدائية أو الجزئية حسب
النصاب القيمي) الكائن مقرها بجهة ... بجلستها العلنية التي ستعقد
بمشيئة الله اعتبارا من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ...
الموافق ... لكي يسمع الحكم بالزامه بان يؤدي للطالب مبلغ
عن ايام العمل التي باشرها وفقا لما جاء بصدر الصحيفة مع الزامه
بالمصروفات ومقابل الاتعاب بدون كفالة .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٨)

دعوى مطالبة بعمولة (م ٣/١) (١)

انه في يوم

بنساء على طلب ... المقيم ... ومحلته المختار مكتب الاستاذ ...
المحامي .

(١) غالبا ما تحكم المحكمة قبل الفصل في الموضوع بنسب خير .

مادة (١) عمل : يقصد في تطبيق احكام هذا القانون .

بالعامل : كل شخص طبيعي يعمل لقاء اجر لدى صاحب عمل وتحت
ادارته او اشرانه .

بصاحب العمل : كل شخص طبيعي او اعتباري يستخدم عمالا او
اكثر لقاء اجر .

بالاجر : كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله نقدا مضافا اليه جميع
المعوقات ايا كان نوعها وعلى الاخص ما ياتي :

١ - العلاوة الدورية .

٢ - العلاوة التي تصرف بسبب غلاء المعيشة واعباء العائلة .

٣ - العمالة التي تعطى للطوائف والمندوبين الجوابين والمثلين
التجاريين .

٤ - الامتيازات المعينة .

٥ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على الاجر وما يصرف له جزاء
امتنه او كفايته وما شابه ذلك اذا كانت هذه المبالغ مقررة في
عقود العمل الفردية او الجماعية او الانتظمة الأساسية للعمل
او جرى العرف بمنحها .

٦ - الوهبة التي يحصل عليها العامل في الحال العمالية غير
السياحية اذا جرى العرف بدفعها وكانت لها قواعد تسمح
بتحديداتها وتعتبر في حكم الوهبة النسبة المئوية التي يدفعها
الملاء مقابل الخدمة في المنشآت السياحية ويصدر قرار من
وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير السيحة
والنظمية النقابية المختصة بكيفية توزيعها على العاملين .

بالعمل العرضي : العمل الذي لا يدخل بطبيعته غيا يزاوله صاحب
العمل من نشاط ولا يستغرق اكثر من ستة شهور .

بالعمل المؤقت : العمل الذي تقتضى طبيعة اتجاذه مدة محدودة او
الذي يتصحب على عمل بذاته وينتهي بانتهائه .

بالعمل الموسمي : العمل الذي يتخذ في مواسم دورية منتظمة .

بالليل : الفترة ما بين غروب الشمس وشرورها .

انا ... المحضر بمحكمة ... الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / ... المقيم ... متخاطبا مع .

او السيد / رئيس مجلس ادارة شركة ... بصفته الممثل القانوني
لها ويعلن بمقر ادارتها بشارع ... متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بتاريخ ... بموجب عقد عمل مكتوب التحق الطالب بالعمل لدى
المعلن اليه بمهنة ... واتفق على أن يؤدي الأخير للطالب مرتبا شهريا
قدره ... كما اتفق على عمولة المبيعات او على الإنتاج بمقدارها كذا في
اللمة من جملة ... (يجوز ان يكون الأجر عمولة فقط) تدفع في نهاية كل
شهر (او كل ستة اشهر ، او كل سنة) .

وحيث ان الطالب حقق مبيعات بمقدارها ... في المدة من ...
الى ... ويستحق عنها عمولة قدرها ... جنبها على أساس النسبة
المشار اليها وقد رفض المعلن اليه اداءها للطالب رغم مطالبته بذلك مرارا
وتكرارا وأخيرا بانذار على يد المحضر بتاريخ ... مما لم يعد معه أمام
الطالب من عناصر سوى سلطة القضاء للزود عن حقوقه .

يتساء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه
المحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة ... الابتدائية الدائرة ...
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثالثة
والنصف من صباح يوم ... الموافق ... لكي يسمع الحكم بالزامه بأن
يؤدي للطالب مبلغ ... هو قيمة العمولة المستحقة له طبقا لما ويزد
تفصيلا بمصدر الصحيفة مع الزامه المصروفات ومقابل انعاب اللحاة بحكم
طابق من قيد الكفالة .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٩)

دعوى جنحة مباشرة لعدم الوفاء بالأجر (١)

(م ٣٣ و ١٧٠ و ١٧٥)

انسه في يوم

بناء على طلب السيد ... المقيم ... ومحلته المختار مكتب
الاستاذ ... المحامي .

انسا ... محضر محكمة ... الجزئية انتقلت في تاريخه اعلاه الى
حيث اقامة .

١ - السيد / ... المقيم ... متخاطبا مع .

٢ - السيد / وكيل نيابة ... الجزئية بصفته ويعلم بسرأى النيابة

بمحكمة ... متخاطبا مع .

واعلنتهما بالآتي

الطالب يعمل لدى المعلن اليه الاول بمحلته الكائن بجهة ... بوظيفة
... بمرتبه قدره ... شهريا . او يوميا . ولا زال يبشأر عمله ويؤدي
التزاماته على أكمل وجه ، الا انه فوجيء بالمعلن اليه الاول بمتنع عن صرف
اجره المستحق عن المدة من ... الى ... وقدره ... وذلك بلا أدنى
سبب أو مسوغ قانوني مخالفا بذلك حكم المادة ٣٣ من قانون العمل رقم
١٣٧ سنة ١٩٨١ التي تلزم صاحب العمل بأن يؤدي اجر العامل فوراً في
أحد أيام العمل وفي مكان العمل وذلك بالشروط والأوضاع المقررة بالمادة
٣٤ من نفس القانون كما لا تبرا ذمة صاحب العمل من الأجر الا اذا وقع
العامل بها فينيد استتلاجه (مادة ٣٥) .

وحيث ان المادة ١٧٠ من قانون العمل المشار اليه المعدل بالقانون

مادة ١٧٠ : يعتب صاحب العمل أو المادير المسئول عن المنشأة الذي
يخالف حكما من أحكام الباب الثالث بشأن علاقات العمل الفردية والقرارات
الصادرة تنفيذا له بشأمة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرة
جنيهات وتتعهد القرابة بقدر عدد العمال الذين رقتعت في شأنهم المخالفة.
وتضاعف القرابة في حالة العود .

مادة ١٧٥ : لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المالية أو النزول
عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة لأسباب تقديرية .

رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ تنص على عقاب صاحب العمل الذي يخالف هذه الأحكام بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرة جنيهات ، ولا يجوز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المالية أو النزول عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة قانونا (مادة ١٧٥ عمل) .

ولما كانت نصوص قانون العمل المشار اليه وان كانت قد اناضت برجال تفتيش العمل والضبطية القضائية صفة الضبط القضائي في تنفيذ احكامه (مادة ١٦٠) الا انه لا يوجد في نصوصه ما يمنع العامل من الالتجاء الى محكمة الجنح المختصة على اعتبار انه قد اضر من الجريمة التي ارتكبها صاحب العمل ومن حق الطالب ان يقيم نفسه مدعيا مدنيا طبقا للبادئة ٢٥١ اجراءات والمادة ١٦٣ مدنى وقد ادخل المعلن اليه الثانى بصفته لمباشرة الدعوى العمومية .

بنسأ عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور امام محكمة جنح ... السكان مقرها بجبة ... بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم ... الموافق ... لكى يسمع المعلن اليه الاولى طلبات المعلن اليه الثانى توقيع العقوبة الواردة بالمواد ٣٣ و ١٧٥ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ (١) وكذا الزام الاول بان يؤدى للطالب مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت عن الاضرار التى اصابته لانه بتاريخ ... بدائرة قسم (او مركز) ... امتنع عبدا عن اداء اجر الطالب حالة كونه مأمورا بادائه مورا وكذا الزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحلأة وشمول الحكم بالنفاذ.

مع حفظ حق الطالب فى المطالبة بالاجر المستحق له وكذا سائر حقوقه الاخرى .

ولاجل العلم .

(١) مادة ٣٣ : سبق ذكرها فى الصيغة رقم (١) .

الصيغة رقم (١٠)

دعوى من ورثة عامل متوفى للمطالبة بأجره (م ٢٥) (١)

انه في يوم
بناء على طلب ورثة المرحوم ... وهم ... ، ... ، ... ، والمقيمين
... ومحلهم المختار مكتب الأستاذ ... المحامي .
انا ... محضر محكمة ... الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :
السيد / ... المقيم ... مخاطبا مع .

واعلنته بالآتي

كان مورث الطالبين المرحوم ... يعمل لدى المعلن اليه بوظيفة ...
بمرتب قدره ... في الشهر ... او في اليوم ... وذلك منذ تاريخ ...
الى ان توفي لرحمة الله بتاريخ ...
وحيث ان مورث الطالبين يستحق اجرا متأخرا لم يتقاضاه عن المدة
من ... الى ... وكذلك مبلغ ... ويكون جيلة المستحق للورث في ذمة
المعلن اليه هو مبلغ ... وهو حق ثابت ينتقل للورثة بمقتضى القواعد
العامة ولا تبرا ذمة صاحب العمل من هذا الدين الا بالاداء او الابراء .
ومع حفظ كافة الحقوق الأخرى (ومنها نفقات الجنزة ومنحة الوفاة
المنصوص عليها بالمادة ٧٢ من قانون العمل وسائر الحقوق المالية) .
وحيث ان الطالبين انذروا المعلن اليه بتاريخ ... باداء هذه
المستحقات الا انه لم يمتثل .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه
الصحيفة وكلفته الحضور امام محكمة ... (الابتدائية او الجزئية حسب
الاحوال) الكائن مقرها بجهة ... بجلستها العلنية التي ستعقد بشيئة
الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ... الموافق ...
نكي يسمع الحكم بالزامه بان يؤدي للطالبين مبلغ ... طبقا لما جاء
بصدر الصحيفة والزامه المصروفات ومقابل الاتعاب وشمول الحكم بالتنفيذ
المعجل بدون كفالة .
ولاجل العلم .

(١) مادة ٢٥ عمل : لا تبرا ذمة صاحب العمل من اجر العامل الا اذا
وقع العامل بما يفيد استلام الأجر في السجل المعد لذلك او في كشوف الأجر
او ايصال خاص معد لهذا الغرض على أن تشمل بيانات هذه المستندات
بفرداته الأجر .

الصيغة رقم (١١)

طلب على عريضة لقاضى الأمور الوقتية

بالأمر بصرف نفقات الجنائز ومنحة الوفاة (م ١/٧٣)

السيد الأستاذ قاضى الأمور الوقتية بحكمة الابتدائية .

تحية طيبة وبعد :

مقدمه لسيادتكم ارملة المرحوم المقيمة ومطلها المختار
مكتب الأستاذ المحامى .

ضد

السبد / المقيم

او ضد / شركة ويمثلها قاتنونا رئيس مجلس ادارتها بعنوانها
بجهة

الموضوع

كان مورث الطالبة المرحوم يعمل بمهنة لدى المعروض
ضده بمرتب مقداره فى الشهر .

وحيث أنه بتاريخ توفى الى رحمة الله وهو فى الخدمة .

ولما كانت المادة ٧٣ من قانون العمل تنص على انه اذا توفى العايل
وهو فى الخدمة يصرف صاحب العمل لاسرته ما يعادل أجر شهرين كاملين
لواجهة نفقات الجنائز بحد ادنى قدره خمسون جنبها كما يصرف منحة
تعادل أجر العايل كاملا عن الشهر الذى توفى فيه والشهرين التاليين له
طبقا لقواعد قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ .

وحيث أن الطالبة تقدمت للمعروض ضده طالبة هذه المبالغ الا أنه
أخذ يماطل الأمر الذى لا يحتمل التأخير كما لا تجدى أية اجراءات قضائية
مهما كانت سريعة فى حصول الطالبة على نفقات الجنائز ومنحة الوفاة
سوى اجراء وقتى سريع .

بنسأء عليه

أرجو بعد الاطلاع على حافظة المستندات المرفقة اصصدار أمركم
بإلزام المعروض ضده بأن يؤدى للطالبة تمورا مبلغ وهى تمثل

نفقات الجنائز ومنحة الوفاة المستحقة للعامل المتوفى والزاه المصروفات ،
مقابل أتعاب المحاماة والأذن بتنفيذ الأمر بمسودته .
مع حفظ كافة الحقوق الأخرى لمورث الطالبة .
والسلام عليكم ورحمة الله ،،،

مكتبته

.....

تحريرا في

حافضة مستندات

- ١ - صورة عقد عمل المتوفى أو أى مستند يثبت علاقة العمل .
- ٢ - شهادة من اللجنة النقابية للعاملين بالمنشأة (أو النقابة العامة اذا لم توجد في المنشأة لجنة نقابية) تثبت ان المتوفى كان يعمل لدى المعرض ضده ويبين فيها آخر أجر وصل اليه .
- ٣ - شهادة وفاة العامل .
- ٤ - اعلام شرعى بأسماء الورثة وان لم يوجد فمصورة بطاقة المتوفى لاثبات صفة الأرملة أو أى شهادة تثبت علاقة الوارث (الطالب أو المعارض بالمورث (العامل المتوفى) .
- ٥ - هذا الطلب معنى من الرسوم والديمغات (عدا ديمغة المحاماة) طبقا للمادة السادسة من قانون العمل .
- ٦ - يمكن للأرملة أو الورثة اللجوء للنقابة العمالية لمساعدتهم ويجوز للنقابة صرف سلفة أو منحة فورية لمواجهة نفقات الجنائز وهو الحاصل عملا .

(١) مادة ٧٣ عمل : اذا توفى العامل وهو في الخدمة يصرف صاحب العمل لأسرته ما يعادل أجر شهرين كاملين لمواجهة نفقات الجنائز بعد اذن قدره خمسون جنيها كما يصرف منحة تعادل أجر العامل كاملا عن الشهر الذى توفى فيه والشهرين التاليين له طبقا لتواعد قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

كما يلتزم صاحب العمل بنفقات تجهيز ونقل الجثة الى الجهة التى استقدم منها ما لم تطلب أسرته نقله الى جهة أخرى وعلى نفقتها وبخضم ما تحمله صاحب العمل من مصروفات الجنائز المتخصص عليها في الفقرة السابقة .

الصيغة رقم (١٢)

طلب على عريضة لقاضى الامور الوقتية

بالامر بتجهيز ونقل جثة عامل متوفى م ٢/٧٣

السيد الأستاذ قاضى الامور الوقتية بحكمة ... الابتدائية .

تحية طيبة وبعد :

مقدمه لسيادتكم ارملة المرحوم المقيمة وحملها المختار
مكتب

ضد

١ - السيد / المقيم

او شركة ويطلبنا قانونا رئيس مجلس ادارتها السيد /
بمقرها الرئيسى بجهة

٢ - السيد / رئيس اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة (واذا لم
يكن فى المنشأة لجنة نقابية او كان المعروض ضده الاول صاحب
عمل فرد فانه يمكن اختصام السيد رئيس النقابة العامة المختصة):

الموضوع

بتاريخ توفى الى رحمة الله المرحوم الذى كان يعمل
لدى المعروض ضده الاول وحدثت الوفاة بجهة العمل الكائنة فى

ولما كان المعروض ضده قد استقدم العامل المتوفى من جهة اقامته
بطلته وهو ملزم طبقا للمادة ٢/٧٣ من قانون العمل بتجهيز ونقل جثته
حالة كونه قد توفى وهو فى الخدمة .

وحيث ان مورث الطالبة كان يسدد اشتراكات التقية التى يمثلها
المعروض ضده اثنائى الامر الذى يتعين عليه معه ان يشارك فى نفقات نقل
وتجهيز الجثة واعادتها الى موطن العامل الاصلى وهو وشائه فى اسروداد
ما انفقه اذ ان امكانات الطالبة المادية لا تسمح باتخاذ هذه الاجراءات
السريعة .

ونظرا للاستعجال الشديد الذى تبرره الظروف .

لذا

أرجو بعد الإطلاع على حافظة المستندات المرفقة اصدار الأمر ضد
المعرض ضدهما بتجهيز ونقل جثة المرحوم من بلدة الى
بلدته

مع حفظ حق الطالبة في كافة مستحقات زوجها المتوفى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

مقدمته

تحريرا في

ملحوظة : هذا الطلب بدون رسوم طبقا للمادة ٦ عمل .

الصيغة رقم (١٣)

دعوى جنحة مباشرة من ورثة عامل متوفى للمطالبة بأجره

(م ٣٥ و ١٧٠ و ١٧٥)

انه في يوم

بناء على طلب ورثة المرحوم المقيمين وهم
ومحلهم المختار مكتب الأستاذ

انا المحضر بحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامه :

١ - السيد / المقيم متخاطبا مع
أو السيد رئيس مجلس إدارة الشركة بصفته ويعلن بمقر
بمقر ادارتها بجهة متخاطبا مع

٢ - السيد / وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلن بسرأى النيابة
متخاطبا مع

وأعلنتهما بالآتي

بتاريخ التحق مورث الطالبين بالعمل لدى المعلن اليه الاول
بمئة ووصل آخر اجر له الى مبلغ في الشهر .

وحيث أن مورث الطالبين توفي وهو في الخدمة بتاريخ

ولما كان يستحق اجرا متأخرا في ذمة المعلن اليه الاول وقد طالبه
الورثة بالوفاء بهذا الأجر بالطرق الودية الا انه أخذ يماطل رغم ان القانون
يلزمه بأن يؤدي الأجر المستحق في خلال اسبوع على الأكثر من تاريخ الوفاة
ومن ثم يكون المعلن اليه الاول قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها بالمواد
٣٥ و ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل .

وحيث ان الورثة الطالبين اصحاب صفة ومصلحة في المطالبة بحقوق
مورثهم وقد أضروا نتيجة تصرف المعلن اليه الاول مما يحق لهم معه ان
يقيموا هذه الدعوى طبقا للمادتين ١٦٣ مدني و ٢٥١ اجراءات وقد ادخلوا
المعلن اليه الاخير بصفته لمباشرة الدعوى العمومية .

بنساء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقارها بجبة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى بسع طلبات المعلن اليه الثانى عقابه بالمواد ٣٥ و ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل ١٩٨١/١٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٢/٢٣ وكذا بان يؤدى للطالبين مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت لانه فى المدة من الى امتنع بدون وجه حق عن اداء الاجر المستحق لمورث الطالبين المرحوم على نحو ما توضح بصدر الصحيفة مع الزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ .

ومع حفظ كافة حقوق الطالبين الاخرى وخاصة بالنسبة للأجر المطلوب موضوع هذه الدعوى .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (١٤).

دعوى ضد صاحب عمل عرضى لاجراء المساواة (م ٥٧ عمل)

انه في يوم
بناء على طلب السيد / والمقيم ومحل الاختار
بكتب،

اننا المحضر بحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث اقامة :

١ - السيد / المقيم مخاطبا مع

٢ ... السيد / المقيم مخاطبا مع

واعلنتهما بالآتى

الطالب يعمل بمهنة لدى المعلن اليه لأول بمرتب قدره
في الشهر .

وحيث ان المعلن اليه الاول اسند بعض اعماله للمعلن اليه الثانى
للقيام بها وكان من بينها القسم الذى يعمل به الطالب وبالتالي أصبح الطالب
تابعا للثانى مع عدم الاخلال بقواعد المسؤولية التضامنية .

وحيث ان المعلن اليه الثانى يقوم بتشغيل بعض العمال في نفس
مستوى الطالب وينفس مهنته وبذات شروط العمل الا أن كلا منهم يتقاضى
أجرا يزيد عن الأجر الذى يتقاضاه الطالب .

ومن حيث ان المادة ٥٧ من قانون العمل تنص على أنه اذا عهد
صاحب العمل الى آخر بتأدية عمل من اعماله او جزء منها وكان ذلك في
منطقة عمل واحدة وجب على هذا الآخر أن يسوى بين عماله وعمال
صاحب العمل الاصلى في جميع الحقوق ويكون هذا الآخر متضامنا معه
في ذلك .

بنسأء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة
من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور امام محكمة الابتدائية
الدائرة الكلاين جقراها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد
بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثانية والنصف من صباح يوم
الموافق لكى يسمعا الحكم باجراء المساواة بين الطالب وبين
اقرانه في نفس العمل وفي منطقة العمل الواحدة وذلك فيما يتعلق بالأجور
وكافة المزايا والحقوق الأخرى مع الزامهما المصروفات ومتقابل اتعاب
المصااة .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (١٥)

دعوى من عامل متدرج للمطالبة بأجره (مادة ١١ و ١٢) (١)

انسه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الاستاذ

انا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقابة :

السيد / المقيم متخطبا مع

واعلنته بالآتي

بموجب عقد تدرج مكتوب التحق الطالب للعمل لدى المعلن اليه بمقصد
تعلم مهنة وقد اتفق في العقد على أجر يومي مقداره

وحيث ان الطالب استمر في العمل لمدة شهرين ثم فوجيء بالمعلن اليه
بفسخ العقد بحجة عدم استعداد الطالب للتعلم بصورة حسنة .

ومع حفظ حق الطالب في التعويض عن الفسخ التمسنى لعقد التدرج
الا ان المعلن اليه لم يف الطالب أجره المقرر في العقد والقانون وطبقا لقرار
وزير القوى العاملة والتدريب وتبلغ جملته

ولما كانت المادة ١٥٠ من قانون العمل تقضى بضرورة تسليم الحدث
نفسه كامل أجره وبالتالي يكون للطالب اهلية قبض أجره والمطالبة به
قانونا .

(١) مادة ١١ عمل : يعتبر عاملا متدرجا كل من يتعاقد مع صاحب
عمل للعمل لديه بقصد تعلم مهنة او صناعة .

مادة ١٢ عمل : يجب ان يكون عقد عمل المتدرج بالكتابة وتحدد فيه
مدة تعلم المهنة ومراحلها المتتابعة والآخر بصورة متدرجة في كل مرحلة من
مراحل التعليم على الا تقل في المرحلة الاخيرة عن الحد الأدنى للأجور المحددة
لفئة العمال في المهنة التي يتدرج فيها .

وقد نصت المادة ١٣ على ان يصدر قرار من وزير القوى العاملة
والتدريب بتشكيل لجان التدرج وتحديد الحدود الدنيا لأجور المتدرجين
حسب المهن الواردة بالقرار وقد صدر فعلا برقم ١٧ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٦ .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة (الابتدائية او الجزئية حسب
الاحوال) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد
بمشيئة الله اعتبارا من الساعة الثانية والنصف من صباح يوم
الموافق لى يسمع الحكم بالزامه بان يؤدى للطلاب مبلغ
طبقا لما ورد بصدر الصحيفة والزامه المصروفات ومقابل الاتعاب بدون
كفالة - مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولاجل العلم (٢) .

(٢) يمكن اقامة هذه الدعوى من الولى على الصبي المتدرج كما يمكن
اقامة جنحة مباشرة لعدم سداد الاجر .

الصيغة رقم (١٦)

دعوى دن عامل تحت الاختبار للمطالبة باجره

(م ٣١) (١)

ببناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختبار
مكتب: المحامي .

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / المقيم متخاطبا مع

واعلنته بالآتى

بموجب عقد عمل مؤرخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن
اليه بمهنة بأجر قدره (في الشهر او في اليوم او في
الاسبوع) وقد اتفق في العقد على تحديد فترة الاختبار بثلاثة اشهر .

وحيث انه قبل انتهاء مدة الاختبار قرر المعلن اليه فسخ العقد
والاستغناء عن خدمات الطالب بحجة انه لم يجتز الاختبار بنجاح الا ان
المعلن اليه لم يؤد للطالب اجره عن فترة الاختبار التى عملها وقدرها
شهرين ونصف .

ومع حفظ حق الطالب في التعويض عن الفسخ التعسفى لعقد
الاختبار .

بنسأء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلنته الحضور امام محكمة (الابتدائية او الجزئية حسب النصاب
القضى) الكائنه بجهة بجلستها العلنية التى سوف تنعقد بهشينة
الله ابتداء من الساعة الثامنة من صباح يوم الموافق
لكريسع الحكم بالزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ ... عن الفترة الموضحة بمصدر
الصحيفة والزامه المصروفات ومقابل الاتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل
بدون كتمالة مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من اى نوع كانت .

ولاجل العلم .

(١) مادة ٣١ : تحدد مدة الاختبار في عقد العمل ولا يجوز تعيين عامل
تحت الاختبار لمدة تزيد على ثلاثة اشهر او تعيينه تحت الاختبار أكثر من
مرة واحدة عند صاحب عمل واحد .

الصيغة رقم (١٧)

دعوى من عامل عرضى للمطالبة بأجره (م ٢٥ عمل) (١)

انه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب المحامى .

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه
الى حيث اقامة :

واعلنته بالآتى

السيد / المقيم متخاطبا مع

بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٩ اتفق الطالب على أن يعمل لدى المعلن اليه
وتحت إدارته وأشرفه لمدة شهر فى أعمال البياض وإجراء الترميمات فى
المخزن الملحق بمحل المعلن اليه على أن يتقاضى اجرا قدره عشرة جنيهات
فى اليوم .

وحيث أن الطالب تقاضاه من المعلن اليه مبلغ خمسين جنيها من تحت
الخصاب الا انه بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٨ وبعد انتهاء العمل طالبه بباتى أجره
المتفق عليه وقدره مائتين وخمسين جنيها فهاطل فى السداد ولم تفلح الطرق
الودية فى استئداء الطالب لأجره فاضطر الى انذاره على يد محضر
بتاريخ الا انه لم يمثل .

(١) مادة ٢٥ عمل : يستثنى من تطبيق احكام هذا الفصل — وهو
الخاص بالاستخدام — ما يأتى :

١ — الاعمال العرضية التى لا يستغرق إنجازها أكثر من شهر .
ب — الوظائف الرئيسية التى يعتبر شغلها وكلاء مغوشين عن
أصحاب الاعمال .

ولوزير الدولة للقوى العاملة والتدريب أن يصدر قرارا بمرئ احكام
هذا الفصل على كل أو بعض الاعمال والوظائف والفئات المشار اليها فى
البندين السابقين .

ملحوظة : الأحكام الخاصة بالأجور تسرى على العمال العرضيين
ومن ثم فإن العامل العرضى يجوز له المطالبة بأجره .

وحيث ان علاقة الطالب بالمعلم اليه لم تكن علاقة مقالة (١) ، لانه كان يؤدى العمل وفقاً لمشئته المعلم اليه وتحت ادارته وشرافه وكان تابعاً له فى اثناء تأدية العمل كما كان الطالب ياتر بأوامر المعلم اليه .

بتساء عليه

انا المحضر سائق الذكر اعلنت المعلم اليه بصورة من هذه الصحيفة وتلفتته الحضور امام محكمة الجزئية (٢) الكائن مقرها بجنة بجلستها العلنية التى ستعقد ببشئة الله ابتداء من الساعة الثانية والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بالزابه بان يؤدى للطلاب مبلغ مائتين وخمسين جنيها والمصروفات ومقابل الاتعاب مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل الطليق من الكفالة .

ولاجل العلم .

(١) المقالة : عقد يتمد بمقتضاه احد المتعاقدين ان يصنع شيئاً او ان يؤدى عملاً لقاء اجر يتمد به المتعاقد الآخر (مادة ٦٤٦ من القانون البحرينى) .

(٢) الاختصاص القيسى للحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها موطن صاحب العمل ويكون حكمها قابلاً للاستئناف (مادة ٤٢ مرافعات) .

الصيغة رقم (١٨)

دعوى مطالبة بالحد الأدنى للأجور (مادة ٢٢) (١)

انه في يوم
بناء على طلب السيد / المقيم ومطه المختار
مكتب المحامي .
انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / المقيم بمخاطبا مع .

وأعلنته بالآتي

بموجب عقد عمل مؤرخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن
اليه بمهنة بأجر شهري قدره (او بأجر يومي
قدره) .

وبتاريخ صدر القانون رقم لسنة بتحديد
الحد الأدنى للأجر ببلغ ولما كان اجر الطالب ينقص عن هذا
الحد الأدنى بمقدار الامر الذي يتعين معه على المعلن اليه ان
يرفع اجر الطالب مع حفظ حقه في الفرق منذ تاريخ صدور هذا القانون
وحتى تعديل الأجر بما يتماشى مع الحد الأدنى الوارد فيه .
وحيث ان المطالبة الودية لم تفلح مع المعلن اليه .

بنسأء عايه

انا المحضر سالف الذكر أعلنت اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة (الابتدائية او الجزئية) الكائن مقرها
بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة
الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم
برفع اجر الطالب الى مبلغ في الشهر (او في اليوم) طبقا لما هو
مبين بصدر الصحيفة والزاه بان يؤدي الفروق للطالب من تاريخ صدور
القانون المشار اليه وحتى تاريخ الفصل في الدعوى وما يستجد مع الزاه
المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بدون كفالة .
ولأجل العلم .

(١) مادة ٢٢ عمل : يكون الحد الأدنى للأجر بالنسبة للعاملين
الخاضعين لأحكام هذا القانون هو الحد الذي تحدده التشريعات العامة
للدولة الصادرة في هذا الشأن .
ويجوز زيادة الحد الأدنى بالنسبة للعاملين في بعض الصناعات او
الهن او الأعمال او في بعض المناطق الجغرافية بموجب القرارات التي
نصدرها اللجان المنصوص عليها بالمادة ٧٩ من هذا القانون .
ولا تتدخل الوهبة وما يتناوله العامل من طعام في حساب الحد
الأدنى للأجر .

الصيغة رقم (١٩)

دعوى عدم الاعتداد بمخالصة عن أجر (٣٥م) (١)

انه في يوم
بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار
مكتب الأستاذ المحامى .
انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

واعلنته بالآتى

الطالب يعمل لدى المعلن اليه منذ بمهنة وهو يستحق
اجرا متأخرا عن المدة من الى مقداره بواقع
عن كل شهر (او عن كل يوم) وحين مطالبة المعلن اليه بهذا الاجر
ادعى ان الطالب قد وقع على ورقة تفيد انه تخلص عن كافة حقوقه .
وحيث انه يفرض صحة توقيع الطالب على هذه الورقة نهى لاتعنى
من دين الاجر . حالة كونها تتضمن عبارة عامة مرسله تقول ان الطالب
حصل على كل حقوقه وتخلص الامر الذى يخالف ما رسمه القانون من حيث
اثبات تقاضى الاجر . حيث نصت المادة ٣٥ من قانون العمل ١٣٧ سنة
٨١ على انه لا تبرأ ذمة صاحب العمل من اجر العامل الا اذا وقع بما يفيد
استلام الاجر في السجل المعد لذلك او في كشوف الاجور او ايصال خاص
معد لهذا الغرض على ان تشمل بيانات هذه المستندات مفردات الاجر .
ولما كان الايصال المتوهم منه فضيلا عن انه لم يذكر صراحة
تقاضى الطالب لاجره فانه لم يبين مفردات الاجر وهو حكم امر يترتب على
مخالفته عدم الاعتداد بهذه المخالصة ويحق للطالب ان يهدرها مع حفظ
حقه في اجرة المستحق والتعويضات .

بنسائه عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة (الابتدائية او الجزئية حسب الاحوال) الكائنة
بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة
الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم
بعدم الاعتداد بالمخالصة عن اجر الطالب الموضح . يصدر هذه الصحيفة
مع الزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة مع حفظ كافة حقوق الطالب
الاخرى من اى نوع كانت .
ولاجل العلم .

(١) راجع نص المادة ٣٥ من الصيغة رقم ١٠ .

الصيغة رقم (٢٠)

دعوى من صاحب عدل ببراءة ذمته من دين أجر (م ٣٥)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الاستاذ المحامي .

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / المقيم متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

الطالب صاحب محل وقد الحق المعلن اليه بالعمل لديه
بتاريخ بموجب عقد عمل مكتوب بمهنة وقد تدرج اجر
المعلن اليه حتى وصل الى مبلغ في الشهر (او في اليوم او في
الاسبوع) .

وحيث انه في اول شهر لاحظ الطالب ان جميع عمال المنشأة
تقاضوا اجورهم فيما عدا المعلن اليه بحجة انه يستحق علاوة مقدارها...
ولما كان المعلن اليه لا يستحق أية زيادة طبقا للقانون وازاء رفضه
استلام اجره فقد عرضه عليه الطالب بالطريق الودي الا انه اصر على
الرفض مما اضطر الطالب الى عرض المرتب عليه باتذار على يد محضر
ولسكنه رفض فاودع له اجره خزينة المحكمة .

ولما كان الابداع في حد ذاته مبرنا لذمة صاحب العمل الا انه منعا
للمسئولية مستقبلا وخاصة المسئولية الجنائية فان الطالب من حقه اقامة
هذه الدعوى بطلب براءة ذمته من دين الاجر .

بنسأ عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة (الابتدائية او الجزئية حسب مقدار دين الاجر
المطلوب براءة الذمة منه) السكائنة بجية بجلستها العلنية التي
ستعقد باذن الله ابتداء من الساعة الثالثة والنصف من صباح يوم
الموافق لكي يسمع الحكم ببراءة ذمته من دين الاجر الوضوح بصدر
هذه الصحيفة مع الزامه المصروفات ومتقابل اتعاب المحاماة .

ولاجل العلم .

المصيفة رقم (٢١)

دعوى عدم الاعتراد بالخضم من اجر العامل (م ٤٠) (١)

انه في يوم
بناء على طلب المقيم وحله المختار مكتب
الأستاذ
انا المحضر بحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :
السيد / المقيم متخاطبا مع .

وأعلنته بالآتي

بمقتضى عقد عمل مكتوب مؤرخ التحق الطالب بالعمل لدى
المعلن اليه بجهة بمرتبه قدره (في الشهر — في اليوم —
في الاسبوع) وقد تدرج اجر الطالب حتى وصل الى مبلغ
وحيث ان المعلن اليه كان قد اقترض الطالب بتاريخ مبلغا
وقدره على ان يتم سداد هذا القرض على اقساط شهرية قيمة
كل منها مبلغ وافق الطالب كتابة على خصمها من مرتبه في اول كل
شهر الا ان المعلن اليه بادر بخصم مبلغ تزيد على ١٠٪ من الاجر المستحق
مخالفا بذلك صريح نص المادة ٤٠ من قانون العمل ١٣٧ سنة ٨١ وقد
نهبه للطالب الى هذه المخالفة لكنه اصر على الخصم بها يجاوز النسبة
المشار اليها مما يحق معه للطالب ان يطلب عدم الاعتراد بالخضم من اجره
بما يجاوز نسبة ١٠٪ من جملة ما يستحقه في اول كل شهر .

بنشاء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة (الابتدائية او الجزئية حسب المبلغ
اذا كان مقدرا بالصحيفة) الكائنة بجهة بجلستها العلنية التي
ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ...
الوافق لكي يسمع الحكم بعدم الاعتراد بالخضم من اجر الطالب
بما يزيد على نسبة ١٠٪ من مرتبه شهريا وفاء لاقساط القرض الذي
اقرضه للطالب على نحو ما هو موضح بصدر الصحيفة والزاه المبرونات
ومتقابل اتعاب المحاماة مع حفظ حق الطالب في استرداد ما خصم من مرتبه
بدون وجه حق .
ولاجل العلم .

(١) مادة ٤٠ عمل : لا يجوز لصاحب العمل ان يقتطع من أجر العامل
اكثر من ١٠٪ وفاء لما يكون قد اقترضه من مال اثناء سريان العقد ولا
ان يتقاضى عن هذه القروض اية فائدة ويسرى ذلك الحكم على الاجور
الدفعوة مقدما .

الصيغة رقم (٢٢)

دعوى بطلان فائدة عن قرض اقترضه العامل (م. ٤٠) (١)

انه في يوم

كطلب السيد / ... المتيم ... ومحله المختار مكتب الأستاذ
انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / المقيم مخاطبا مع .

واعلنته بالآتي

بتاريخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن اليه بموجب عقد
عمل غير محددة المدة مؤرخ بجهة بأجر ظل يتدرج حتى
بلغ في الشهر او في اليوم وكان المعلن اليه قد اقترض
الطالب مبلغ بتاريخ وشرع المعلن اليه في خصم نسبة ١٠٪
من اجر الطالب وفاء لاقساط هذ القرض لكنه اضاف اليها فائدة بواقع
٧٪ وهو ما يخالف حكم المادة ٤٠ من قانون العمل ١٣٧ سنة ١٩٨١ فضلا
عن كون هذه الفائدة محرمة شرعا رغم ان القانون المدني يقرها .
وحيث انه يحق للطالب ان يطلب ابطال هذه الفائدة وعدم
الاعتداد بها .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية الكائن مقرها جهة
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة
والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بعينهم
الاعتداد بخصم فائدة على اقساط القرض الذي اقترضه للطالب حسبها
توضح بمصدر الصحيفة مع الزايمه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة ومع
حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولاجل العلم .

(١) راجع نص المادة ٤٠ من الصيغة رقم ٢١ .

الصيغة رقم (٢٣)

دعوى بطلب ابطال فائدة عن اجر مدفوع مقدما (م ٤٠)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الاستاذ المحامي .

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / بصفته رئيسا لمجلس ادارة بنك ويعلن
بمقر البنك الرئيسي بشارع متخاطبا مع .

واعلنته بالآتي

بتاريخ التحق الطالب بالعمل بالبنك الذي يتولى المعلن اليه
تمثيله قانونا وذلك بهيئة محاسب بمرتب شهرى قدره

وحيث انه يصدر قرار تعيين الطالب واستلامه العمل صرف له
البنك مرتب ثلاثة اشهر مقدما على ان تخضم على اقساط شهرية بواقع
١٠٪ من المرتب اعتبارا من اول شهر

وبتاريخ اقترض الطالب مبلغ وهو يعادل مرتب ستة
اشهر وطبقا للائحة البنك يتم سداد هذا القرض بذات النسبة خصما
من مرتب الطالب .

الا ان الطالب فوجيء بالبنك يخضم نسبة ٢٠٪ من المرتب على
اساس ١٠٪ لاقساط المرتب المدفوع مقدما و ١٠٪ للقرض كما فوجيء بأن
البنك يمر على تحصيل فوائد عن كل من الاجر والقرض بحجة ان طبيعة
عمل البنك تقتضى الاقتراض بفائدة على اعتبار ان فوائد القروض تشكل
جزءا كبيرا من اصول البنك .

وحيث ان ما ذهب اليه البنك مخالف للقانون فضلا عن خلو لائحة
من تنظيم هذه المسائل الامر الذى يتعين معه الرجوع الى القواعد العامة
في قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٢/٣٣ .

وحيث ان مقتضى هذه القواعد انه لا يجوز لصاحب العمل ان يتطلع
من اجر العامل اكثر من ١٠٪ ونماء لما يكون قد اقترضه من مال اثناء

سريان العقد ولا أن يتقاضى عن هذه القروض اية غائدة ويسرى ذلك الحكم على الأجور المدفوعة مقدما (مادة ٤٠) .

بنسأء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد باذن الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بها يلى :

أولا — ابطال الفائدة على المرتب المدفوع مقدما وعدم الاعتداد بها.

ثانيا — عدم الاعتداد بالخصم من مرتب الطالب بها يزيد على نسبة ١٠ ٪ .

ثالثا — الزام المعلن اليه المصروفات ومتابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنافذ المعجل . مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٢٤)

دعوى ببطلان حجز على اجر عامل (مادة ٤١)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب الأستاذ المحامي .

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

١ - السيد / المقيم متخاطبا مع .

٢ - السيدة / المقيمة متخاطبا مع .

واعلنتهما بالآتي

الطالب يعمل تحت ادارة واشراف المعلن اليه الاول بوظيفة رئيس
عمال بمرتب شهري قدره تسعين جنيها والمعلن اليها الثانية زوجة الطالب
وقد حصلت على حكم بتقرير نفقة زوجية لها قدرها ثلاثين جنيها في الشهر
اعتبارا من وذلك في القضية رقم احوال شخصية جزئي

وحيث ان الطالب كان قد حصل من المعلن اليه الاول على بعض
الملابس والأمتعة والأشياء التي بلغ ثمنها مائة جنيها اتفق على سدادها
على أقساط شهرية .

وقد قامت المعلن اليها الثانية بتوقيع الحجز التحفظي على مرتب
الطالب بمقتضى حكم النفقة المشار اليه .

كما فوجيء الطالب بالمعلن اليه الاول يحجز تحت بده على جزء من
مرتب الطالب قيمته أربعين جنيها شهريا ويقوم بتوريد قيمة النفقة وهي
ثلاثين جنيها للمعلن اليها الثانية ويحتجز لنفسه مبلغ العشرة جنيها من
حساب المبالغ المستحقة له عما تم توريده للطالب .

ولما كان الطالب لا يتقاضى سوى اجره البالغ تسعين جنيها ولا
يحصل على أية مبالغ أخرى اضافية وكانت المادة ٤١ من قانون العمل
رقم ٨١/١٢٧ المعدل بالتانون رقم ١٩٨٢/٣٣ تنص على انه لا يجوز
الحجز أو النزول عن الأهور المستحقة للعامل بالنسبة للتسعة جنيها من
الأولي شهريا أو الثلاثين قرشا الأولى يهيبا إلا في حدود الربع وذلك لدين
نفقة أو لاداء المبالغ المستحقة عما تم توريده له ولن يعوله من ماكل وملبس
لما ما زاد على ذلك فيجوز النزول عنه أو الحجز عليه من أصل أي دين
بها لا يزيد على الربع وعند التراجع يقدم دين النفقة .

وتسرى هذه الأحكام المتقدمة على البالغ المستحقة للعامل طبقاً
لأحكام هذا القانون .

وفي حالة اقتطاع جزء من أجر العامل طبقاً لأحكام هذا الفصل
يُحسب الجزء القابل للنزول منه أو الحجز عليه منسوباً إلى ما يبقى من
الأجر بعد طرح المقتطعة منه .

وحيث أنه في ضوء هذه النصوص يحق للطالب أن يطلب بطلان
الحجز الموقع من المعلن اليهها .

بنسأء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهها بصورة
من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن
مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بهشينة الله اعتباراً
من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق
لسبأءهنا الحكم ببطلان الحجز الموقع على مرتب الطالب وعدم الاعتراف
به والزأء المعلن إليه الأول بأن يؤدي للطالب مرتبه وفقاً للقانون والمصروفات
ومتأبل أتعاب المحأمة مع مأرتب على ذلك من آثار ومع حفظ كافة حقوق
للطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٢٥)

دعوى مطالبة بعلاوة دورية سنوية (م ٤٢ عمل)

اتمه في يوم

بناء على طلب اللجنة النقابية للعاملين بشركة وبمطلبها قانونا
رئيس مجلس ادارتها ومقرها بشارع رقم ومطلها المختار
مكتب الاستاذ المحامى .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / بصفة صاحب ومدير شركة (قطاع خاص)
ومقرها بشارع رقم متخطابا مع .

واعلنته بالآتى

بموجب عقود عمل غير محددة المدة التحق العمال الموضحة اسماؤهم
فنيا بعد بالعمل تحت ادارة واشراف المعلن اليه بالهن والاجور البينة
ترين كل منهم وهم :

١ - السيد / التحق بالعمل في بمهنة بمرتبة
شهرى قدره

٢ - السيد / التحق بالعمل في بمهنة بمرتبة
شهرى قدره

٣ - السيد / التحق بالعمل في بمهنة بمرتبة
شهرى قدره الخ .

والمرتبات المذكورة اتفا هي التى تخضع على اساسها اشتراكات
التأمينات الاجتماعية . وعند صدور قانون العمل رقم ١٣٧ في أغسطس
عام ١٩٨١ قام المعلن اليه في الشهر التالى بصرف علاوة دورية للعاملين
المذكورين مقدارها ٧٪ من مرتباتهم بحد اقصى سبعة جنيهاً امتثالاً لحكم
المادة ٤٢ منه الا انه في العام التالى والعام الذى يليه وحتى الان لم يصرف
لعماله هذه العلاوة مع ان نص المادة ٤٢ صريح في استحقاق عمال المنشأة
لهذه العلاوة لمدة عشرين عاماً من تاريخ صرف اول علاوة .

وحيث ان المادة ٥٦ من قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦
المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ نصت على ان تعفى الدعاوى التى

ترفعها المنظمات النقابية أو أحد أعضائها والمتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون من الرسوم القضائية ورسوم الدفعة في كافة مراحل التقاضى .

كما نصت المادة السادسة من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ على أن تعفى من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضى الدعاوى التي يرفعها العاملون والصبية المتدرجون وعمال التلذذة والمستحقون عنهم عن المنازعات المتعلقة بأحكام هذا القانون وللمحكمة في جميع الأحوال الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة ولها في حالة رفض الدعوى أن تحكم على رافعها بالمصروفات كلها أو بعضها — ويعنى العمال من ضريبة الدفعة على كل الشهادات والصور والشكاوى والطلبات التي تعطى لهم أو تقدم منهم بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

وعلى هذا الأساس فإن اللجنة النقابية الطالبة تكون ذات صفة وصاحبة مصلحة في إقامة هذه الدعوى .

بنشاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستنعقد باذن الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدى للعمال الواردة أسماؤهم بهذه الصحيفة العسلاوة الدورية المستحقة من تاريخ وللمدة التي حددها القانون على نحو ما جاء بالصحيفة مع الزامه المصروفات ومتقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاساذ المعجل بلا كفالة .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٢٦)

دعوى مطالبة بأجر عن اجازة سنوية (م ٤٧) (١)

انسه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب الأستاذ المحامي .

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / المقيم متخاطبا مع .

واعلنته بالآتي

الطالب يعمل لدى المعلن اليه منذ اقل من عشر سنوات متصلة. وقد
بلغ اجره الاخير في الشهر — او في اليوم وكان يحصل في كل عام
على ستة ايام متصلة كاجازة مدفوعة الاجر طبقا للمادة ٤٥ من القانون
٨١/١٣٧ .

ولما كان الطالب يستحق في كل عام اجازة مدفوعة الاجر فبدرها

(١) مادة ١/٤٣ تكون مدة الاجازة السنوية ٢١ يوما بأجر كامل لن
امضى في الخدمة سنة كاملة تزداد الى شهر متى امضى العامل في الخدمة
عشر سنوات متصلة .. كما تكون الاجازة لمدة شهر في السنة لمن تجاوز
الخمسين وتقتصر الاجازة السنوية في السنة الاولى من خدمة العامل على
خمس عشرة يوما ولا يمنحها الا بعد مضي ستة اشهر من تاريخ التصاته
بالعمل .

مادة ٣/٤٥ ويجوز بناء على طلب كتابي من العامل ضم مدة الاجازة
السنوية فيما زاد على الستة ايام المشار اليها بشرط الا تزيد بآية حال
على ثلاثة اشهر .

مادة ٧ للعامل الحق في الحصول على اجره عن ايام الاجازة
المستحقة له في حالة تركه العمل قبل استعماله لها وذلك بالنسبة الى الدة
التي لم يحصل على اجازة عنها .

وجدير بالإشارة هنا ان مقابل الاجازة المطلوب لا يسرى عليه حكم
التقادم السنوي الوارد بالمادة ١/٦٩٨ مدني لأن هذا التقادم خاص
بالحقوق الناشئة عن العقد من تاريخ انتهائه اما في حالة سريانه فان هناك
مانعا ماديا يقطع التقادم ومن ثم يجوز المطالبة بمقابل الاجازة عن سنوات
سابقة طالما لم تمر مدة سنة على انتهاء العقد .

٢١ يوما (مادة ٤٣) فقد تقدم بطلب رسمي للمعلن اليه بتاريخ
أبدى فيه رغبته في ضم الس ١٥ يوما الأخرى المستحقة له عن الست
سنوات السابقة ووافق المعلن اليه على هذا الضم واصبح الطالب يستحق
اجازة مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة اشهر كان يدخرها لانجاز بعض المصالح
الخاصة الا ان ظروف الطالب اضطرته للاستقالة قبل أن يقوم بهذه الاجازة
التي لم يحصل عليها ومن ثم يكون من حقه طبقا للمادتين ٤٥ و٧٧ أن
يحصل على أجره عنها .

بنساء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور أمام محكمة (الابتدائية او الجزئية حسب قيمة
المبلغ المطلوب) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد
بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم
الموافق لكي يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدي للطلاب مبلغ
هى مقابل اجازته التي لم يحصل عليها حسبما توضح تفصيلا بمصدر
الصحيفة والزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ
المؤقت بدون كفالة . مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٢٧)

تظلم من تقدير قيمة ما أنفقه العامل بسبب خطئه (مادة ٦٨) (١)

أنه في يوم

بنساء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار
مكتب الاساذ المحامي .

أنا المحضر بحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / المقيم مخاطبا مع .

واعلنته بالآتي

الطالب يعمل لدى المعلن اليه بعقد عمل غير محدد المدة مؤرخ.....

(١) مادة ٦٨ :

إذا تسبب العامل في فقد أو اتلاف أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عهده وكان ذلك ناشئا عن خطأ العامل وجب أن يتحمل المبالغ اللازمة نظير ذلك . ولصاحب العمل بعد إجراء التحقيق واخطار العامل أن يبدأ باقتطاع المبلغ المذكور من أجر العامل على ألا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض عن أجر خمسة أيام في الشهر الواحد ويجوز للعامل أن يتظلم من تقدير صاحب العمل أمام اللجنة المشار إليها في المادة ٧٧ فإذا كان صاحب العمل يستخدم أقل من خمسين عاملا يكون التظلم أمام اللجنة المشار إليها بالمادة ٦٢ من هذا القانون .

ويكون قرار اللجنة في الحالتين قابلا للطعن فيه خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره أمام المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها محل العمل فإذا لم يقض لصاحب العمل بالمبلغ الذي قدره للاتلاف أو قضى له بأقل منه وجب عليه رد ما اقتطع دون وجه حق خلال سبعة أيام من تاريخ صدور الحكم أو من تاريخ قبوله قرار اللجنة . ولا يجوز لصاحب العمل أن يستوفي مستحقاته بطريقة الاقتطاع وفقا لحكم هذه المادة إذا بلغ مجموعه أجر شهرين .

ويلاحظ هنا ان الاختصاص للمحكمة الجزئية بنص القانون ويكون رفع هذه الدعوى خلال عشرة أيام من تاريخ صدور قرار اللجنة فإذا لم يقض لصاحب العمل بالمبلغ الذي قدره أو قضى له بأقل منه تعين عليه أن يرد الباقي للعامل خلال سبعة أيام من تاريخ الحكم حتى ولو استأنفه رب العمل وإذا خالف ذلك يجوز رفع جنحة مباشرة ضده بالمواد ٦٨ و ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل (راجع في تفاصيل ذلك مؤلفنا الوجيز في شرح قانون العمل الجديد طبعة ١٩٨٢ صفحة ٣٧٣ وما بعدها) .

بمهنة بأجر في الشهر أو في اليوم ، ويتأرخ نسب
المعلن اليه الى الطالب انه تسبب في فقد (أو تدمير أو اتلاف) المهمات
الآتية (آلات أو منتجات أو خامات حسب الأحوال) وقد قرر المعلن اليه
مقابل هذه التلفيات ببيلغ ولما كان هذا المبلغ مبالغاً فيه فضلاً
عن ان الطالب لم يرتكب ثمة خطأ أو اهمال فقد تظلم من تقدير المعلن
اليه وذلك امام اللجنة الاستشارية المشكلة بالتطبيق لاحكام المادة ٧٧ من
قانون العمل ١٩٨١/١٣٧ (او امام اللجنة الثلاثية المشكلة بالتطبيق لاحكام
المادة ٦٢ من قانون العمل وذلك اذا كان صاحب العمل يستخدم اقل من
خمسين عاملاً في منشأته) .

وحيث ان اللجنة المذكورة اقرت تقدير المعلن اليه دون ان تقوم
بتمحيص الظروف التي تسببت في اتلاف الاشياء الموضحة فيها سبق كما ان
اللجنة انسأقت وراء المعلن اليه في مبالغته ومخالاته للتقدير كما ان المعلن
اليه شرع في الخصم من اجر الطالب بناء على ما انتهت اليه اللجنة .
وحيث انه يحق للطالب ان يتظلم من تقدير المعلن اليه والذي اعتدته
اللجنة .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الجزئية الكائن مقرها بجهة
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة
والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بعدم
الاعتداد بالخصم الذي اجراه المعلن اليه من مرتب الطالب والزامه برد
ما اقتطعه بدون وجه حق والمصروفات ومتقابل الاتعاب وشمول الحكم
بالنفاذ المعجل الطليق من الكفالة .

مع حفظ كانة حقوق الطالب الأخرى .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٢٨)

تظلم من تقدير قيمة ما ائلفه العامل بسبب خطئه

مقدم الى اللجنة الادارية المختصة (م ٦٨)

السيد / رئيس اللجنة الاستشارية بمنشأة (١) .

او السيد / رئيس اللجنة الثلاثية بهديرية القوى العاملة (٢) .
تحية طيبة وبعد :

مقدمه العامل بشركة او بمنشأة والمتيم

ضمد

السيد / ... صاحب ومدير منشأة او رئيس مجلس ادارة
شركة الكائن مقرها او مقره بجهة

الموضوع

الطالب يعمل لدى المتظلم ضده بعقد عمل (محدد او غير محدد
المدة) مؤرخ بأجر (يومى او شهرى) بهنة
وبتاريخ نسب المتظلم ضده الى المتظلم انه (تسبب في فقد
او تدمير او اتلاف من أدوات المنشأة الموجودة بعهدته وقد بالغ
المتظلم ضده في تقدير قيمة التلف وشرع في الخصم من اجر المتظلم مع ان
ما فقد (او دمر او اتلف) لا يزيد قيمته عن او مع ان الطالب
لم يرتكب اى خطأ او اهمال .
وحيث ان المتظلم ضده يستخدم اقل من خمسين عاملا (بالنسبة
للجنة الاستشارية) او وحيث ان المتظلم ضده يستخدم اكثر من خمسين
عاملا (بالنسبة للجنة الفصل الثلاثية) .

بنسأه عليه

ارجو التفضل بالنظر واتخاذ اللازم نحو اعادة تقدير القيمة الحقيقية
للتلفيات والتنبه على المتظلم ضده بعدم الخصم من الاجر الا بعد ان يصبح
التقرير نهائيا .
والسلام عليكم ورحمة الله :

مقدمه

العامل

-
- (١) اذا كان صاحب العمل يستخدم ٥٠ عاملا فأكثر .
 - (٢) اذا كان صاحب العمل يستخدم اقل من خمسين عاملا .

الصيغة رقم (٢٩)

دعوى مطالبة بأجر عن اجازة مرضية (م ٥٠ و ٥١) (١)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / ... المقيم ... ومحلته المختار مكتب ...

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة .

١ - السيد / المقيم

واعلنته بالآتي

يعمل الطالب تحت ادارة واشراف المعلن اليه في مهنة بأجر
قدره في الشهر او في اليوم (بعقد عمل محدد المدة أو غير محدد
المدة أو بدون عقد مكتوب) .

(١) مادة ٥٠ عمل : للعامل الذي يثبت مرضه الحق في اجازة مرضية
بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره عن ال ٩٠ يوما الاولى تزد بعدها الى ٨٥٪
عن ال ٩٠ يوما التالية وذلك خلال السنة الواحدة . واستثناء من حكم
الفقرة الاولى يكون للعامل الذي يثبت مرضه في المنشآت الصناعية التي
تسرى في شأنها احكام المادتين ١ و ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في
شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها الحق في اجازة مرضية كل ثلاث سنوات
تقضى في الخدمة على النحو التالي :

شهر بأجر كامل ثم ثمانية اشهر بأجر يعادل ٧٥٪ من أجره ثم ثلاثة
اشهر بدون أجر اذا قررت الجهة الطبية المختصة احتمال شفائه .

وللعامل ان يستنفذ متجدد اجازته السنوية الى جانب ما يستحقه
من اجازات مرضية كما له ان يطلب تحويل الاجازات المرضية الى اجازة
سنوية اذا كان له رصيد من الاجازات السنوية يسبح بذلك .

ولا يجوز لصاحب العمل انهاء خدمة العامل بسبب المرض الا بعند
استنفاد المدة المشار اليها .

مادة ٥١ عمل : استثناء من حكم المادة السابقة يمنع العامل المريض
بالدرن، أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الأمراض المزمنة اجازة مرضية
بأجر كامل الى ان يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى
مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا عن مزاولة أية مهنة أو عمل .
ويصدر بتحديد هذه الأمراض قرار من وزير الدولة للصحة بالاتفاق مع وزير
الدولة للقوى العاملة والتدريب .

ومن حيث أنه بتاريخ ألم بالطالب مرض أتعده عن العمل
لدة يوما وحين من الله عليه بالشفاء وعاد لمباشرة عمله فوجيء
بانتعاج أجره عن أيام الإجازة المرضية .

وحيث أن الطالب مؤمن عليه لدى الهيئة :لعامة للتأمينات الاجتماعية
طبقا لأحكام القانون رقم ٧٩/٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي الموحد ضد
أمراض المهنة وأصابات العمل ويسدد الاشتراك عن هذا التأمين كما أن
ذلك لا يعنى المعلن اليه من المسؤولية وبحق للطالب أن يستأدى أجره
منه عن أيام الإجازة المشار إليها .

بنفساء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة (الجزئية او الابتدائية حسب
الاحوال) - الواقع في دائرتها محل العمل - بجلستها العلنية التي
ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح
يوم الموافق لى يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدي للطالب
مبلغ قتيمة أجره المقتطع عن أيام الإجازة المرضية التي قام بها
على نحو ما هو موضح بمصدر الصحيفة والزامه المصروفات ومقابل الانعاب
وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بدون كفاالة .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٣٠)

دعوى مطالبة بأجر مضاعف عن إجازات الأعياد (م ٤٨) (١)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار
مكتب الأستاذ المحامي .

انا المحضر بحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الي
حيث اقامة :

السيد / المقيم متخاطبا مع .

واعلنته بالآتي

الطالب يعمل بمعد عمل (محدد او غير محدد او بدون عقد مكتوب)
لدى المعلن اليه بمهنة بأجر قدره (في الشهر - في
اليوم - في الأسبوع) وحيث ان المعلن اليه كلف الطالب بالعمل في يوم
عيد رأس السنة الهجرية ويوم المولد النبوي الشريف ويوم شم النسيم
ويوم عيد العمال في أول مايو ويوم السادس من أكتوبر (عيد القوات
المسلحة) وكان ذلك خلال السنة الجارية ولكن المعلن اليه حاول إرغام
الطالب على الحصول على أيام أخرى بدلا منها (او يقال انه رفض إعطائه
أجره عن أيام الأعياد سالفة الذكر) .

وحيث ان مقتضى المادة ٨ { من قانون العمل ان يكون للعامل الحق
في أجر مضاعف اذا اشتغل في أيام إجازات الأعياد ويشمل الأجر كائنة
ما يتقاضاه الطالب من علاوات بمختلف أنواعها بحيث يستحق مبلغ

(١) لكل عامل الحق في إجازة بأجر كامل في الأعياد التي يصدر
بتحديدها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب على الا تزيد على
ثلاثة عشر يوما في السنة . ولصاحب العمل تشغيل العامل في هذه الأيام
بأجر مضاعف اذا اقتضت ظروف العمل ذلك وقد صدر القرار الوزاري
رقم ٦٢ لسنة ١٩٨١ بتحديد هذه الأيام ومنها الأعياد المشار اليها بالصحيفة .
ويعاقب على مخالفة احكامه بنفس عقوبة المادة ٨ { عمل .

راجع تفاصيل هذا القرار وشرحه في كتابنا ، الوجيز في شرح قانون
العمل المرجع السابق ص ٢٣٨ وما بعدا .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت الملن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الجزئية الكائن مقرها بجلستها
العننية التى ستنعقد بهشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بالزامه بان يؤدى
للطالب مبلغ والمصروفات ومقابل الاتعاب وشمول الحكم بالنفاذ
بلا كفالة .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٣١)

دعوى مطالبة بأجر اضافي (م ١٤٠) (١)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / ... المقيم ... ومحلته المختار مكتب

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / المقيم متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بموجب عقد عمل مؤرخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن
اليه وتحت ادارته واشرافه بأجر قدره في الشهر او في اليوم
بمهنة

وحيث انه نظرا لظروف العمل ومواجهة ضغط غير عادى (او لمنع
وقوع حادث خطر او اصلاح ما نشأ عنه او لتلافى خسارة محققة او في
أعمال الجرد السنوى واعداد الميزانية ... الخ) فقد كلف المعلن اليه
الطالب بالعمل ساعات اضافية لمدة يوم بمعدل ساعة في كل
يوم منها عدد ساعة نهارا وعدد ساعة ليلا .

ولما كان الطالب يستحق اجرا اضافيا يوازي أجره عن الفترات
الاضافية مضافا اليه ٢٥٪ عن الساعات النهارية و ٥٠٪ عن الساعات
الليلية كما ان الطالب اشتغل عدد يوما من ايام راحته الأسبوعية
ويحسب فيها الأجر كله مضاعفا حيث لم يحصل الطالب على ايام أخرى
عوضا عنها .

وحيث أنه في ضوء ما سلف فان الطالب يستحق مبلغ وقد
طالب به المعلن اليه بالطرق الودية فرفض مما دعا الى اقامة هذه الدعوى
بطلب الحكم له بالأجر المستحق قاتونا .

(١) مادة ١٤٠ عمل : يجب على صاحب العمل ان يمنح العمال في
الحالات المذكورة في المادة السابقة اجرا اضافيا يوازي أجره الذى كان
يستحقه عن الفترة الاضافية مضافا اليها ٢٥٪ على الأقل عن ساعات
العمل النهارى و ٥٠٪ على الأقل عن ساعات العمل الليلية . فلذا وقع
العمل في يوم الراحة أستحق أجر هذا اليوم مضاعفا ما لم يأخذ يوما آخر
موضا عنه خلال الأسبوع التالى .

بنساء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة (الابتدائية او الجزئية حسب قيمة المبلغ
المطلوب) الكائنة بجهة بجلستها العلنية التى سوف تشعقد
بمجيئة الله ابتداء من الساعة الثانية والنصف من صباح يوم
الموافق لى يسمع الحكم بالزامه بان يؤدى للطلاب مبلغ
والمصرفات ومتابل اتعاب المحاماة وشهول الحكم بالنفاز بلا كفالة .

ولاجل العلم . .

الصيغة رقم (٣٢)

دعوى ضد الدائن الحاجز على اجر العامل (م ١ عمل) (١)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب المحامى .

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه اعلاه
الى حيث اقامة :

(١) السيد / المقيم متخاطبا مع .

(٢) السيد / المقيم متخاطبا مع .

واعلنته بالآتى

الطالب عامل بمنشأة المعلن اليه الثانى ويعمل تحت ادارته واشترائه
بمرتب شهرى قدره وحيث انه بتاريخ أوقع المعلن اليه الاول
(الدائن الحاجز) حجزا تحفظيا (أو تنفيذيا) تحت يد المعلن اليه الثانى
على مرتب الطالب اعتبارا من الأشهر التالية لتوقيع الحجز ، وبناء على
ذلك امتنع المعلن اليه الثانى عن صرف مرتب الطالب عن شهرى
بحجة انه محجوز عليه تحت يده وهو امر غير جائز قانونا حيث جرى نص
المادة {١} من قانون العمل على انه (يذكر النص) .

وحيث ان دين المعلن اليه الاول محل نزاع كما انه ليس من الديون
المحددة فى المادة سالفه الذكر وحتى بفرض صحته واندراجه تحت حكم
هذه المادة فهو لا يسوغ أو يجيز الحجز على كامل المرتب سيما وأن
القانون يلزم صاحب العمل بأداء اجر العامل فورا (مادتان ٣٣ و ٣٤) حتى
لا يقع تحت طائلة العقاب الجنائى المشار اليه بالمسافتين ١٧٠ و ١٧٥ من
القانون .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر قد اعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة
من الصحيفة وتكلفتها الحضور امام محكمة ... الابتدائية الكائن مقرها
بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بأمر الله ابتداء من الساعة

(١) راجع نص المادة من الصيغة رقم ٢٤ .

الثانية والنصف من صباح يوم الموافق لى يسما الحكم
ببطلان الحجز المتوقع بتاريخ من المعلن اليه الاول تحت يد المعلن
اليه الثانى على اجر الطالب الموضح بصدر الصحيفة وعدم الاعتداد به
والزام المعلن اليه الثانى بأن يؤدى للطالب اجره المذكور والمصروفات
ومتابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل المطهر من قيد
الكفالة .

مع حفظ حق الطالب مدنيا وجنائيا فى التعويض عما اصابه من ضرر
وسع حفظ كائنة حقوقه الاخرى من اى نوع .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٣٣)

دعوى مطالبة بأجر عن مدة الوقف الاحتياطي (م ٦٧ عمل) (١)

أنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه اعلاه الى حيث اقامة :

السيد / المقيم متخاطبا مع :

(١) مادة (٦٧) : اذا نسب الى العايل رتكاب جنائية او جنحة مخلة بالشرف والامانة او الآداب العسابة او اى جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل وقته احتياطيا وعليه ان يعرض الامر على اللجنة المشار اليها في المادة ٦٢ خلال ثلاثة ايام من تاريخ الوقف .

وعلى هذه اللجنة ان تبث في الحالة المعروضة خلال اسبوع من تاريخ تقديم الطلب اليها فاذا وافقت على الوقف يصرف للعايل نصف أجره أما في حالة عدم الموافقة على الوقف يصرف أجر العايل كاملا . فاذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العايل للحكمة او قضى ببراءته وجب اعادته الى عمله والا اعتبر عدم اعادته فصلا تعسفيا .

واذا ثبت ان اتهام العايل كان بتدبير صاحب العمل او وكيله المسئول وجب اداء باقى أجره عن مدة الوقف ويجب على السلطة المختصة او المحكمة اذا ما تبين لها هذا التدبير أو تشير اليه في قرارها أو حكمها .

وكذلك يستحق العايل باقى أجره عن مدة الوقف اذا حكم ببراءته .

ونفيه هنا الى أن معظم الكتب التي تضمنت نصوص قانون العمل الجديد والتي نشرت بها فيها الملحق الخاص لمجلة المحاماة الذي أصدرته نقابة المحامين في سبتمبر ١٩٨١ متضمنا نصوص قانون العمل ٨١/١٣٧ فيها خطأ حيث أوردت ثلاث فقرات أخرى في عجز المادة وهي التي تبدأ بعبارة وفي هذه الحالة يتعين صرف نصف أجره حتى عبارة أو الانتهاء أو لم توافق عليه . وهذه الفقرات الثلاث بخضوة بالقانون رقم ٣٣ الصادر في ٢٧ مايو ١٩٨٢ وجاء في المذكرة الإيضاحية أنه حدث تزييد في المادة ٦٧ حيث أشارت في الفقرات الثلاث الأخيرة الى الفصل والانتهاء مما يثير لبسا في التطبيق لذا جرى حذفها . وعلى هذا الأساس فإن نص المادة الصحيح هو الوارد بالهامش الملحق بالصيغة الماثلة رقم ٣٣ فلزم التنويه .

راجع في شرح هذه المادة تفصيلا كتابنا الوجيز في شرح قانون العمل الجديد ص ٣٦٩ وهامش ٢٠٨ .

وأعلنه بالآتي

الطالب يعمل تحت إدارة وإشراف المعلم اليه يعقد غير محدد المدة ويترتب قدره وبتاريخ اتهم في القضية رقم لسنة جنح فقام المعلم اليه بوقف الطالب عن العمل دون ان يعرض الأمر على اللجنة الثلاثية المنصوص عليها بالمادة ٦٢ من قانون العمل — أو يقال — وقد عرض الأمر على اللجنة الثلاثية المشار إليها بالمادة ٦٢ التي وافقت على صرف أجر الطالب كاملاً لما ثبت لديها بموجب الشهادة المقدمة من الطالب من أنه قد قضى ببراءته من الاتهام أو لما ثبت من أن النيابة قد حفظت القضية لعدم الجناية أو لما ثبت من عدم إحالة الطالب للمحاكمة الخ .

وحيث أن الطالب يستحق والحالة هذه أجره كاملاً ولسكن المعلم اليه لا يزال متمتعاً عن صرف مرتب الطالب بدون مبرر أو سند من القانون . كما أن المعلم اليه لم يكتف بعدم صرف الأجر وإنما رفض إعادة الطالب للعمل وهو يعتبر فصلاً تعسفياً بنص القانون حالة كونه قد قضى ببراءته أو حالة كونه لم يقدم للمحاكمة أو حالة كون الاتهام قد حفظ قطعياً بمعرفة النيابة العامة .

وحيث أنه يحق للطالب استناداً لنص المادة ٦٧ من قانون العمل أن يطالب بأجره كاملاً عن فترة الوقف الاحتياطي مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى وخاصة حقه في العودة إلى العمل أو التعويض عن فصله التعسفي وسائر الحقوق الأخرى .

بناءً عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلم اليه بصورة من هذه الصحيفة وكتفنه الحضور أمام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب قيمة الأجر المطلوب) السكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي سوف تنعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدي للطالب مبلغ وهو أجره المستحق عن فترة الوقف المشار إليها بصدر الصحيفة وإزالة المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل الطليق من السكائلة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٣٤)

دعوى مطالبة بنسبة الـ ١٠٪ مقابل الخدمة في المحال السياحية

٦/١ عمل (١)

انه في يوم

بناء على طلب اللجنة النقابية للعاملين (بفندق)
ومقرها وبمثلها قانونا رئيس مجلس ادارتها السيد / ومحلها
المختار مكتب الأستاذ

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / صاحب ومدير فندق بشوارع
متخاطبا مع :

وأعلنته بالآتي

المعلن اليه يستخدم عاملا في منشأته وهم جميعا اعنساء في
الجمعية العمومية للنقابة الطالبة ويسددون الاشتراكات حسب لائحتها .

وحيث ان منشأة المعلن اليه من المنشآت السياحية التي تحصل على
نسبة ١٢٪ من عملائها مقابل الخدمة وهذه النسبة تعتبر في حكم الوهبة
التي هي صورة من صور الاجر المنصوص عليها بالمادة الاولى بفترة ٦ من
قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٢/٣٣ ولما كان عمال
المنشأة يستحقون ٨٠٪ من حصة هذه النسبة طبقا لقرار وزير الدولة
للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢ الذي حدد في المادة الاولى
فقرة (١) منه كيفية توزيع هذه الحصة على العمال .

وحيث ان المعلن اليه يرغب منح عماله نصيبهم في حصة نسبة
الـ ١٢٪ المشار اليها رغم انذاره على يد محضر بتاريخ بما لم

(١) مادة (١) عمل : يقصد في تطبيق احكام هذا القانون

بالاجر ... فقرة (٢) الوهبة التي يحصل عليها العامل في المحال العامة غير
السياحية اذا جرى الغرف بدفعها وكانت لها قواعد تسمح بتحديددها وتعتبر
في حكم الوهبة النسبة المئوية التي يدفعها العملاء مقابل الخدمة في المنشآت
السياحية . ويصدر قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق
مع وزير السياحة والمنظمة النقابية المختصة بكيفية توزيعها على العاملين—
وقدر صدر القرار الوزاري المشار اليه في المتن .

تفاح الطرق الودية مع المعلن اليه . ونع حفظ حق النقابة الطالبة في
اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد المنشأة .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة (الابتدائية او الجزئية حسب قيمة
المبالغ المطلوبة) الكائن مقرها بجبهة بجلستها العلنية التي ستعقد
بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثانية والنصف من صباح يوم
الموافق لكى يسمع الحكم بان يؤدى للطالبة بصفتها مبلغ
تمثل حصيلة النسبة المستحقة لعمال المنشأة حسبما جاء بصدر الصحيفة
مع الزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل
بلا كماله .

مع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطالبة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٣٥)

دعوى مطالبة بالوهبة في الحال غير السياحية (م ٦/١م عمل) (١)

انه في يوم

بناء على طلب النقابة العلية للعاملين بالسياحة والفنادق ومقرها ...
ويطلبها قانونا رئيس مجلس ادارتها السيد / ومحلها المختار مكتب
الاستاذ المحامي

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

(١) السيد / ... صاحب محل (مطعم وكافتيريا) بشارع
متخاطبا مع

(٢) السيد / صاحب محل (مقهى) بشارع
متخاطبا مع

(٣) السيد / صاحب محل (كازينو) بشارع
متخاطبا مع

واعلنتهم بالآتي

المعلن اليهم اصحاب محلات عامة ويستخدمون عمالا جميعهم اعضاء
في الجمعية العمومية للنقابة الطلابية ويعملون بالأجر والوهبة حسبما جرى
عرف هذه الحال .

وحيث ان هناك صناديق بهذه الحال لحصيلة الوهبة التي تمنى
للعاملين بتلك الحال كما ان هناك نظام رخصته النقابة في هذا الشأن
يسمح بفسط وتحديد حصيلة هذه الوهبة ولما كان المعلن اليهم يستولون
على كل حصيلة الوهبة دون منع عمالهم نصيبهم فيها طبقا لأحكام المادة
٦/١ من قانون العمل والمادة ١١/٢١ من قرار وزير الدولة للقوى
العالية والتدريب رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢ .

وبمع حفظ حق الطلابية في اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد المعلن اليهم
اذا استمروا في الامتناع عن اعطاء عمالهم حقوقهم في الوهبة .

(١) راجع نص المادة والقرار في الصيغة رقم ٣٤ — هذا والغالب
عملا ان تحال مثل هذه الدعوى الى خبير لتقدير قيمة الوهبة في كل محل —
وتعنى النقابة من امانة الخبير بنص قانوني العمل والنقابات .

بنساء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور امام محكمة الكائن مقرها بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسموا الحكم بالزامهم بأن يؤدوا للعاملين لديهم نصيبهم فى الوهبة والزامهم المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بنون كفالة .
ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٣٦)

دعوى مطالبة بأجر خلال فترة الإصابة (مادة ٩٩ من قانون
التأمين الإجتماعى الموحد)

انه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الأستاذ

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى
كل من :

١ - السيد / المقيم مخاطبا مع :

٢ - السيد رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين الصحى
ويعلن بمقر الهيئة الرئيسى (٢) بشارع مخاطبا مع :

واعلنتهما بالآتى

الطالب يعمل لدى المعلن اليه الاول وتحت ادارته واشرافه بموجب
عقد عمل محدد المدة مؤرخ بمرتب شهرى قدره

(١) تنص المادة ٩٩ من قانون التأمين الاجتماعى الموحد رقم ٧٩ لسنة
١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وبالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠
على انه اذا حالت الإصابة بين المؤمن عليه وبين أداء عمله تؤدي الجهة
المختصة بصرف تعويض الأجر خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها تعويضا
عن أجره يعادل أجره المسدد عنه الاشتراك ويعصرف هذا التعويض
للمصاب فى مواعيد صرف الأجور بالنسبة لمن يتقاضون أجورهم بالشهر
واسبوعيا بالنسبة لغيرهم . ويستمر صرف ذلك التعويض طوال مدة عجز
المصاب عن أداء عمله او حتى ثبوت العجز المستديم وحوادث الوفاة .
وتعتبر فى حكم الإصابة كل حالة أنتكاس أو مضاعفة تنشأ عنها .

ويتحمل صاحب العمل أجر يوم الإصابة ايا كان وقت وقوعها ويتدر
التعويض اليومى على اساس الأجر الشهري المسدد عنه الاشتراك مقسوما
على ثلاثين .

(٢) كانت المادة ١٣ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٧٦ تنص على اعلان الاشخاص العامة منها الهيئات العامة بادرارة قضايا
الحكومة لكن طبقا للمادة الثالثة من مواد اصدار قانون الادارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها رقم ١٩٧٣/٤٨
فانه يتعين اعلانها فى مركز ادارتها . (انظر - عز الدين الدناصورى
وحامد عاكز - التعليق على قانون المرافعات الطبعة الثانية ص ٦١ و٦٠ ،
كمال عبد العزيز ص ٧٨) .

وحيث انه بتاريخ ٠٠٠٠. اثناء قيام الطالب بعمله المعتاد حدثت له
اصابة اثناء العمل وتحرر بشأنها محضر العوارض رقم ٠٠٠ بتاريخ ٠٠٠
تذكر نودة بسيطة جدا عن نوع الاصابة وسببها

وحيث ان الطالب مؤمن عليه لدى المعلن اليه الثاني عن تأمين
اصابات العمل ويسدد الاشتراكات وفقا لاحكام المواد ٢/ب و ١٦ ا، ب، ج
و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي
الموحد المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وبالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠
ويعتبر المعلن اليه الثاني وفقا لاحكام هذه الفصوص هو المسئول عن صرف
اجر الطالب طوال فترة الاصابة كما يلتزم المعلن اليه الاول بتجديد الاجر
عن يوم الاصابة (بمادة ٢/٤٩).

وحيث ان للطالبة الاول يعيش من اثر الاصابة وتحت العلاج ولم
يستقر حاله بعد نولم يخفف اجره منذ تاريخ الاصابة وحتى الآن وهو
خسيرة ولربعمون يوما.

ولما كانت لائحة نظام العمل المطبقة بمنشأة المعلن اليه الاول تنص
على التزامه برعاية المسائل التي يصاب اثناء العمل وصرف مئة علاج
له بمقدارها ٠٠٠٠٠. وقد طالب الطالب المعلن اليهما باداء التزاماتها المقررة
بمقتضى القانون واللائحة الا انه لا زال لم يتقاضى اجره ولا اية مئة من
المبالغ المقررة بلائحة المنشأة.

وحيث انه يحق للطالب والحيالة هذه ان يطلب الزامهما باداء
مستحقاقه طالما ان استدعاءها بالطرق الودية لم يجد نفلا .

٢- بتعيين عليه

ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أي نوع كانت انا المحضر
سألف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة
وكلفتها الحضور امام محكمة الابتدائية او الجزئية حسب قيمة حيلة
المبالغ المطلوبة بحد ذلك ما يستجدر حتى تاريخ الفصل في الدعوى .
الكائن مقرها بجدة ... بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء
من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم ٠٠٠٠ الموافق ٠٠٠٠ لى يسما
الحكم بالزامهما بتسليمين باداء الاجر المستحق للطالب من الفترة من
تاريخ اصابته وحتى الآن بواقع ٠٠٠٠ في الشهر مع ما يستحقه من فوائد
الاول تصرف النحة المقررة باللائحة للعمال المصابين والزامهما بالتسليمات
ومقابل اتمام الحماية وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة .
ولاجل العلم .

الصحيفة رقم (٣٧)

دعوى من عاملة للحصول على إجازة بدون مرتب (م ١٥٦ عمل) (١)

بناء على طلب السيدة / ... المتقبة ... ومحلها المختار مكتب ...
أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث اقامة :

السيد / المقيم منخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بموجب عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ تعمل الطالبة بوظيفة
..... تحت ادارة المعلن اليه واثراؤه بمرتب شهري قدره
وبتاريخ تقدمت بطلب الى المعلن اليه لمنحها اجازة بدون مرتب
لمدة سنة (او لمدة ستة اشهر) وذلك لرعاية طفلها المولود حديثا الا انه
رفض بدون مبرر مفهوم وتعمل بان حاجة العمل لا تسمح بالتصريح بهذه
الاجازة .

ولما كان المعلن اليه يستخدم اكثر من خمسين عاملا في منشأته
وكانت هذه الاجازة حقا للطالبة لا يسوغ حرمانها منه تحت اى سبب او
تعلة سيما وانها ابدت استعدادها لسداد اقساط اشتراك التأمينات بالنسبة
لحصولها وحصة المعلن اليه الامر الذى لا يترتب عليه اذى ضرر مادى
بالمعلن اليه .

بفساء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن انيه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية (لانه طلب غير مقدر القيمة)
الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء
من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع
الحكم بالزامه بان يمنح الطالبة اجازة بدون مرتب لمدة سنة (او ستة
اشهر) اعتبارا من تاريخ الحكم مع الزامه المصروفات ومتقابل اتصلب
المعاينة وشيول الحكم باتخاذ المحجل المطهر من الكفالة (٢) .
ولاجل العلم .

(١) مادة ١٥٦ : فى المنشآت التى تستخدم خمسين عاملا فاكتر يكون
للعاملة الحق فى الحصول على اجازة بدون اجر لمدة لا تزيد على سنة وذلك
لرعاية طفلها وتتمتع هذه الاجازة ثلاث مرات طوال مدة خدمتها .
(٢) من الممكن ان يكون الطلب هو الحكم بصصفة مستعجلة وذلك اذا
توافر الخطر والاستعجال وبشرط عدم المساس بالموضوع (راجع
كتابنا - الصيغ القانونية للدعاوى المستعجلة سنة ١٩٨٥) .

الباب الثاني

صنع دعاوى تنظيم شروط وظروف العمل

- * دعوى اثبات علاقة عمل م ٣٠١/أ
- * دعوى بالزام صاحب عمل بتحرير عقد العمل باللغة العربية م ٣٠
- * دعوى باثبات تحول عقد محدد المدة الى عقد محدد المدة م ٧٢
- * دعوى تعويض عن مخالفة صاحب العمل شروط العقد م ٥٤
- * دعوى تعويض بسبب نقل العامل الى عمل يختلف جوهريا م ٥٤
- * دعوى بالزام بوجبات غذائية ومصروفات انتقال م ١٢٣
- * دعوى مطالبة بحقوق عامل بعد انتهاء عقد عمله م ٧١
- * دعوى مطالبة بمصروفات انتقال م ٥٦
- * دعوى مطالبة بمصروفات انتقال الى اوريا م ٥٦
- * دعوى مطالبة بشهادة نهاية الخدمة م ٧٤
- * دعوى بطلب رد الاوراق والشهادات والتعويض عن الامتناع م ٧٤
- * دعوى مطالبة بشهادة خبرة م ٧٤
- * دعوى مطالبة بمزايا مكتسبة م ٤
- * دعوى عدم الاعتراف بانتهاء عقد العمل في منشأة بيعت أو صغيت م ٩
- * دعوى مطالبة براحة اسبوعية دائمة ٢٤ ساعة م ١٣٧
- * دعوى من زوجة عامل بطلب انقضاء علاقة عمله لوفاته حكما م ٧١
- * دعوى تعويض عن قسح عقد تدرج م ١٤
- * دعوى بطلب نفقات علاج م ١٢١
- * طلب احالة الى التحكيم الطبى م ٥٢
- * طلب بتجميع الراحة الاسبوعية م ١٣٨
- * دعوى تعويض ضد مفتش عمل افشى سرا صناعيا م ١٦٠
- * دعوى تسوية من عامل في القطاع العام قانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨

الصيغة رقم (٣٨)

دعوى اثبات علاقة عمل (م ١/١ ومادة ٣٠ عمل)

أنه في يوم

بناء على طلب السيد / ... المقيم ... ومحل المختار مكتب ...

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اذله :

واعلنته بالآتي

بتاريخ ... التحق الطالب بالعمل لدى المعلن اليه بمهنة
بأجر مقداره في الشهر — أو في اليوم — ونظرا لحاجة الطالب الماسة
للعمل فقد تبل العمل ومارسه نملا بدون عقد عمل مكتوب وظل يؤدي
ماكلف به بأذلا قصارى جهده .

وحيث انه وقد مضى على علاقة العمل هذه أكثر من شهر أو
كذا سنة وقد طالب الطالب المعلن اليه مرارا وتكرارا بتحرير عقد عمل
مكتوب له الا انه زال يماطل متملا بتعللات وحجج وأهية بما أنزل الله بها
من سلطان .

ولسا كانت المادة ٣٠ من قانون العمل رقم ١٢٧ سنة ١٩٨١ تنص
على انه « يجب أن يكون عقد العمل ثابتا بالكتابة ومحورا باللغة العربية
من ثلاث نسخ لكل من الطرفين نسخة والثالثة لمكتب التأمينات الاجتماعية
المختص ويجب أن يتضمن العقد على الأخص البيانات الآتية :

(١) اسم صاحب العمل وعنوان محل العمل .

(ب) اسم العامل ومؤله ومربيه ومحل اقامته وما يلزم لاثبات
شخصيته .

(ج) طبيعة ونوع العمل محل التعاقد .

(د) الأجر المتفق عليه وطريقة وموعده أدائه وكذلك سائر المزايا
التقديمية والعينية المتفق عليها .

فإذا لم يوجد عقد مكتوب جاز للعامل وحده اثبات حقوقه بغير
طرق الإثبات ويعطى العامل أيضا بما يكون قد أودعه لدى صاحب العمل
من أوراق وشهادات » .

وحيث أن مؤدى هذه الأحكام أن حق الطالب في إثبات كافة حقوقه
بشتى طرق الإثبات حق قائم وهو يشمل الحق في إثبات علاقة العمل
بالبينة والقرائن وسجلات المنشأة وكشوف الأجور وغير ذلك من طرق
الإثبات .

وحيث أن الطالب يعمل تحت إشراف وإدارة المعلن اليه ومن ثم فهو
عامل طبقاً لأحكام المادة ١/١ من القانون المشار اليه ومن حق الطالب
إثبات علاقة التبعية بكافة طرق الإثبات .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية (لأنه طلب غير محدد القبة)
الدائرة الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد
بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم
الموافق لى يسمع الحكم بالزامه بأن يحرر للطالب عقد عمل مكتوب
بذات الشروط والأجر والمزايا الواردة بصدر الصحيفة وذلك مع التحق
الطالب بالعمل بتاريخ وما يترتب على ذلك من آثار مع الزامه
المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وتشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بدون
كفالة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٣٩)

دعوى بالزام صاحب عمل بتحرير عقد العمل باللغة العربية

(م ٣٠) (١)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / ... المقيم ... ومحلته المختار مكتب ...
انا ... محضر محكمة ... الجزئية انتقلت في تاريخه الى :
شركة وبمطلبها قانونا رئيس مجلس ادارتها ويعلن بمقرها
بجهة

واعلنته بالاتي

بتاريخ تسلم الطالب العمل بالشركة المعلن اليها بوظيفة ...
بمرتب شهري قدره على ان يتسلم صورة من عقد عمله بعد استيفاء
بياناته المحددة بالمادة ٣٠ من قانون العمل ٨١/١٣٧ .
وحيث ان المعلن اليه اعطى الطالب العقد ولكنه تضمن بيانات
مجبلة دون تفصيل لمؤهل الطالب ومحل اقامته وطبيعة ونوع العمل والاجر
وطريقة وموعد ادائه وكذا سائر الزايات العينية والتقديرية المتفق عليها .
او : وحيث ان المعلن اليه سلم الطالب العقد مستوفيا للبيانات
سالفة الذكر الا انه مخرر باللغة الانجليزية (او الفرنسية) بحجة ان
الشركة من شركات الاستثمار وان مطبوعاتها كلها باللغة الاجنبية .
ولما كان يحق للطالب ان يلزم المعلن اليه باثبات كافة التفاصيل في
العقد على نحو ما قضت بذلك المادة ٣٠ سالفة الاشارة .
او : ولما كان يحق للطالب ان يلزم المعلن اليه بتحرير العقد باللغة
العربية امتثالا لحكم المادة ٣٠ المشار اليها .

بنفساء عليه

انا المحضر سائق الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية (طلب غير مقدر القيمة)
السكان مقرها بشارع بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله
ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي
يسمع الحكم بالزامه بان يحرر عقد عمل الطالب باللغة العربية ويضمنه
البيانات التفصيلية التي نصت عليها المادة ٣٠ من قانون العمل على نحو
ما توضح بمصدر الصحيفة وكذا الزامه المبرونات ومقابل الانعاب وشمول
الحكم بالانفاذ المعجل بدون كفالة .

(١) راجع نس المادة في الصيغة السابقة .

الصيغة رقم (٢٠)

دعوى باثبات تحول عقد محدد المدة

الى غير محدد المدة (م ٧٢)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / ... المقيم ... ومحله المختار مكتب ...

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / ... المقيم متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بموجب عقد عمل محدد المدة مؤرخ ١٩٨٢/٥/٥ التحق الطالب بالعمل
تحت ادارة واشراف المعلن اليه بمهنة بمرتب شهري قدره
واتفق على ان تكون مدة العقد سنة الا ان المعلن اليه لم يخطر الطالب
قبل نهاية السنة برغبته في عدم تجديد العقد وعلى هذا الاساس تجديد
العقد لسنة ٨٢ ثم لسنة ١٩٨٥ بنفس الشروط والمرتب والمزايا .

وفي ١٩ مايو ١٩٨٦ نوجيء الطالب بالمعلن اليه ينهى العقد زاعما
انه عقد محدد المدة ينتهى بانتهاء مدته مع ان المادة ٧٢ من قانون العمل
رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ تنص على انه اذا كان العقد محدد المدة واستمر
الطرفان في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر العقد مجددا لمدة غير محددة
ويعتبر التجديد لمدة غير محددة ايضا ولو حصل بتعاقد جديد يشمل
شروطا جديدة .

وعلا بهذا النص فان عقد عمل الطالب اصبح غير محدد المدة بنص
القانون بما يعنى عدم الاعتداد بنفسه او انتهائه من جانب المعلن اليه وهو
ما يحق معه للطالب ان يثبت تحول العقد الى عقد غير محدد المدة وما
يقرب على ذلك من آثار .

ينشاء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية الكائنة بجلستها العلنية
التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة من صباح يوم
الوافق لكى يسمع الحكم باعتبار عقد الطالب مستمرا لمدة غير
محددة وما يقرب على ذلك من آثار والزامه المصروفات ومقابل الاتياب .
ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٤١)

دعوى تعويض عن مخالفة صاحب العمل لشروط العقد (م ٥٤)

انه في يوم
بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب
الاستاذ المحامي .
انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :
السيد / المقيم متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بموجب عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ يعمل الطالب تحت
ادارة واشراف المعلن اليه بمهنة سابق لقاء أجر يومي أو شهري
مقداره

وحيث انه بتاريخ اصدر المعلن اليه امرا بنقل الطالب الى
عامل نظامه بالجراج التابع لمصنعه وهذه المهنة الأخيرة غير متفق عليها
في العقد وتختلف اختلافا جوهريا عن عمل الطالب الأصلي .
أو يقال وحيث انه بتاريخ امر المعلن اليه الطالب
بالعمل في أعمال ترميم عتبر المصنع دون أن تكون هناك ضرورة تدعو لذلك
أو حادث نشأ ويراد اصلاح ما نتج عنه أو دون أن تكون هناك قوة قاهرة
لاستناد هذا العمل إلى الطالب .

ولما كان ما اتاه المعلن اليه يخالف صريح نص المادة ٥٤ التي تقتضي
بعدم جواز تكليف العامل بعمل غير متفق عليه الا اذا دعت الظروف الى
ذلك منعا لوقوع حادث أو لاصلاح ما نشأ عنه أو في حالة القوة القاهرة
على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة كما ألزمت صاحب العمل بعدم الخروج على
التبود المشروطة في الاتفاق أو تكليف العامل بعمل غير متفق عليه اذا كان
يختلف اختلافا جوهريا عن عمله الأصلي .

يتساءل عليه

لما المحضر سالف الذكر اعلنته المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفتته الحضور امام محكمة الابتدائية السكائنة بجلستها التي
سنشعقد علنا بمشيئة الله اعتبارا من الساعة الثامنة من صباح يوم
الموافق لكي يسمع الحكم بعدم الاعتداد بنقل الطالب الى عمل
يختلف اختلافا جوهريا عن عمله الأصلي المحدد بالعقد وكذا الزامه بأن
يؤدي للطالب تعويضا عن النقل التعسفي قدره والمصروفات ومقابل
الانعاب، وشمول الحكم بإلزام المعلن بدون كفاية .
ولأجل انعلم .

الصيغة رقم (٤٢)

دعوى تعويض بسبب نقل العامل الى عمل يختلف اختلافا جوهريا
(م ٥٤) او نقله مكانيا

انه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار
مكتب المحامي .

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى :
السيد رئيس مجلس ادارة شركة بصفته الممثل القانوني لها
ويعلن بمقر ادارتها الكائن متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

الطالب حاصل على ليسانس الحقوق سنة وقد التحق بالعمل
لدى المعلن اليه بوظيفة مسئول مبيعات بمرتبه شهرى قدره يضاف
اليه عمولا يبيع بواقع ٥٪ من جملة المبيعات التى يجريها الطالب بناء على
جهوده فى تسويق المنتجات وحيث أن الطالب بذل قصارى جهده بحيث
اصبحت منتجات الشركة تغطى كافة البلاد وقد ساعد ما قام به الطالب
من دعاية لمنتجات الشركة على تسويقها لدرجة ان رقم المبيعات ارتفع ستة
أضعاف ماكان عليه الحال قبل اسناد هذه الوظيفة للطالب ومن ثم استحق
عمولة مقدارها جنيتها الا أن المعلن اليه انكر على الطالب حقه وامتنع
عن اعطائه العمولة المستحقة له طبقا لشروط العقد فاضطر الطالب الى
رفع دعوى ضد الشركة للمطالبة بهذه العمولة وهى مقدولة لدى مكتب
الخبراء لتحديد نصيب الطالب فى العمولة .

وحيث أن المعلن اليه رغبته فى السكيد للطالب حين طالبه بحقه
اصدر القرار المؤرخ الغاضى بنقل الطالب الى وظيفة رئيس شحن
وهى وظيفة وهمية قصد منها ابعاد الطالب عن عمله الاصلى كما قصد
منها حرمانه من العمولة وترتب على ذلك انتقاص أجره مبلغ ... شهريا .

وبن حيث أن المادة ٥٤ من قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ تنص على
انه لا يجوز لصاحب العمل أن يخرج على القيود المشروطة فى الاتفاق او
ان يكلف العامل بعمل غير متفق عليه الا اذا دعت الضرورة الى ذلك منعا
لوقوع حادث او لاصلاح ما نشأ عنه او فى حالة القوة القاهرة على أن
يكون ذلك بصفة مؤقتة وله أن يكلف العامل بعمل غير المتفق عليه اذا كان
لا يختلف عنه اختلافا جوهريا بشرط عدم المساس بحقوقه المادية .

وحيث أنه وعملا بهذا النص ومع حفظ حق الطالب في رفع جنحة مباشرة ضد المعلن اليه لمخالفته لهذا النص الصريح .

بنسأء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية التائن مقرها بجهة بجلستها التي ستعقد علنا بهشينة الله تعالى اعتبارا من الساعة الثانية والنصف من صباح يوم الموافق كى يسمع الحكم بها يلى:

اولا : عدم الاعتداد بقرار نقل الطالب من وظيفة مسئول مبيعات الى وظيفة رئيس شحن وما يترتب على ذلك من آثار .

ثانيا : الزام المعلن اليه بأن يؤدى للطالب تعويضا قدره عن الاضرار التي اصابته من جراء هذا النقل وما تكبده من نفقات .

ثالثا : الزام المعلن اليه بأن يؤدى للطالب العسولة المستحقة له من المبيعات التي حققها لمنتجات الشركة وقدرها جنبيها والزامه المبرونات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل الطليق من الكفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى من اى نوع كانت .

ولاجل العلم (1) .

(1) هذه الدعوى رفعت فعلا برقم ١٠١٢ لسنة ١٩٨٤ عمال كلى جنوب القاهرة .

الصيغة رقم (٤٤)

دعوى بالزام بوجبات غذائية ومصروفات انتقال (١٢٣)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار مكتب
الاستاذ

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه اعلاه
الى حيث اقامة :

واعلنته بالآتي

بتاريخ تعاهد الطالب مع المعلن اليه على العمل في مصنعه
الكائن بجهة بمهنة بمرتب جنيها في الشهر .

ولما كان موقع العمل لا تصل اليه وسائل المواصلات العادية وكانت
المادة ١/١٢٣ من قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ قد جرى نصها كالآتي :

« على من يستخدم عاملين في أماكن لا تصل اليها وسائل المواصلات
العادية أن يوفر لهم وسائل الانتقال المناسبة » . ومن جهة أخرى فانه
لما كان المصنع الذي يعمل به الطالب في منطقة بعيدة عن العمران اذ
انه بجهة وهى من الجهات التى اعتبرها القرار الوزاري المنفذ
للمادة مناطق بعيدة عن العمران (١) .

ولما كانت المادة ١٢٢ في فقرتها الثانية تلزم المعلن اليه بتوفير التغذية
المناسبة والمسكن الملائمة بحيث يخصص بعضها للعمال المتزوجين .

وحيث أن الطالب طلب من المعلن اليه بالطرق الودية توفير وسائل
الانتقال والتغذية والمسكن الملائم الا انه تقاعس عن تنفيذ التزاماته .

(١) صدر قرار وزير القوى العاملة رقم ١١ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٦
تنفيذا للمادة ١٢٣ من قانون العمل وقد اعتبر محافظات شمال جنوب
سيناء والبحر الاحمر ومطروح ولوادي الجديد مناطق بعيدة عن العمران
كما اعتبر مناطق بعيدة عن العمران ايضا أماكن العمل التى تبعد
خمسة عشر كيلو متر على اقرب حدود مدينة او قرية .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية الكائنة بجلستها الثانية
التي ستعقد بمشيئة الله بدءا من الساعة الثامنة والنصف من صباح
يوم الموافق لكي يسمع الحكم بالزامه بان يوفر للطالب زميلة
انتقال مناسبة وكذا التغذية المناسبة والسكن اللائم والزامه المصروفات
ومتقابل الاتعاب وشمول الحكم بالنفاذ بلا كفالة .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٤٤)

دعوى مطالبة بحقوق عامل بعد انتهاء عقد عمله (م ٧١) (١)

انسه في يوم
بناء على طلب السيد / ... المقيم ... ومحلته المختار مكتب ...
أنا ... المحضر بمحكمة ... الجزئية انتقلت في تاريخه اعلاه الى :
السيد / المقيم متخاطبا مع :
واعلنته بالآتي

الطالب يعمل لدى المعلن اليه وتحت ادارته واشرافه وذلك بموجب
عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ ... بأجر قدره ... شهريا وبمهنة
وحيث انه بتاريخ انتهى العقد بسبب استقالة الطالب (او
بسبب فصله) او لان العالمة تزوجت وترغب في عدم مواصلة العمل .
ولما كان الطالب يستحق المبالغ الآتية :

١ - جنيه ، قيمة أجر يوما باعتبار اليوم الواحد ... وهو
أجر متأخر .

٢ - جنيه ، قيمة بدل اجازة سنوية قدرها ... يوما .

٣ - جنيه ، مكافأة نهاية خدمة محسوبة على اساس ...

٤ - جنيه ، تمويض عن الفصل (اذا كان العقد قد انتهى
بالفصل) .

وحيث ان الطالب لجأ الى المعلن اليه بالطريق الودى لاعطائه
حقوقه الا انه باطل ويحق للطالب ان يلجأ الى القضاء للحصول على حقوقه
سابقة الذكر .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجلستها
العلمية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثانية والنصف من
صباح يوم ... الموافق ... لكى يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدى للطالب
مبلغ هو جلة المستحق وفق ما ورد بصدر الصحيفة مع الزامه
المصروفات ومقابل الاتعاب وشهول الحكم بالانفاذ بدون كفالة . مع حفظ
حقوق الطالب كافة .
ولاجل العلم .

(١) حددت المادة ٧١ عمل أسباب انقضاء علاقة العمل .
وننوه الى انه يتعين رفع هذه الدعوى خلال سنة من تاريخ انقضاء
العقد والا يحكم بسقوط الحق في رفعها (مادة ١/٦٩٨ مدنى) .

الصيغة رقم (٥)

دعوى مطالبة بمصروفات انتقال (م ٥٦ عمل)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار مكتب
الاستاذ المحامي .

انا ... المحضر محكمة ... الجزئية انتقلت في تاريخه اعلاه الى:

السيد / المقيم متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بتاريخ تعاهد المعلن اليه مع الطالب على العمل بمهنة عامل
بناء بأجر يومي قدره جنيها وقد تم التعاقد بدائرة قسم روض الفرج
حيث يقيم الطالب كما اتفق على ان يكون العمل بمنطقة برج العرب
بالساحل الشمالي .

وحيث ان الطالب سافر على حسابه الخاص الى موقع العمل في
الموعد المحدد وياشر عمله على اكمل وجه حسب شروط الاتفاق وحين
مطالبته للمعلن اليه بنفقات الانتقال من القاهرة الى برج العرب وقدرها
..... جنيها رفض بدون مسوغ مشروع .

وحيث ان المادة ٥٦ من قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ تنص
على ان « يلتزم صاحب العمل بنقل العامل من الجهة التي تم التعاقد معه
فيها الى مكان العمل كما يلتزم باعادته الى تلك الجهة خلال ثلاثة ايام من
تاريخ عقد العمل لاحد الاسباب المبينة في القانون او اثناء فترة الاختبار
الا اذا رفض العامل كتابة العودة خلال المدة المذكورة » .

واذ كان يحق للطالب اعمالا لحكم هذه المادة ان يلجا الى القضاء
لاجبار المعلن اليه على تنفيذ التزامه .

بقضاء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصيغة

وكلفته الحضور أمام محكمة شئون العمال الجزئية الكائن مقرها (١) ...
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة من
صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدى
للطالب مبلغ والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم
بالنفاد المعجل الطليق من الكفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

(١) يكون الاختصاص من حيث القيمة للمحكمة الجزئية طالما كانت
المبالغ المطلوبة تقل عن خمسمائة جنيه ويكون الاختصاص المحلى للمحكمة
الواقع فى دائرتها مكان إبرام العقد أو موطن المدعى عليه أو مكان العمل .

الصيغة رقم (٤٦)

دعوى مطالبة بمصروفات انتقال الى اوريا (م ٥٦ عمل) (١)

انه في يوم
بناء على طلب السيد / المقيم ومحلله المختار
مكتب بالقاهرة .
انا المحضر بحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى :
السيد / مدير الخطوط الجوية البريطانية B. O. A. C. بمسنه ويعلن
لمتنا للعتد بمقر الشركة ببيقان التحرير بالقاهرة متخاطبا مع :

واعلنته بالاتي

بوجب عقد عمل محدد المدة بسنتين مؤرخ التحق الطالب
بالعمل لدى المعلن اليه وتحت ادارته وشراؤه يرتب شهرى قدره
بوظيفة مسئول امن واتفق في البند من العقد على ان يكون مقر
العمل بمكتب الشركة الموجود بمدينة متشستر بالملكة المتحدة كما اتفق
في البند من العقد على ان الاختصاص يكون لمحاكم جمهورية مصر
العربية .

وحيث انه نظرا لان المعلن اليه كلف الطالب بالتوجه لمقر عمله
بأسرع وقت مما دعا الطالب الى السفر على حسابه الخاص الى مقر
العمل بالملكة المتحدة .

وحيثما طالب الطالب المعلن اليه بداء نفقات السفر وقدرها
جنيتها الا انه رفض بدون مبرر .

وحيث انه يحق للطالب دعما بالمادة ٥٦ من قانون العمل ان يطلب
ما تكبده من نفقات سفر من القاهرة الى لندن ومنها الى متشستر
وقدرها جنيتها .

بنسأء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية (اذا كان المطلوب يزيد على
خمسائة جنيتها) السكان مقرها بجلمستها العلنية التي ستعقد
بمدينة الله ابتداء من الساعة الثامنة والتصف من صباح يوم
الموافق لى يسمع الحكم بقرامه بان يؤدى للطالب مبلغ
جنيتها غنى نحو ما توضح بالصحيفة وكذا المصروفات ومقابل اتعاب الحماية
وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

(١) راجع المادة من الضئيفة السابقة .

الصيغة رقم (٤٧)

دعوى مطالبة بشهادة نهاية خدمة (م ٤٧)

انه في يوم
بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار مكتب
الأستاذ المحامي .
انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اتاهة :

السيد المقيم متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بموجب عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ التحق الطالب بالعمل
لدى المعلن اليه تحت ادارته واشرفه بمهنة لقاء اجر مقداره
في الشهر أو في اليوم وظل يباشر عمله على اتم وجه الى أن انتهى العقد
بتاريخه بسبب استقالة الطالب (أو بسبب غسخ العقد أو بسبب
فصله أو بسبب الزواج إذا كانت عاملة أو لعجز الطالب عجزا كلياً
الخ) .

وحيث أن المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ١٣٧/١٩٨١ تقضى بالزام
صاحب العمل أن يعطي للعامل مجانا في نهاية عقده بناء على طلبه شهادة
يبين فيها تاريخ دخوله في الخدمة وتاريخ خروجه منها وتوع للعمل الذي
كان يؤديه ويبين فيها أيضا الأجور والمزايا الأخرى ان وجدت .
..... ولما كان الطالب قد طلب من المعلن اليه اعطائه هذه الشهادة الا
انه رفض (أو يقال ... الا انه طلب مبلغا من المال مقابل استخراجه
الشهادة) مما يحق معه للطالب ان يلجأ الى القضاء لاجباره على تنفيذ
الالزام الذي فرضه القانون .

بنسأ عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلنته الحضور أمام محكمة (١) الكائن مقرها بجلستها
العنصرية التي ستعقد بشيئة الله ابتداء من الساعة التاسعة والنصف
من صباح يوم الموافق لكي يسمح الحكم بالزامه بأن يعطي
الطالب حقا الشهادة الموضحة البيّنات بصدر هذه الصحيفة من واقع
ملك خدمة الطالب وسجلات المنشأة مع الزامه المصروفات وقبول لتعليب
المحامية وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل المطهر من السكالة .
ولاجل العلم .

(١) الاختصاص قريبا للمحكمة الابتدائية لأن الطلب غير محدد القيمة
ومحليا للمحكمة الواقع في دائرتها محل العمل .

الصيغة رقم (٤٨)

دعوى بطلب رد الأوراق والشهادات والتعويض عن الإمتناع (م ٧٤)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
بكتب المحامي .

انا المحضر بحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / المقيم متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بموجب عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ يعمل الطالب لدى
المعلن اليه بجهة بأجر او بمرتب (يومى او شهري) قدره
وكان الطالب يباشر عمله على خير وجه الى أن انتهى العقد (يذكر سبب
الانتهاء) فبادر الطالب بطلب أوراقه وشهادته التي كان قد سلمها الى
المعلن اليه نور التحاقه بالعمل وهذه الأوراق هي شهادة الميلاد وشهادة
دبلوم كذا وشهادة اداء الخدمة الوطنية (شهادة المعاملة) او شهادة اداء
الخدمة العامة (بالنسبة للثلاث) وشهادة كذا وكذا .

وحيث أنه يحق للطالب طبقا للفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ أن يسترد
هذه الأوراق والشهادات بعد أن فشل في استردادها بالطرق الودية ازام
تمنت المعلن اليه وحجبها عن الطالب بدون وجه حق وقد حاققت بالطالب
اضرار مادية وادبية نتيجة خطأ المعلن اليه يتدر الطالب التعويض عنها
ببلغ طبقا للمادة ١٦٣ م .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية السكائن مقرها
يجلسها العلنية التي سوف تتعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة
من صباح يوم الموافق لكي يسمع الد بالزامة بان يرد
للطالب الأوراق والشهادات الموضحة تفصيلا بصدر هذه حجة وكذا
بان يؤدي للطالب تعويضا قدره عن الاضرار التي حلت به نتيجة
امتناع المعلن اليه عن تنفيذ التزامه والزامه المصروغات ومقابل اتعاب
المحكمة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بلا كسالة مع حفظ حقوق الطالب
الأخرى .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٤٩)

دعوى مطالبة بشهادة خبرة (م ٧٤) (١)

أنته في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحل الاختار
مكتب الأستاذ المحامي :

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / المقيم متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

الطالب يعمل تحت ادارة واشراف ورتابة المعلن اليه منذ
بمنهضة بأجر قدره في الشهر او في اليوم ولا زال ييسائر
عمله على اكمل وجه .

وحيث ان المادة ٧٤ من قانون العمل ١٣٧/٩١ تعطى العوامل الحق
في ان يحصل مجانا على شهادة بتحديد خبرته وكفائته المهنية وذلك أثناء
سريان العقد .

ولما كان الطالب يرغب الحصول على هذه الشهادة وقد طلبها
بالطريق الودي الا ان المعلن اليه رفض طلبها بان الطالب يطلبها
للبحث عن عمل افضل وهو هدف ان صح فلا يجوز مصادرته لمشروعيته
فضلا عن ان النص جاء عاما ومطلقا ومن حق العامل الحصول على شهادة
الخبرة دون ان يحدد السبب في طلبها .

وازاء هذا الموقف المتعنت من جانب المعلن اليه فانه يحق للطلاب
ان يلجأ الى القضاء .

(١) الاختصاص للمحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها محل العمل وذلك
لان الدعوى يطلب غير مقدار القيمة .

وهذا الالتزام يسرى على العاملين بالقطاع العام طبقا للمادة
الاولى من القانون رقم ١٩٧٨/٤٨ وذلك لخلوه من حكم مماثل وبالنسبة
يسرى حكم المادة ٧٤ من قانون العمل فيما لم يرد به نص في النظام .

بنساء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت الملن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية الكائن مقرها
بجلستها العلنية التي ستعقد بضيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة
والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بالزامه
بان يعطى الطالب شهادة الخبرة الموضحة البيانات بمصدر هذه الصحيفة
وبنص المادة ٧٤ عمل المشار اليها مع الزامه المصروفات ومتقابل اتعاب
الحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كماله .
مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى .
ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٥٠)

دعوى مطالبة بجزايا مكتسبة (م ٤ عمل)

أنته في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب الأستاذ المحامي :

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / المقيم متخاطبا مع

واعلنته بالآتي

الطالب يعمل لدى المعلن بعقد غير محدد المدة بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٠
بمهنة بأجر مقداره في الشهر أو في اليوم وقد نص العقد
(أو قد نصت لائحة المنشأة — أو وقد جرى العرف ... الخ) على أن
يتولى المعلن اليه نقل عمال المنشأة ومنهم الطالب — من محال اقامتهم الى
مواقع العمل واعادتهم بعد انتهاء العمل .

وحيث انه بتاريخ ١٣/٨/٨١ صدر قانون العمل رقم ١٣٧/١٩٨١
ونشر بالجريدة الرسمية في التاريخ المذكور ولم يتضمن حكما بالزام صاحب
العمل بنقل العمال مما دعا المعلن اليه الى وقف هذه الميزة المكتسبة بمقتضى
العقد (أو اللائحة أو العرف ... الخ) بحجة أنه لا التزام عليه بذلك .

وحيث أن مفاد نص المادة الرابعة من قانون العمل المشار اليه ان
يستمر العمل بأية مزايا أو شروط أفضل تكون مقررة أو تقرر في عقود
العمل الفردية أو الجماعية أو الأنظمة الأساسية أو غيرها من لوائح المنشأة
أو بمقتضى العرف ، ومؤدى ذلك أنه لا يسوغ حرمان الطالب من ميزة
الانتقال بسيارات المعلن اليه .

بنسأء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الكائن مقرها
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة
والنصف من صباح يوم الموافق لتي يسمع الحكم بأحقية
الطالب في الانتقال على حساب المعلن اليه من محل الإقامة الى مكان العمل
وبالعكس باعتبارها ميزة مكتسبة مع الزامه المصروفات ومقابل الاتعاب .
ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٥١)

دعوى عدم اعتداد بإنهاء عقد عمل في منشأة بيعت (م ٩) (١)
أو صفيت أو الدمجت

أنه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم وبطله المختار
مكتب الأستاذ المحامي .

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث أقامه :

واعلنته بالآتي

بموجب عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ تعاقبت الطالب على
العمل لدى المنشأة التي يمتلكها المعلن اليه ببينة بأجر قدره
في الشهر أو في اليوم وظل يباشر عمله على أكمل وجه حتى فوجيء بأن
المعلن اليه قام بتاريخ ببيع المنشأة (أو تأجيرها أو يقال انها
انتقلت بالارث الى المعلن اليه وفي هذه الحالة يذكر في الاعلان انه يختصم
بصنفته خلفا علما ... الخ) .

وقد نبه المعلن اليه شفاهة على جميع العمال ومنهم الطالب بان عقود
عملهم تعتبر منتهية .

ولما كانت المادة التاسعة من القانون ٨١/١٣٧ تنص على انه
لا يمنع من الوفاء بجميع الإلتزامات المنصوص عليها في هذا القانون حل
المنشأة أو تصفيتها أو اغلاقها أو انفلاسها أو ادماجها في غيرها أو انتقالها
بالارث أو الوصية أو الهبة أو البيع ولو كان بالمزاد العلني أو النزول أو
الايجار أو غير ذلك من التصرفات . وفيما عدا حالات التصفية والانفلاس
والاغلاق التهامي المرخص فيه يظل عقد استخدام عمال المنشأة قائما
ويكون الخلف مسؤولا بالتضامن مع اصحاب الاعمال السابقين عن تنفيذ
جميع الإلتزامات المذكورة .

(١) ترفع الدعوى على صاحب العمل الأصلي (اذا كان موجودا)
وعلى الخلف أو من آلت اليه المنشأة وفي حالة الانفلاس يتعين اختصاص
المسندك (ويحرر الدائنين) باعتباره الممثل القانوني للمنشأة المفلسة طبقا
للمادة ٢١٧ من قانون التجارة .

وحيث أن مؤدى هذا النص أن يظل عقد عمل الطالب قائما مرتباً
للكافة آثاره ويظل الطالب محتفظاً بكافة حقوقه التى نص عليها القانون
دون الاعتداد بانتهاء عقد العمل على نحو ما يزعم الملن اليه .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت الملن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الخضور امام محكمة الابتدائية النكائن مقرها
بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداءً من الساعة الثامنة
والنصف صباح يوم الموافق لىكى يسمح الحكم باستمرار
عقد عمل الطالب وعدم الاعتداد بانتهائه مع ما يترتب على ذلك من آثار
والزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماه مع حفظ كانه حقوق الطالب
الانبرى .

ولاجل العلم ..

الصحيفة رقم (٥٢)

دعوى مطالبة براحة اسبوعية ٢٤ ساعة (١٣٧)

بنة

انه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحله المختار
مكتب

انا المحضر بحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / المقيم بتخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

الطالب يعمل لدى المنشأة الملوكة للمعلن اليه وهي منشأة تمارس
نشاط وقد التحق الطالب بالعمل بعقد غير محدد المدة مؤرخ
بأجر قدره في الشهر او في اليوم بمهنة
ولما كانت المنشأة بحكم نشاطها معناة من الالتزام بالخلق يوما في
كل اسبوع .

وحيث ان المادة ١٣٧ من قانون العمل تنص على انه يجب على
المنشآت التي لا يسرى عليها حكم الإغلاق الأسبوعي ان تنظم مواعيد
العمل بها بحيث يحصل كل عامل على راحة اسبوعية لا تقل عن أربع
وعشرين ساعة متصلة بعد ستة ايام متصلة على الأكثر .
وفي ضوء هذا الحكم فانه يحق للطلاب المطالبة بتقرير حقهم في راحة
اسبوعية قدرها ٢٤ ساعة متصلة .

بنسأء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية (لأن الطلب غير مقدر
القيمة) الكائنة بجلستها العلنية التي ستعقد بهيئة الله ابتداء
من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي
يسمع الحكم بأحقية الطالب في راحة اسبوعية مدفوعة الأجر قدرها
اربعة وعشرين ساعة متصلة والزاه باعطاء الطالب هذه الراحة كل
اسبوع والزاه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ
المعجل بلا كفالة .

م حفظ كافة حقوق الدالاب الأخرى .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٥٣)

دعوى من زوجة عامل يطلب انقضاء علاقة عمله لوفاته حكما
(مادة ٧١)

انه في يوم

بناء على طلب السيدة / المقيمة ومحلها المختار
مكتب الأستاذ المحامي .
انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه اعلاه
الى حيث اقامة :
السيد / رئيس مجلس ادارة شركة مصناد اعالي البحار بصفتة
ويعلن بمقر ادارة الشركة بشارع متخاطبا مع :

واعلنته بالاتي

الطالبة زوجة السيد / العامل بالشركة المعلن اليها وقد
ابضى في خدمة الشركة اكثر من سنوات بكذ واخلاص ووصل آخر
مربوط اجره مبلغ في الشهر .

وحيث انه بتاريخ خرج المذكور في رحلة صيد مع بعض
زملائه تنفيذا لتعليمات الشركة الا انه بعد حوالي خمسة ايام من بدء الرحلة
تناهى الى علم الطالبة ان مركب السيد التي كان يستغلها زوجها مع
آخرين قد غرقت بفعل عاصفة هوجاء ولسكن لم يعثر على جثته وظل
الوضع على هذا الحال حتى صدر حكم في القضية رقم لسنة
من محكمة باعتبارها قد توفى حكما وقد أصبح هذا الحكم نهائيا
بعدم الطعن عليه بالاستئناف (١) .

وحيث ان الشركة عمدت الى تجريد حقوق زوج الطالبة لفترة طويلة
في المدة من الى وهو يستحق لدى الشركة الحقوق
المالية الآتية :

مبلغ جنيه اجر متاخر ، مبلغ بدل خطر ، مبلغ
..... بدل اجازة سنوية لم يحصل عليها ، مبلغ مكافأة ،
مبلغ الخ .

وحيث انه يهم الطالبة ومن مصلحتها ان يقضى بانقضاء علاقة عمل
زوجها حتى يتسنى لها استثناء كافة حقوقه وخاصة التأمينات .
ومع حفظ حق الطالبة وسائر الورثة في التعويض عن نقد مورثهم .

(١) او .. وقد تأيد هذا الحكم بالاستئناف رقم ... لسنة ... ق.

ولما كملت المادة ٧١ من قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ نمت على أن
تتضمن علاقة العمل لأحد الأساليب الآتية ومن بينها وفاة العامل
حقيقة أو حكما ويكون تقرير وفاة العامل حكما بموجب حكم قضائي
نهائي .

ينشاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية الكائنة بجهة
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة
والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم
بانتشاء علاقة عمل زوج الطالبة على نحو ما ورد بصدر الصحيفة وما
يترتب على ذلك من آثار مع الزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٥٤)

دعوى تعويض عن فسخ عقد بدرجة (م ١٤) (١)

انه في يوم
بناء على طلب السيد / بصحته واسم طبيعيا على ولده
القاصر والمقيم ومحلته المختار مكتب الأستاذ
انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :
السيد / المقيم مخاطبا مع :

وأعلنته بالآتي

بوجب عقد تدرج مؤرخ النحل نجل الطالب بمحل المعلن
اليه بقصد تعلم مهنة وتحددت مدة العقد بـ الا ان
المعلن اليه قام نجاة وبدون سابق انذار بنفسه العقد بلا اي مبرر رغم ان
نجل الطالب ابدى اهليته واستعداده لتعلم المهنة بصورة حسنة ولم يثبت
في جانبه اي خطأ .
وحيث ان حق فسخ العقود يخضع للتواعد العامة ومؤدى ذلك الا
يكون الفسخ تعسفيا فاذا ثبت التعسف التزم الطرف الفاسخ بالتعويض .
كما وان نحل الطالب يستحق اجرا مقداره عن الفترة التي
التحق فيها بالعمل .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية الكائن مقرها
بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله بدءا من الساعة الثامنة من صباح
يوم الموافق لكي يسمع الحكم بالزامه بان يؤدي للطالب
بصفته تعويضا عن الفسخ التعسفي لعقد التدرج مقداره جنبيها
وكذلك الاجر المستحق للطالب وتقديره والزامه المصروفات ومقابل
اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل المطهر من السكالة .
ولأجل العلم .

(١) مادة ١٤ : لصاحب العمل ان يفسخ عقد العامل المتدرج اذا ثبت
لديه عدم اهليته او استعداده لتعلم المهنة بصورة حسنة .
كما يجوز للعامل المتدرج ان ينهي عمله وبشرط ان يخطر الطرف
الراغب في فسخ العقد او اتيسانه الطرف الاخر بذلك قبل ثلاثة ايام
على الأقل .

الصيغة رقم (٥٥)

دعوى بطلب نفقات علاج (م ١٢١)

اتمه في يوم

ينسأ على طلب وزير الصحة بمبلغته ومخله المختار فنية قضايا
الدولة بجميع التحرير بالقاهرة .

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت من تاريخه الى :
السيد / وبيننا وبينكم الشراكة من قطاع خاص ومكثرا
بجدة متخاطبا مع :

واعلنته بالاتي

الطالب هو الممثل القانوني للاستثمارات الضخمة في تونس
من الى قام مستثنى الحكومي بعلاج عدد ...
عمالا وعماله من التابعين للمعلن اليه وأجرى العمليات الجراحية لبعضهم
وفقا للكشوف التفصيلية التي ارسلها المستشفى للمعلن اليه بتاريخ
..... والتي اوضح فيها نفقات العلاج التي تكبدها
وحيث ان المعلن اليه يتعاضد من سداد نفقات علاج عماله وبن
الادوية والاقامة وانفرد المستشفى وكذلك المنطقة الطبية المختصة بالسداد
الا انه لم يبتل .

ونحيث ان المادة ١٢١ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٦ تنص
على ان « تلزم المنشأة بان توفر للعاملين بها وسائل الاسعاف الطبية
واذا زاد عدد العاملين في مكان واحد أو بلدة واحدة أو في دائرة تمتد
قطرها خمسة عشر كيلومترا على خمسين عمالا تلزم المنشأة بان تستخدم
مرضا لما بوسائل الاسعاف الطبية يخصص للقيام بها » وان تعهد الى
طبيب بعيادتهم في المكان الذي تعده لهذا الغرض وان تقسم لهم الادوية
اللازمة للعلاج وذلك كله دون مقابل .

فاذا زاد عدد العاملين الذين تستخدمهم المنشأة ولو في فروع متعددة
على ثلاثمائة عامل وجب عليها فضلا عن ذلك ان توفر لهم جميعا وسائل
العلاج الاخرى في الحالات التي يتطلب علاجها الاستعانة بأطباء
اخصائيين أو القيام بعمليات جراحية أو غيرها وكذلك الادوية وذلك كله
بالمجان .

واذا عولج العمال في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين

السابقتين في مستشفى حكومي أو خيري يجب على المنشأة أن تؤدي لإدارة المستشفى مقابل نفقات العلاج والأدوية والإقامة .

ويتبع في تحديد نفقات العلاج والأدوية والإقامة المنصوص عليها في الفقرات السابقة وث جميع ما تقدم الطرق والأوضاع التي مصدر بها قرار من وزير الدولة للتوى العاملة والتدريب بالانساق مع وزير الدولة للصحة .

ومع عدم الإخلال بأحكام قانون التأمين الإجتماعى يستثنى من حكم هذه المادة العاملون في وحدات الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والوحدات التابعة للقطاع العام .

وحيث أنه عملا بهذا النص يحق للطالب ان يستأدى مستحقات المستشفى بالطريق القضائى (١) .

بنشاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور امام محكمة (الابتدائية أو الجزئية حسب قيمة المبالغ المطلوبة الواقع في دائرتها مقر المنشأة) الكائنة

بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله اعتبارا من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لسماعه الحكم بالزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة .

ولاجل العلم .

(١) نص المشرع في بعض مواد القانون على حق الحكومة في توثيق الحيز الإدارى كوسيلة لاستثناء حقوقها مثل المادة ٢/٥٦ ولكنه في نص المادة ١٢١ الرهن لم يتبع هذا الأسلوب ومن ثم ستمين الرجوع الى الأصل وهو المطالبة بهذا الحق عن طريق الدعوى .

الصفحة رقم (٥٦)

طلب إحالة إلى التحكيم الطبي (م ٥٢ عمل)

السيد / مدير إدارة الأمن الصناعي والسلامة المهنية
بمديرية القوى العاملة بمحافظة
تحية طيبة وبعد :
مقدمه لسيادتكم المقيم

ضد

السيد / صاحب العمل - او صاحب شركة
وعنوانه

الموضوع

الطالب يعمل تحت إدارة و إشراف المشكو ضده بمهنة
بأجر بموجب عقد عمل مؤرخ
وحيث أن الطالب الم به مرض وظل مريضاً في المدة من
إلى ثم تسنى وعاد للعمل إلا أن المشكو ضده كلف طبيبه
للخاص بتوقيع الكشف الطبي على الطالب ثم اثبت عدم لياقته صحياً
للاستمرار في مباشرة العمل .
وحيث أن صحة الطالب تسمح بالعمل وذلك بشهادة طبيب آخر
وكذلك طبيب الهيئة العامة للفحائين الصحي كما أن صاحب العمل خالف
أحكام المواد ٥٢ عمل و٧٦ و٧٨ و٨١ من قانون التأمين الإجتماعي ٧٩/٧٥
وأحكام قرار وزير التأمينات رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقرار رقم ٢١٤
لسنة ١٩٧٨ .

وحيث أنه يحق للطالب عملاً بالمادة ١/٥٢ من قانون العمل أن يطلب
إحالة الموضوع إلى لجنة التحكيم الطبي مع استعداد الطالب لسداد الرسم
(جنيه واحد) وطيه الشهادات الطبية الصحيحة والمطعون عليها .
برجاء اتخاذ اللازم .
والسلام عليكم ورحمة الله ،،،،
تحريراً في

امضاء

ملحوظة : يجوز أن يقدم الطالب من صاحب العمل .
ويصدر قرار اللجنة بأغلبية الآراء .
ولا يجوز فصل العامل أثناء عرض التحكيم .

الصيغة رقم (٥٧)

طلب بتجميع الراحة الأسبوعية (١٢٨)

السيد مدير شركة أو منشأة
(اسم صاحب العمل أو المدير المسئول للمنشأة) .
تحية طيبة وبعد :
مقدمه العامل بمهنة بمرتب بالمنشأة .

الموضوع

لما كانت المنشأة في منطقة بعيدة عن العمران أو انها بناحية
أو - لما كانت طبيعة العمل الذى يقوم به الطالب تستدعى الاستمرار في
العمل دون فترة راحة اسبوعية وهى ٢٤ ساعة متصلة اذ ان
هذا العمل

أو - لما كانت ظروف التشغيل في المصنع الذى يعمل به الطالب تتطلب
الاستمرار في العمل دون فترة راحة اسبوعية ٢٤ ساعة متصلة
وحيث ان المادة ١٢٨ من قانون العمل ٨١/١٣٧ تنص على انه
« يجوز في الأماكن البعيدة عن العمران (١) وفي الأعمال التى تتطلب طبيعة
العمل وظروف التشغيل فيها استمرار العمل بتجميع الراحة الأسبوعية
المستحقة للعامل عن مدة لا تتجاوز ثمانية أسابيع اذا اتفق صاحب
العمل والعمال كتابة ووافقت على ذلك الجهة الادارية المختصة .

وحيث ان مكتب العمل أو مديرية القوى العاملة لا تمنع في هذا
التجميع للراحتات الأسبوعية » .

لذا

ارجو الموافقة على تجميع الراحة الأسبوعية المستحقة لى عن المدة
من الى في حدود ثمانية أسابيع طبقا للقانون واثبات ذلك
بملف خدمتى .

والسلام عليكم ورحمة الله ،،،

تحريرا في / /

مقدمه

العامل الطالب

(١) راجع المناطق البعيدة عن العمران في الصيغة رقم ٤٣

الصيغة رقم (٥٨)

دعوى تمويض ضد مفتش عمل أفشى سرا صناعيا
(مادة ١٦٠ عمل) (١)

انه في يوم

بناء على طلب السيد المقيم وبحله المختار
مكتب

انا المحضر بحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
كل من :

١ - السيد / محافظ بصفته ويعن بهيئة قضايا الدولة
مخاطبا مع :

٢ - السيد / مفتش العمل بمكتب عمل التابع
لديرية قوى عاملة بصفته الشخصية والوظيفية ويعن
..... (على عنوان سكنه) .

واعلنتهما بالآتي

المعلن اليه الثاني يعمل مفتشا بمكتب تفتيش عمل التابع
للمعلن اليه الاول ويحكم عمله زار المنشأة التي يتركها الطالب للإشراف
على حسن سير تطبيق التشريعات المالية واثاء اجراءات التفتيش
الدورى على المصنع بتاريخ اطلع بحكم وظيفته على بعض
الاسرار الصناعية وخاصة مايتعلق بـ (يذكر السر الصناعى) .

وحيث ان الطالب فوجئ في اعتاب اجراء التفتيش ان مصنع
وهو من المصانع المنافسة التى تمارس نشاطا مماثلا لنشاط الطالب فجد
علم بهذه الاسرار الصناعية عن طريق المعلن اليه الثانى .

(١) مادة ١٦٠ : يكون للعاملين الذين لهم صفة الضبط القضائى في
تنفيذ احكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له ان يزور أماكن
العمل للتأكد من حسن تطبيق احكامه .

ويحلف هؤلاء العاملون ورؤسائهم اليمين امام وزير الدولة للقوى
العامة والتدريب عند تعيينهم بان يقوموا باداء عملهم بامانة واخلاص والا
يفشوا سرا من اسرار العمل او اى اختراع صناعى اطلعوا عليه بحكم
وظيفتهم حتى بعد تركهم العمل .

ولما كان العمل الذى اتاه المعلن اليه الثانى فضلا عن انه يشكل جريمة مؤتمة جنائيا (١) وتأديبيا وقد اسباب الطالب من جراء ذلك اضرار بالغة الأمر الذى يحق له معه ان يطلب التعويض طبقا للمادة ١٦٣ مدنى عن هذه الأضرار .

وحيث ان المعلن اليه الثانى تابع فى عمله للمعلن الأول الذى يعتبر الممثل القانونى والمسئول قانونا عن افعال تابعيه .

بنفساء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور امام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجبة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لسكى يسعها الحكم بالزامهما متضاهين بأن يؤدبا للطالب تعويضا قدره وفقا لما جاء بصدر الصحيفة والزامهما المصروفات ومتقابل الاتصاف وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

❖ ملحوظة : يلاحظ هنا أن وزير القوى العاملة لا يختصم حيث أن منشئ العمل تابعون للحكم المحلى وانما اشراف الوزير على مديريات القوى العاملة هو اشراف فنى فقط ورسم السياسة العامة والتخطيط اما اذا كان من منشئ السر من بين العاملين بديوان الوزارة أو احد اداراتها فيتعين اختصاص الوزير لأنه يكون هو المتبوع قانونا ومن الممكن الرجوع على المتبوع فقط (دون التابع) سواء كان المحافظ أو الوزير .

(١) يجوز اقامة جنحة مباشرة لسكن الأمر يقتضى الحصول على إذن من النيابة لأن المتهم موظف عمومى .

الصيغة رقم (٥٩)

دعوى تسوية وترقية من عامل بالقطاع العام

انه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى :
السيد / رئيس مجلس ادارة شركة بصفته ويعلم بقررها
الرئيسي بجهة متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بتاريخ ١٩٤٥/٨/١٥ عين الطالب بالشركة التي يرأسها المعلن اليه
وتدرجت وظيفته حتى شغل الفئة السادسة في ١٩٧١/١٢/٣١ .

وحيث انه بتاريخ ١٩٧٥/٥/٦ صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بتمصيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام وتضمن القواعد
الواجب اتباعها في الترقية ووفقا لهذه القواعد فان الطالب يستحق
الترقية بالتصحيح في ١٩٧٠/٩/١٤ الى الدرجة الخامسة وذلك لاستكمال
الطالب مدة ٢٥ سنة في هذا التاريخ وذلك عملا بالمادة ١٥ والجدول
الرابع الملحق بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، كما ان الطالب يستحق
ترقية بعد ذلك للدرجة الرابعة من ٧٤/١٢/٣١ بالتطبيق لهذه القواعد .

وحيث ان ارجاع التقديمية وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥
من قانون التصحيح ٧٥/١١ المعدل بالقانون رقم ١٩٧٨/٢٣ يعتبر في حكم
الترقيات الحتبية المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة المذكورة ومن
ثم يخضع للقواعد التي تضمنتها المادة ١٦ من القانون المذكور ومنها تدرج
العلاوات الواردة في الفقرة (د) من هذه المادة .

وحيث ان الشركة لم تلتزم هذه التفسيرات التي هي مفاد نصوص
القانون ومقتضى احكامه وانما عمدت الى حرمان الطالب من علاواته
المستحقة وتجهيد درجته وعدم صرف الفروق المالية المستحقة له
وادى ذلك الى حرمان الطالب من الترقية للدرجة الاولى التي يستحقها
في ١٩٨٥/١/١ وفقا للائحة الشركة سيما وان بعض زملاء الطالب الذين
تنطبق عليهم نفس الشروط قد رتقوا للدرجة الاولى وبذلك تخطت الشركة
الطالب دون اسباب يقرها القانون .

وحيث أن علاقة الطالب بالمعلم اليه تعاتدية وبالتالي يختص القضاء العسادي بنظر هذه الدعوى على ما استقرت عليه احكام محكمى النقض والادارية العليا .

بنسأء عثيه

انا المحضر سالت الذكر اعلنت المعلم اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلنته الحضور امام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجهة بجلستها التى ستعقد علنا بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لئى يسمع الحكم بأحتية الطالب فى الدرجة الأولى وفى صرف الفروق من تاريخ استحقاقها وما يترتب على ذلك من آثار وكذلك صرف غروق الأجر المستحقة نتبجة تسوية حالة الطالب ونفا لأحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين بالقطاع العام وعلى نحو ما ورد بصدر الصحيفة مع شمول الحكم بالانفاذ المعجل بدون كتالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى بسائر أنواعها .

ولأجل العلم .

الباب الثالث

صيغ دعاوى

التأديب والفصل

- * دعوى بطلان موضوعية بعد الحكم بإيقاف تنفيذ
قرار الفصل م ٦٦
- * دعوى بطلب الحكم بإعادة العامل لعمله اذا قضى
ببراءته بعد وقته م ٦٧
- * دعوى باعتراف قرار الفصل كأن لم يكن لعدم العرض
على اللجنة الثلاثية م ٦٢ و٦٥
- * دعوى ببطلان وقف احتياطي لعدم العرض على
اللجنة الثلاثية م ٦٢ و٦٥ و٦٧
- * دعوى ببطلان عقوبة تأديبية م ٦٠
- * دعوة جنحة مباشرة لنقل العامل من الشهرية الى
المباشرة م ٣٧
- * دعوى تعويض لفصل عامل تحت الاختبار م ٣١ و٦٦
- * طلب من صاحب عمل بالعرض على اللجنة الثلاثية م ٦٢ و٦٣ و٦٤
- * شكوى لمكتب العمل لوقف تنفيذ قرار الفصل م ٦٦
- * طلب من صاحب عمل للتصديق على لائحة العمل م ٥٩

الصيغة رقم (٦٠)

دعوى بطلبات موضوعية بعد الحكم بوقف تنفيذ الفصل (م ٦٦)

انته في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى :
السيد / المقيم متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بتاريخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن اليه بمهنة
بأجر وبتاريخ اصدر المعلن اليه قرارا بفصل الطالب من
العمل فاقام الطالب الدعوى رقم لسنة عمال جزئي
قضى فيها بجلسة بايقاف تنفيذ قرار الفصل الحاصل بتاريخ
والزام المعلن اليه بأن يؤدي للطالب أجره بواقع في الشهر منذ
تاريخ الفصل وصرحت المحكمة للطالب باعلان طلباته الموضوعية
لجلسة (يذكر منطوق الحكم المستعجل القاضي بايقاف تنفيذ
قرار الفصل) .

وحيث ان الطلبات الموضوعية للطالب تتمثل فيما يلي :

اولا : مبلغ جنبها هي الاجر المستحق للطالب عن الفترة
من الى

ثانيا : مبلغ جنبها هو قيمة متابل الاجازة التي لم يحصل عليها
الطالب عن المدة

ثالثا : مبلغ جنبها قيمة بدل الانذار (مهلة الاخطار) .

رابعا : مبلغ جنبها كتعويض عن الفصل التعسفي .

خامسا : تذكر اية طلبات اخرى مستحقة للعامل .
وحيث ان مجمل المبالغ المطالب بها هي جنبها .

بنسأء عليه

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور أمام محكمة (تذكر نفس المحكمة ونفس جلسة
الموضوع التى حددها حكم ايقاف الفصل (١)) .

وذلك لكى يسمع الحكم بالزامه بأن يؤدى للطالب مبلغ
(جملة المبالغ المطلوبة) والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشهول الحكم
بالنفاذ المبجل بدون كفالة .

ولاجل العلم .

(١) اذا زادت قيمة المبالغ المطلوبة عن خمسمائة جنيها فان المحكمة
الجزئية ستحيل القضية للحكمة الابتدائية المختصة .. وهذا هو الطريق
العبلى لاعلان الطلبات الموضوعية .

ولابد من اعلان هذه الطلبات قبل مضى سنة من تاريخ الفصل حتى
لا يسقط الحق فيها (مادة ١/٦٩٨ مدنى) .

الصيغة رقم (٦١)

دعوى بطلب الحكم بإعادة العمال لعمله اذا قضى

ببراءته بعد وقته (م ٦٧)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار

انا المحضر بمحكمة الجزائية انتقلت في تاريخه الى :

السيد / المقيم متخلطاً مع :

وأعلنه بالآتي

الطالب يعمل لدى المعلن اليه وتحت ادارته وائتمانه بأجر قدره في الشهر وبتاريخ اكتشف المعلن اليه سرقة بعض الأدوات والخبايا من مكان العمل فأبلغ النيابة واتهم الطالب وآخرين فأسد المعلن اليه قرارا بإيقاف المتهمين عن العمل احتياطيا عملاً بالمادة ٦٧ من قانون العمل ريثما تنتهي تحقيقات النيابة .

او وبتاريخ اتهم الطالب في جنحة شيك بدون رصيد فأوقفه المعلن اليه عن العمل .

او وبتاريخ اتهم الطالب باحراز جوهر مخدر فأوقفه المعلن اليه عن العمل .

وحيث أن التحقيقات قد انتهت بالحبس او بالإفراج ولم يقدم الطالب للمحاكمة الجنائية .

او وحيث انه حكم في الجنحة أو الجناية رقم ببراءة الطالب .

وحيث ان المادة ٦٧ من قانون العمل نصت على انه « فإذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجب اعادته الى عمله والا اعتبر عدم اعادته فصلاً تعسفياً » .

وحيث أن مفاد ذلك ان مجرد ابتناع المعلن اليه عن اعادة الدليل يعد فصلاً تعسفياً بتس القانون دون حاجة الى اثبات التعسف وقد أرسل الطالب للمعلن اليه انذاراً على يد محضر بتاريخ نور الحكم بالبراءة (أو فور عدم التقديم للمحاكمة) طالباً عرض نفسه للعمل الا أن المعلن اليه رفض ويترتب على ذلك استحقاق الطالب لكامل أجره امتثالاً لحكم المادة ٣٦ من قانون العمل .

بنساء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية السكائنة بجلستها
 العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف
 صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بالزامه باعادة الطالب
 للعمل بذات الاجر والمزايا قبل الوقف عن العمل والامر بصرف الاجر من
 تاريخ الوقف وحتى الان وما يستجد والمصروفات ومقابل الانعاب وشمول
 الحكم بالنفاز المعجل بلا كفالة مع حفظ حقوق الطالب الاخرى من اى
 نوع كانت .

ولاجل العلم .

الصحيفة رقم (٦٢).

دعوى باعتبار قرار الفصل كان لم يكن لعدم العرض

على اللجنة الثلاثية (٦٢ و ٦٥)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطله المختار
انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :
السيد / المقيم متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بمعتد عمل غير محدد المدة مؤرخ يعمل الطالب تحت ادارة
واشراف المعلن اليه بهينة بأجر شهري قدره وببذل الطالب
تصارى الجهد ويؤدي عمله خير اداء الا انه بتاريخ فوجيء بالمعلن
اليه يصدر قرارا بفصل الطالب من العمل بدون سابق انذار ولا مبرر
مبشروع وبالاستفسار من المعلن اليه زعم ان سبب الفصل ان الطالب لم
يراع التعليمات اللازم اتباعها لسلامة العمل وهو زعم لا يسانده أى
دليل فضلا عن انه كان يتعين على المعلن اليه ان يعرض الامر على اللجنة
الثلاثية المشار اليها بالمادة ٦٢ من قانون العمل وذلك قبل اجراء الفصل .
وحيث أن المادة ٦٥ من قانون العمل تنص على أنه لا يجوز لصاحب
العمل فصل العامل قبل العرض على اللجنة الثلاثية والا اعتبر قراره كأن
لم يكن مع التزامه بأجر العامل وحيث أن مفاد ذلك عدم الاعتداد بقرار
الفصل وما يترتب على ذلك من آثار .
ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى جنائيا ومدنيا .

بنشاء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية الدائرة الكائن مقرها
بجهة بجلستها التي ستعقد علنا بمشيئة الله ابتداء من الساعة
الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم
ببطلان قرار فصل الطالب من العمل واعتباره كأن لم يكن والزامه بان
يؤدي للطالب اجره المحدد بالصحيفة واستمرار صرف هذا الاجر
والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل
بدون كماله .
ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٦٢)

دعوى ببطالان وقف احتياطي لعدم العرض على اللجنة الثلاثية
(م ٦٢ و ٦٥ و ٦٧ عمل)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / ... المقيم ... ومحلته المخار بكتب
انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى :
السيد / المقيم (صاحب العمل او الشركة)
متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بموجب عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ التحق الطالب بالعمل
في منشأة المعلن اليه وتحت ادارته واشرافه لقاء اجر متقداره في
الشهر وحيث انه بتاريخ نسب الى الطالب اتهام في جنحة
تبديد (او اى جنحة ماسسة بالشرف او الامانة او اى جنحة داخل دائرة
العمل - او اتهم في جنسية ايا كانت) الا ان النيابة بعد ان اجرت
التحقيق امرت بحفظ الاوراق برقم ادارى او اصدرت قرارا
بالا وجه لاتامة الدعوى الجنائية او يقال ان العايل قدم للمحاكمة
الجنائية حيث قضى ببراعته في الجنحة رقم ... او في الجناية رقم ... الخ
وحيث ان المعلن اليه بعد اتهام الطالب بادر باصدار قرار يفصله
من العمل دون تمحيص ودون ان يعرض الامر على اللجنة الثلاثية عملا
بحكم المادتين ٦٢ و ٦٧ من قانون العمل .

وحيث انه وعملا بنص المادة ٦٥ من ذات القانون يعتبر قرار الفصل
كان لم يكن ويلتزم المعلن اليه باداء اجر الطالب .

بنسأء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية الكائن مقرها
بجلستها العلنية التى مستعقد بشيئة الله اعتبارا من الساعة الثامنة
والنصف صباح يوم الموافق لسماعه الحكم باعتبار
قرار الفصل كان لم يكن مع ما يترتب على ذلك من آثار والزامه المصروفات
ومقابل الاتعاب وشمول الحكم بالتنفاذ المعجل بلا كماله مع حفظ كافة حقوق
الطالب الأخرى .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٦٤)

دعوى بطلان عقوبة تأديبية

(م ٦٠ عمل)

انه في يوم

بنساء على طلب السيد / المقيم ومحل المختار
مكتب

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقالة :

السيد / المقيم متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

الطالب يعمل تحت ادارة واشراف المعلن اليه بأجر قدره في
الشهر وبتاريخ وقع المعلن اليه على الطالب عقوبة تأديبية هي ...
وهي عقوبة لم ترد بلائحة الجزاءات المطبقة بالنشأة مما يخالف حكم المادة
٦٠ عمل .

أو وقع عقوبة الخصم من اجر الطالب لمدة عشرة ايام في
الشهر وهو ما يخالف حكم المادة ٦٠ من قانون العمل .

أو وقع عقوبة كذا بعد تاريخ ثبوت المخالفة بأكثر من شهر
.. الخ .

وحيث ان المادة ٦٠ من قانون العمل تنص على انه يحظر على
صاحب العمل أن يوقع على العامل عن المخالفة الواحدة غرامة تزيد قيمتها
على اجر خمسة ايام أو أن يوقفه تأديبيا عن العمل عن المخالفة الواحدة
مدة تزيد على خمسة ايام متصلة على الا يقتطع من اجره وناء للفرامات
التي يوقعها اكثر من اجر خمسة ايام في الشهر الواحد أو أن يوقفه مدة
تزيد على خمسة ايام في الشهر الواحد .

ولا يجوز توقيع عقوبة تأديبية بعد تاريخ ثبوت المخالفة بأكثر من
ثلاثين يوما بالنسبة الى العمال الذين يتقاضون أجورهم شهريا وبأكثر من
خمس عشرة يوما بالنسبة الى العمال الآخرين .

ولا يجوز توقيع عقوبة تأديبية عن عمل لم يرد بلائحة تنظيم العمل
والجزاءات ويصدر قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب ببيان
العقوبات التأديبية وتواعد واجراءات التأديب .

وحيث انه في ضوء هذه الاحكام يحق للطالب أن يطلب الحكم ببطلان العقوبة التأديبية الموقعة عليه لمخالفتها لتلك النصوص الآمرة .

بنسأء علفه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بسورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور امام محكمة (الابتدائية او الجزئية حسب القيمة فاذا كان الجزاء المراد ابطاله هو الخصم كذا يوم مثلا فان القيمة تكون محددة وقد يكون غير مقدر القيمة كالوقوف او ان العقوبة غير واردة بلائحة الجزاءات . . . الخ) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمح الحكم ببطلان العقوبة التأديبية الموقعة على الطالب والموضحة بصدر هذه الصحيفة وعدم الاعتداد بها وما يترتب على ذلك من آثار والزامه المصروفات ومتابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفاذ المعجل بدون كفالة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الاخرى .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٦٥)

جئحة مباشرة لنقل العامل من الشهرية الى المياومة

(م ٣٧ عمل)

انه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار مكتب ...

انا ... المحضر بمحكمة ... الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل من:

١ - السيد / المقيم متخاطبا مع :

٢ - السيد / وكيل نيابة بصفتنه ويعلن بسرائى النيابة

بمحكمة متخاطبا مع :

واعلنتهما بالآتى

بموجب عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ التحق الطالب بالعمل بمنشأة المعلن اليه الاول بوظيفة مساعد مهندس بهرتب شهرى قدره ثمانين جنيتها وظل الطالب يؤدى عمله على اكمل وجه مؤتمرا بأوامر المعلن اليه الاول وتعليقاته الى أن فوجيء بتاريخ بنقله من عمال الشهرية الى عمال المياومة وادراج اسم الطالب فى كشوف وسراكى أجور العمال الذين يتقاضون أجورهم باليومية ولما كانت لائحة العمل والجزاءات بالمنشأة تميز بين عمال الشهرية وعمال المياومة من حيث المزايا والحوافز كما أن نصوص قانون العمل ٨١/١٣٧ تفرق بين الطائفتين وقد ترتب على هذا النقل الغير مبرر باى سبب قانونى وقوع اضرار للطالب تتمثل فى الانتقاص من المزايا التى كان يحصل عليها كما أن هنالك اضرارا ادبية حلت بالطالب نتيجة تنزيل درجته وهو ما يؤثر فى مركزه فى المنشأة فى محيط زملائه .

وحيث أن المادة ٣٧ من قانون العمل تنص على أنه « لايجوز لصاحب العمل أن ينقل عاملا بالأجر الشهرى الى فئة عمال المياومة أو العمال المعينين بالأجر الاسبوعى أو بالساعة أو بالقطعة الا بموافقة العامل كتابية ويكون للعامل فى حالة الموافقة على نقله جميع الحقوق التى كسبها فى المدة التى تقضاها بالأجر الشهرى » .

ويعاقب صاحب العمل الذى يخالف هذا الحكم بعقوبة الجئحة طبقا للمادة ١٧٠ من قانون العمل ولا يجوز وقف تنفيذ العقوبة أو النزول بها عن حددها الأدنى طبقا للمادة ١٧٥ من ذات القانون .

وحيث أن الطالب حاول بشتى الطرق الودية اثناء المعلن اليه الأول عن هذا التصرف المخالف وطلب منه اعادة الطالب الى وضعه ومركزه في المنشأة طبقا للمقتد الا ان هذه المحاولات الودية لم تفلح .

ومن حيث انه لا يوجد في نصوص قانون العمل ما يمنع من تحريك الدعوى العمومية بمعرفة الطالب بهذا الطريق المباشر طبقا للقواعد العامة في قانون الاجراءات وعلا بالمادة ١٦٣ مدنى والمادة ٢٥١ اجراءات حيث ان المعلن اليه الاول ارتكب خطأ مكونا لجريمة جنائية وقد اضر الطالب من هذا الخطأ ويحق له ان يدعى مدنيا امام المحكمة الجنائية بالطريق المباشر .

بنسأء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرها بجلستها الدائية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع طلبات المعلن اليه الثانى توجيه الاتهام وتوقيع العقوبة الواردة بالمواد ٣٧ و ١٧٥ و ١٧٥ من قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ المعدل بالقانون رقم ١٩٨٢/٣٣ وكذا بأن يؤدى للطالب مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة لانه بتاريخ بدائرة قسم اصدر قرارا بنقل الطالب من عمال الشهرية الى عمال اليومية وذلك دون موافقة الطالب كتابة على ذلك وترتب على ذلك الانتقاص من اجر الطالب ومزاياه على نحو ماتوضح على ذلك وترتب على ذلك الانتقاص من اجر الطالب ومزاياه على نحو ماتوضح بالصحيفة مخالفا بذلك حكم المادة ٣٧ المعاتب عليها بالمادتين ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل مع شمول الحكم بالتنفاذ ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من اى نوع كانت .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٦٦)

دعوى تعويض عن فصل عامل تحت الاختبار (م ٣١ و ٦٦)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / المقيم ومطله المختار
: كتب

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى :
السيد / المقيم متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بتاريخ التحق الطالب بالعمل لدى المعلن اليه وتحت ادارته
واشرافه مقابل اجر مقداره في الشهر بجهة وقد نص في
العقد على ان الأشهر الثلاثة الاولى فترة اختبار ولكن قبل مضي هذه
المدة قام المعلن اليه بتحرير عقد آخر للطالب زعم فيه انه تحت الاختبار
لمدة شهرين آخرين وحين طالب الطالب بحقوقه بعد ان أثبت جدارته
واجتاز فترتي التمرين بنجاح فوجيء بالمعلن اليه يفصله من العمل بحجة
انه تحت الاختبار .

وحيث ان استعمال اى حق مقيد بضوابط في القواعد العامة مؤداها
الا يتعسف صاحب الحق في استعمال حقه ويتبين من انتهاء عقد الطالب
انه لا يستند الى اى بربر ويعد انتهاء تعسفيا يعطى الطالب الحق في
التعويض فضلا عن انه لا يجوز تشغيل العامل تحت الاختبار اكثر من
مرة واحدة عند نفس صاحب العمل .

وحيث ان خطأ المعلن اليه قد سبب ضررا للطالب وتوافرت اركان
المسؤولية طبقا للمادة ١٦٢ مدنى .

بنسأء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة (الجزئية او الابتدائية) الكائنة
بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة
والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بالزمام
بان يؤدى للطالب تعويضا قدره والمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة
وشمول الحكم بالنفاذ المعجل الطليق من الكفالة .
مع حفظ حقوق الطالب الأخرى من اى نوع كانت .
ولاجل العلم .

الصفحة رقم (٦٧)

طلب من صاحب عمل بالمعرض على اللجنة الثلاثية

(م ٦٢ و ٦٣ و ٦٤)

السيد / مدير مديرية القوى العاملة بـ

تحية طيبة وبعد :

مقدمه لسيادتكم شركة ومديرها المسئول هو السيد /
وعنوانها

او مقدمه صاحب العمل بهتل وعنوانه

ارجو الاحاطة بأن السيد / العامل بالشركة قد ارتكب مخالفة (تذكر المخالفة) وهى مخالفة تستوجب الفصل طبقا للمادة ٦١ من قانون العمل وقد أجرى التحقيق معه فى هذا الشأن بمعرفة الشركة وثبت انه اخل اخلالا جسيما ... الخ .

لذا نرجو عرض حالة العامل المذكور على اللجنة الثلاثية طبقا للمادة ٦٢ وهرق طيه ملف خدمته ومذكرة تفصيلية بأسباب الفصل .

والسلام عليكم ورحمة الله .

مقدمه

ملاحظات :

(١) اللجنة مشكلة برئاسة مدير مديرية القوى العاملة أو من ينوبه وعضوية ممثل عن العمال تختاره المنظمة النقابية المعنية وصاحب العمل أو من يمثله . وتتولى اللجنة بحث الطلب فى مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ تقديمه وفى حالة عدم حضور صاحب العمل أو ممثله يعتبر الطلب كأن لم يكن .

واللجنة بسماع اقوال العامل والاستدلال بشهادة الشهود والاطلاع على كافة المستندات والسجلات .

(٢) يكون قرار اللجنة استشاريا ويصدر بأغلبية الآراء ، وإذا فصل صاحب العمل العامل بدون العرض على هذه اللجنة يعتبر قراره كأن لم يكن مع التزامه بأجر العامل .

الصيغة رقم (١٨)

شكوى لمكتب العمل بطلب وقف تنفيذ قرار الفصل (م ٦٦)

السيد مدير مكتب عمل

تحية طيبة وبعد :

مقدمه المقيم

ضد

السيد / صاحب العمل او صاحب شركة كذا

وعنوانه

الموضوع

بموجب عقد عمل غير محدد المدة مؤرخ التحق الشاكي بالعمل لدى السيد / صاحب العمل او صاحب شركة كذا وعنوانه وقد احال المشكو ضده الشاكي الى لجنة الفصل الثلاثية التى نظرت الموضوع واصدرت قرارها بتاريخ ... بأن الفصل لايتفق مع احكام القانون ومع ذلك قام المشكو ضده بفصل الشاكي بتاريخ وهو فصل بدون مبرر او يقاتل وبتاريخ اصدر المشكو ضده قرارا بفصل الشاكي من العمل بدون مبرر ولا سابق انذار كما لم يعرض الحالة على لجنة الفصل الثلاثية .

وحيث اننى ارجب العودة لمبلى لذا ارجو اتخاذ اللازم نحو تسوية الموضوع وديا فاذا لم يتسن ذلك ارجو احوالة شكواى للقضاء المستعجل طبقا للمادة ٦٦ من قانون العمل .
والسلام عليكم ورحمة الله .
تحريرا فى

مقدمه

ملحوظة :

ليس للشكوى صيغة معينة والمهم فيها ان يبدى العامل رغبته للعودة للعمل فاذا تعذر يطلب صراحة احوالتها للقضاء .

ويتعين تقديم الشكوى فى خلال اسبوع من تاريخ اخطار العامل بالفصل كتابية والا يحكم بعدم قبول الدعوى - لكن اذا لم يخطر صاحب العمل العامل كتابية وانما اخطره شفويا بالفصل تكون مدة الاسبوع مفتوحة - اما قرار اللجنة الثلاثية بالوافقة على الفصل او بعدم الموافقة فهو لايتيد مكتب العمل كما انه بطبيعة الحال لا يقيد المحكمة ولكنه قرينة لصاحب العمل او ضده .

الصيغة رقم (٦٩)

طلب من صاحب العمل للتصديق على لائحة العمل (م ٥٩) (١)

السيد / مدير عام مديرية القوى العاملة والتدريب :

بجهة

تحية طيبة وبعد :

مقدمه صاحب عمل او صاحب شركة او صاحب منشأة

السكان مقرها بجهة ونشاطها الاقتصادي

الموضوع

يستخدم الطالب عدد عاملا في مختلف المهن والوظائف (لابد ان يكون خمسة عمال فأكثر) .

وقد قام الطالب باصدار لائحة موحدة للعمل والجزاءات بالمنشأة في ضوء احكام المادة ٥٩ من قانون العمل رقم ١٣٧/١٩٨١ وقرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٣٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٢/٧ .

او يقال مايلي :

وحيث ان هذه المنشأة جديدة وتبارس نشاطها حديثا ولا يوجد بها لائحة نظام العمل والجزاءات وقد الزم قانون العمل باعداد هذه اللائحة طبقا للمادة ٥٩ منه وطبقا لاحكام القرار الوزاري المنفذ لها الرقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ فقام الطالب باعدادها في ضوء هذه الاحكام .

(١) مادة (٥٩) : على صاحب العمل في حالة استخدام خمسة عمال فأكثر ان يضع في مكان ظاهر لائحة تنظيم العمل والجزاءات التأديبية موضحا بها قواعد تنظيم العمل والجزاءات التأديبية مصدقا عليها من الجهة الادارية المختصة وعلى هذه الجهة اخذ رأى المنظمة النقابية التي يتبعها عمال المنشأة قبل التصديق على اللائحة فاذا لم تقم الجهة الادارية بالتصديق او الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها اعتبرت نافذة ولوزير الدولة للقوى العاملة والتدريب ان يصدر بقرار منه انظمة نموذجية للوائح العمل والجزاءات، لكي يسترشد بها أصحاب الأعمال .

ولما كان يتعين اخذ رأى المنظمة النقابية التى يتبعها عمال المنشأة
ولا توجد بالمنشأة لجنة نقابية وبالتالى يتعين اخذ رأى النقابة العامة
المختصة .

او ولما كانت بالمنشأة لجنة نقابية وقد أبدت رأيها حول
اللائحة :

بنسأء علله

نرفق طله عدد ٣ ثلاث نسخ من اللائحة المذكورة برآء التصديق
عليها خلال المدة المحددة بالمادة ٥٩ وهى ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها .
والسلام عليكم ورحمة الله .

تحريراً فى / /

امضاء صاحب العمل

الباب الرابع

الصيغ القانونية

لسدعاوى

عقد العمل المشترك

- * دعوى بانتهاء عقد عمل جماعى لتغير الظروف م ٨٨
- * دعوى بطلان عقد عمل مشترك لعدم الكتابة او لعدم موافقة الثلثين م ٨٢
- * دعوى بطلان شرط فى العقد الجماعى من شأنه الاخلال بالامن م ٨٧
- * دعوى من منظمة نقابية عمالية عن الاخلال بعقد العمل الجماعى م ١/٩٢
- * دعوى بطلب عدم سريان العقد الجماعى لقلة العمال عن النصف م ٩١
- * طعن فى قرار الجهة الادارية بالاعتراض على قيد عقد عمل جماعى م ٢/٨٣
- * طلب انضمام الى عقد عمل مشترك م ٨٤
- * اعتراض من الجهة الادارية على عقد عمل مشترك م ٨٣
- * طلب للتاثير بسجل القيد على ما يطرأ على العقد الجماعى م ٩٠
- * اذار للجهة الادارية لامتناعها عن اعطاء مستخرج من عقد عمل جماعى م ٣/٨٣
- * اذار على يد محضر بانتهاء عقد عمل جماعى م ٨٩

الصيغة رقم (٧٠)

دعوى بإنهاء عقد جماعى لتغير الظروف (م ٨٨) (١)

انه فى يوم
بناء على طلب السيد / المتيم وحله المختار
مكتب المحامى .

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى
حبث اقامة :

السيد / رئيس مجلس ادارة شركة (او منشأة) بصفته
ويعلن بمقرها بجهة متخاطبا مع :

واعلنته بالآتى (٢)

الطالب رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالمنشأة المعلن اليها (٣) .
او الطالب رئيس النقابة العامة للعاملين بـ
وقد وقع مع المعلن اليه عقد عمل جماعى بتاريخ يسرى على
عمال المنشأة منذ وحيث ان الأصل فى عقد العمل الجماعى انه اتفاق
تنظم بمقتضاه شروط العمل وظروفه .
ونظرا لان ظروف العمل بالمنشأة قد تغيرت تغيرات جوهرية آية ذلك
(تذكر تصنيفا هذه التغيرات الجوهرية فى ظروف العمل) .
وحيث انه قد مضت سنة على تنفيذ العقد وكان يحق للطالب بصفته
ان يطلب انهاءه .

بنشاء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفتة الحضور امام محكمة الابتدائية الدائرة العمالية (او
المدنية) السكائن مقرها بجلستها العلنية التى ستنعقد بمشيئة الله
ابتداء من الساعة الثامنة صباح يوم الموافق لكى يسمع
الحكم بإنهاء عقد العمل الجماعى (المشترك) المؤرخ المنوه عنه
بمصدر هذه الصحيفة مع ترك امر الفصل فى المصروفات ومقابل الاتعاب
لتقدير المحكمة .
ولاجل العلم .

- (١) م ٨٨ - لسلك من طرفى العقد الجماعى ان يطلب الحكم بإنهائه
اذا طرأت على ظروف العمل تغيرات جوهرية تسوغ هذا الانهاء بشرط
ان تكون قد مضت على تنفيذ العقد سنة على الأقل .
(٢) يستحسن ارسال انذار على يد محضر قبل رفع الدعوى .
(٣) يمكن اقامة الدعوى من رئيس مجلس ادارة الشركة او المنشأة
او من صاحب العمل الطرف الثانى فى العقد الجماعى وفى هذه الحالة
يختصم رئيس اللجنة النقابية او رئيس النقابة العامة المتعاقدة بصفته .

دعوى بطلان عقد عمل مشترك لعدم الكتابة او لعدم موافقة الثلثين (م ٨٢ عمل)

انه في يوم

بناء على طلب السيد / عضو مجلس ادارة اللجنة النقابية
للعمالين بمنشأة المقيم ومحلته المختار مكتب الاستاذ
او بناء على طلب النقابة العامة للعمالين بـ
ومقرها ويمثلها قانونا السيد / رئيس مجلس ادارتها ومحلها
المختار مكتب

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى كل من :

١ - السيد / رئيس مجلس ادارة منشأة ... بصفته ويعلم بمقرها
الرئيسي بجهة متخطبا مع :

٢ - السيد / رئيس مجلس ادارة اللجنة النقابية للعمالين
بمنشأة بصفته ويعلم بمقرها بجهة متخطبا مع :

واعقنتهما بالآتي

بتاريخ وبعد مفاوضات استمرت حوالى شهر واشترك فيها
الطالب بصفته قامت اللجنة النقابية المعلن اليها الثانية بتوقيع عقد عمل
مشترك مع المعلن اليه الاول تناول بعض شروط وظروف العمل بالمنشأة
الا ان الطالب بوصفه احد اعضاء مجلس ادارة اللجنة النقابية ايدى اثناء
المفاوضات بعض الملاحظات التى تتصل بمصالح العمال ولكن لدى
التصويت بحضور عشرة من اعضاء اللجنة النقابية بما فيهم الرئيس اعترض
خمس منهم على مشروع العقد المشترك بالصورة المعروض بها ومع ذلك
فوجيء الطالب بان اللجنة النقابية المعلن اليها الثانية قامت بالتوقيع على
العقد دون الحصول على موافقة ثلثى اعضاء مجلس ادارة اللجنة النقابية
للمتاعدة ثم بدلت المنشأة المعلن اليها الاولى في تطبيق احكام هذا العقد
رغم بطلانه .

وحيث ان المادة ٨٢ من قانون العمل ١٣٧ سنة ٨١ تنص على انه
« يجب ان يكون عقد العمل الجماعى مكتوبيا والا كان باطلا » - كما
يجب ان يوافق عليه ثلثا اعضاء مجلس ادارة المنظمة النقابية المتعاقدة .

وحيث أن اللجنة النقابية المعلن اليها خالفت هذا النص الأمر بأن
البطلان بثوب المقد بقوة القانون وبالتالي يجوز لكل ذى مصلحة أن
يتمسك به كما يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

وحيث أن الطالب بوصفه عضوا في مجلس ادارة المنظمة المتعاقدة
(المعلن اليها الثانية) وقد سبق أن اعترض على العقد هو واربعة من
زملائه ونبه الى أن مخالفة ذلك يصم العقد بالبطلان .

بنسأء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه
المصحفة وكلفتها الحضور امام محكمة ... الابتدائية الدائرة (عمال او
المدنية) ... الكائن مقرها بجهة ... بجلستها التي ستنعقد علنا بمشيئة
الله ابتداء من الساعة الثامنة صباح يوم الموافق لكى يسمعا
الحكم ببطلان عقد العمل المشترك المؤرخ الموقع بين المعلن اليهما
وبين الطالب واهدار كافة الآثار المترتبة عليه .

مع ترك امر المصروفات ومقابل الاتعاب لتقدير المحكمة .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٧٢)

دعوى بطلان شرط في العقد الجماعى من شأنه الإخلال بالأمن (م ٨٧)

انه فى يوم

بناء على طلب السيد / وزير الاقتصاد والتجارة الداخلية بمصفته
ومحله المختار هيئة قضايا الدولة بجميع التحرير بالقاهرة .

انا المحضر بمحكمة انتقلت فى تاريخه الى كل من :

١ - السيد / رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة بصفته
ويعان بمقر اللجنة بالشركة بالعنوان متخطبا مع :

٢ - السيد/ رئيس النقابة العامة للعاملين بـ بصفته
(تختص النقابة العامة التى تتبعها اللجنة النقابية وفقا لجدول التصنيف
الملحق بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ٨١ بشأن
نقابات العمال) ومقرها متخطبا مع :

٣ - السيد / رئيس مجلس ادارة شركة بمصفته (وهى
الشركة الموجودة بها اللجنة النقابية) ويعان بمقر ادارتها بجهة
متخطبا مع :

واعلنتهم بالآتى

بتاريخ ابرم المعلن اليه الاول مع المعلن اليه الاخير عقد عمل
جماعى بقصد تطبيقه على عمال المنشأة الا انه تناهى الى علم الطالب أن
بعض البنود الواردة بالعقد بشأن الاجور تضمنت احكاما من شأنها السماح
للعامل بالتعامل فى النقد الاجنبى مع قيام الشركة المعلن اليها بالاستفادة
من فروق اسعار العملة وهو وضع يضر بمصلحة البلاد الاقتصادية فضلا
عن مخالفته لقوانين التند .

وحيث ان السادة ٨٧ من قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ نصت
على انه يقع باطلا كل شرط فى عقد العمل الجماعى يكون من شأنه الإخلال
بالأمن أو الاضرار بمصلحة البلاد الاقتصادية أو يكون مخالفا للاحكام
القوانين واللوائح المعمول بها أو النظام العام والآداب العامة .

ولما كان المعلن اليه الثانى هو الجهة الرئاسية للمنظمة النقابية التى

وقعت على هذا العقد الجماعى الباطل وكان يحق للطالب بصفته ان يلج
الى القضاء لتقرير هذا البطلان حتى يقف آثار العقد (1) .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة من
هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور امام محكمة الابتدائية الدائرة
العالية (او المدنية) الكائن مقرها بجهة ... لسماعهم الحكم ببطلان عقد
العمل الجماعى المؤرخ المبرم بين المعلن اليهما الاول والاخر وبطلان
جميع الآثار المترتبة عليه وبصفة مستعجلة ايقاف تنفيذ هذا العقد حتى
يفصل فى الموضوع مع ترك امر المصروفات ومقابل الاتعاب الى تقدير
المحكمة .

ولاجل العلم .

(1) يمكن رفع هذه الدعوى من وزير الداخلية بصفته اذا تضمن
العقد شرطا يخل بالامن كان يتيح الفرصة للعمال للتجمع مثلا او غير ذلك
من الاسباب .

كما يمكن رفعها من وزير القوى العاملة اذا كان الشرط مخالفا لاي
نص فى تشريعات العمل ويمكن رفعها من الوزير المختص اذا كان الشرط
المخل بالعقد يمس نشاط وزارته وهكذا .

الصيغة رقم (٧٣)

دعوى من منظمة نقابية عمالية للاخلال بعقد العمل الجماعى
مادة (١/٩٢ عمل)

اتمه فى يوم :

بناء على طلب اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة
أو بناء على طلب النقابة العامة للعاملين بـ
ويمثلها قانونا رئيس مجلس ادارتها السيد / ومقرها
ومحلها المختار مكتب الأستاذ المحلى

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه الى :
السيد / رئيس مجلس ادارة منشأة (او الشركة او صاحب العمل)
بصفته ويعلن بمقرها بجهة متخاطبا مع :

واعلنته بالآتى

الطالبة طرف فى عقد العمل الجماعى المؤرخ والمقيد برقم ...
بتاريخ بمديرية القوى العاملة والتدريب بجهة

وحيث ان بنود هذا العقد تسرى على كافة العاملين بالمنشأة المعلن
اليها وقد اخلت المنشأة ببعض هذه البنود وهى و وكان من
مظاهر هذا الاخلال فى التنفيذ (تذكر تفصيلا مظاهر الاخلال بالتنفيذ
واتارها على حقوق العمال ... الخ) .

واذ كان يحق للنقابة الطالبة وعيلا بحكم الفترة الاولى من المادة
٩٢ من قانون العمل ٨١/١٣٧ (١) ان ترفع الدعوى لمصلحة اى عضو
من اعضائها دون حاجة الى توكيل منه بذلك .

(١) مادة ٩٢ عمل : للمنظمات النقابية التى تكون طرفا فى عقد العمل
الجماعى ان ترفع جميع الدعاوى الناشئة عن الاخلال بهذا العقد وذلك
لمصلحة اى عضو من اعضائها دون حاجة الى توكيل منه بذلك .
ويجوز لهذا العضو التدخل فى الدعوى المرفوعة منها كما يجوز له
رفع هذه الدعاوى مستقلا عنها .

ولما كان الاخلال بموضوع هذه الدعوى يمس نبدا من العمل
الاعضاء فى الجمعية العمومية للنقابة الطلابية .

بنشاء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة الابتدائية الكائن مقرها بجهة
بجلستها التى سستعقد علنا بمشيئة الله اعتبارا من الساعة الثامنة
والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بانتهاء
عقد العمل الجاعى المشار اليه بصدر الصحيفة للأسباب الواردة فيها
وما يترتب على ذلك من آثار مع الزامه المصروفات ومقابل الأتعاب .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٧٤)

دعوى بطلب عدم سريان العقد الجماعى لقلة العمال عن النصف (مادة ٩١)

إنه فى يوم :
بناء على طلب كل من ... و ... و ... و ... و ... و ...
و ... والجميع يقيمون فى ... ومحلهم المختار مكتب ...
انا ... المحضر بمحكمة ... الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل من:
١ - السيد / رئيس مجلس ادارة شركة بصفته (او منشأة
كذا او يذكر اسم صاحب العمل) ويعلم بجهة مخاطبا مع :
٢ - السيد / رئيس اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة
بصفته او التمثيل / رئيس النقابة العامة لعمال بصفته ويعلم
بجهة مخاطبا مع :

واعلنتهما بالآتى

الطالبون عمال لدى المعلن اليه الاول ولستهم غير منتبين للمنظمة
النقابية التى يرأسها المعلن اليه الثانى .

وقد فوجئوا بقيام المنشأة بتطبيق بنود عقد عمل جماعى مؤرخ ...
ومحرر بين المعلن اليهما ونتج عن هذا التطبيق المساس ببعض حقوق
الطالبين ولما كان الطالبون يشكلون أكثر من نصف عمال المنشأة وبالتالي
يحق لهم الاعتراض على تطبيق العقد المشترك سالف الذكر عليهم
امثالاً لحكم المادة ٩١ من قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ٨١ التى نصت على
ان « تسرى احكام العقد الجماعى الذى تبرمه المنظمة النقابية على جميع
عمال المنشأة ولو لم يكن بعضهم اعضاء فى المنظمة النقابية بشرط الا
يقل عدد العمال المنتبين للمنظمة النقابية عن نصف عدد العمال الذين
يعملون بالمنشأة وقت ابرام العقد » .

بنسأ عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت كلا من المعلن اليهما بصورة من هذه
الصحيفة وكتلتها الحضور امام محكمة ... الابتدائية الدائرة ... الكائنة
بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة
الثامنة من صباح يوم الموافق لسماعها الحكم بعدم سريان
عقد العمل الجماعى المنوه عنه بصدر هذه الصحيفة على الطالبين وعدم
نفاذ شروطه او آثاره عليهم مع الزامهما بتضامنين المصروفات ومقابل
اتعاب المحاماة .

ولاجل العلم .

المصيفة رقم (٧٥)

ظمن في قرار الجهة الادارية بالاعتراض على قيد عمل جماعى مادة (٢/٨٣) عمل

انه في يوم :

بناء على طلب رئيس اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة ... بصفته .
او بناء على طلب رئيس النقابة العامة للعاملين بـ بصفته .
ومقرها ومحلها المختار مكتب الاستاذ المحامى .
انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
اعلاه الى :

السيد / وزير القوى العاملة والتدريب بصفته ويعلم بهيئة قضايا
الدولة بجميع التحرير قسم قصر النيل بالقاهرة متخاطبا مع :

واعلنته بالآتى

بتاريخ تقدمت الطالبة الى الادارة العامة لعلاقات العمل
التابعة للمعلن اليه بنسخة من عقد عمل جماعى مؤرخ محرر بين
منشأة وبين الطالبة وذلك بقصد مراجعته وتبديده طبقا للمادة
٢/٨٣ من قانون العمل ١٩٨١/١٣٧ وحيث ان الجهة الادارية التابعة
للمعلن اليه اعترضت على العقد بدون مبررات قانونية كما رفضت قيده
وذلك بتاريخ

وحيث ان المادة ٢/٨٣ سالف الذكر تنص على انه يجوز لاي من
طرفي العقد الطعن في قرار الجهة الادارية امام المحكمة الجزئية التى يقع
في دائرتها مقر الجهة الادارية خلال ٣٠ يوما من تاريخ الاعتراض .

بنسأء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفتة الحضور امام محكمة الجزئية الكائن مقرها
بجميع المحاكم بهليوبوليس مصر الجديدة بجلستها العلنية التى
ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بقبول هذا الطعن
شكلا وفى الموضوع بعدم الاعتداد باعتراض المعلن اليه والزامه بقيد العقد
الموضح بمصدر هذه الصحيفة مع اعفاء الطالبة من المصروفات عملا بنص
المادة السادسة من قانون العمل والمادة ٥٥ من قانون النقابات العمالية
رقم ٧٦/٣٥ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ .

ولا لجل العلم .

الصيغة رقم (٧٦)

طلب انضمام الى عقد عمل مشترك (م ٨٤) (١)

السيد / مدير عام الادارة العامة لعلاقات العمل بوزارة القوى
العاملة بأول مدينة نصر - القاهرة .

تحية طيبة وبعد :

مقدمه لسيادتكم :

١ - بصفته (صاحب عمل) او رئيس مجلس ادارة شركة ...
الكائن مقرها بجهة ... او صاحب منشأة ... بجهة ...

٢ - بصفته رئيس اللجنة النقابية للعاملين بشركة او
منشأة او بصفته رئيس النقابة العامة لعمال ومقرها
.... والاثنان محلها المختار مكتب المحلى

الموضوع

بتاريخ حرر عقد عمل جماعى بين شركة ونقابة
عمال وتم قيد هذا العقد طرفكم تحت رقم بتاريخ

وحيث ان الطالبين يخضعان لنفس ظروف وشروط العمل وهما
ليسا من المتعاقدين فى العقد الجماعى سالف الذكر .

(١) م ٨٤ - يجوز لغير المتعاقدين من المنظمات النقابية او اصحاب
الأعمال او المنظمات الممثلة لهم الانضمام الى العقد بعد قيده وذلك بناء
على اتفاق بين طرفي العمل طالبي الانضمام دون حاجة الى موافقة المتعاقدين
الأصليين ويكون الانضمام بطلب يقدم الى الجهة الادارية المختصة بموقعا
عليه من الطرفين .

والجهة الادارية التى يقدم اليها عقد العمل الجماعى هى الادارة
العامة لعلاقات العمل بوزارة القوى العاملة طبقا للمادة ١ منقرة ج من
قرار وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب رقم ٢٩ اصدر فى ١٩٨٢/٢/٧
المنفذ للمادة العاشرة من قانون العمل .

وحيث أنه يحق للطالبين الانضمام الى هذا العقد دون حاجة الى موافقة المتعاقدين الاصلين وذلك عملا باحكام المادة ٨٤ من القانون رقم ٨١/١٣٧ .

بنسأء عليه

نرجو اتخاذا اللازم نحو تنفيذ هذه الرغبة ومرتق طيه صورة من العقد موقعة من الطالبين (١) .

والسلام لعكم ورحمة الله .

تحريرا في

عن المنظمة النقابية
امضاء

عن المنسأة
امضاء

(١) ترتق صورة من الاتفاق بين الطرفين على الانضمام للعقد الجماعي المطلوب الانضمام اليه .

الصيغة رقم (٧٧)

اعتراض من الجهة الادارية على عقد عمل مشترك

(م ٨٣) (١)

وزارة القوى العاملة والتدريب

الادارة العامة لعلاقات العمل

- ١ - السيد / رئيس مجلس ادارة شركة بجهة
٢ - السيد / رئيس اللجنة النقابية (او رئيس النقابة العامة ،
للعاملين بـ
تحية طيبة وبعد :

فبالاشارة الى كتابكم رقم المؤرخ المرفق به نسخة من
عقد العمل الجماعي رقم والمقدم لنا لمراجعته وتيده .
نخطرکم بان الادارة لها بعض الملاحظات على بعض بنود العقد
نجعلها فيما يلى :

اولا - بخصوص البند بشأن الاجور تضمن هذا البند
احكاما مفادها كذا ، وكذا وكذا ونحن نرى ان تعدل بالصورة التى تتلائم
مع احكام مواد الفصل الثانى من الباب الرابع من قانون العمل ٨١/١٣٧
المعدل بالقانون رقم وكذا احكام القرار الوزارى رقم
ثانيا - بخصوص البند بشأن الاجازات نرى
ثالثا - بخصوص البند ... بشأن التاديب ... نرى ... الخ .

لذا ناته لا يسعنا قيد العقد بصورته الراهنة فنرجو اعادة صياغته
فى ضوء ما اوردها من اعتراضات وملاحظات حتى يتسنى قيده
طبقا للقانون .
والسلام عليكم ورحمة الله .
تحريرا فى

مدير عام الادارة العامة لعلاقات العمل

(١) الجهة الادارية هى الادارة العامة لعلاقات العمل بوزارة القوى
العاملة .

ملحوظة :

يرسل هذا الخطاب لكل من صاحب العمل والمنظمة النقابية
المتعاقدة ومن الممكن تسليبه باليد بمد ان يوقع بالاستلام اى مسئول
يمثل لطرق العقد ويجب ان يتم الاخطار بالاعتراض خلال ثلاثين يوما من
تاريخ تقديم العقد للمديرية فاذا لم تعترض خلال هذه المدة اعتبر العقد
نافذا (مادة ٨٣ / ١) .

الصيغة رقم (٧٨)

طلب للتأشير بسجل القيد على مايطرا على العقد الجماعي (٩٠م)

السيد / مدير عام الادارة العامة لعلاقات العمل بوزارة القوى
العامة باول مدينة نصر .

تحية طيبة وبعد :

مقدمه / شركة او منشأة او صاحب العمل
وعنوانه

او مقدمه / اللجنة النقابية لعمال منشأة او النقابة العامة
لعمال وعنوانها

ويصح ان يقدم الطلب من الطرفين معا .

الموضوع

بتاريخ تم توقيع عقد عمل جماعي بين الطلبة وبين

(او بين الطالبين) وقيد طرفكم برقم بتاريخ

وحيث انه قد حدث تجديد (او انتهاء — او انقضاء) للعقد .

وبا كالت المادة ٩٠ من القانون ٨١/١٣٧ تنص على انه يجب
التأشير بسجل القيد بما يطرا على العقد من اتمام او تجديد او انتهاء
او انقضاء .

لذا

نرجو اتخاذ اللازم نحو اجراء هذا القيد .

والسلام عليكم ورحمة الله .

تحريرا في

توقيع الطالب

الصيغة رقم (٧٩)

انذار للجهة الادارية لامتناعها عن اعطاء مستخرج من عقد
العمل الجماعى مادة (٣/٨٢ عمل)

انه في يوم :

بناء على طلب النقابة العامة للمعلمين بـ ويمثلها قانونا
السيد وقررها

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى :

١ - السيد / مدير عام الادارة العامة لعلاقات العمل بوزارة القوى
العامة بصفته الشخصية والوظيفية ويعلن بمقر عمله بشارع
يوسف عباس بأول مدينة نصر متخطبا مع :

٢ - السيد / وزير القوى العاملة والتدريب بصفته ويعلن بديوان
عام الوزارة بنفس العنوان متخطبا مع :

واعلنتهما بالأتى

بتاريخ تقبعت الطالبية الى المعلن اليه الاول بطلب
اعطائها مستخرج من عقد العمل الجماعى رقم المؤرخ الموقع
بين و (١) .

وحيث ان المعلن اليه الاول رفض بحجة عدم سداد الطالبية للرسم
المستحق على صورة العقد طبقا لقرار وزير القوى العاملة والتدريب رقم
٣١ لسنة ١٩٨٢ (او يذكر أى سبب آخر للامتناع) .

وحيث ان الطالبية معفاة من هذا الرسم طبقا للمادة ٦ من قانون
العمل والمادة ٥٥ من قانون نقابات العمال، وقد اوضحت ذلك للمعلن اليه
الاولى الا انه يصور على موثقته الراضى .

وحيث ان المعلن اليه الثانى هو الجهة الرئاسية الاول وهو
المستول قانونا .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت كل واحد من المعلن اليهما بمسورة
من هذا الانذار ونهيت على الاول العمل بها جاء به ونفذ مغوله وانذرت
في حالة عدم تنفيذ المطلوب في بحر ثمانية أيام فان الطالبية ستقوم باتخاذ
كافة الاجراءات القانونية ضده مدنيا وجنائيا وحضرته في مواجهة رئيسه
الاعلى بالتزام احكام القانون .
ولاجل العلم .

(١) تنص المادة ٣/٨٢ على ان « يعطى ذوو الشأن مستخرجا منها
بعد اداء الرسوم المستحقة التى يصدر بتحديد قرار من وزير الدولة
للقوى العاملة والتدريب » .

وبتاريخ ٨٢/٢/٧ صدر قرار الوزير رقم ٣١ بتحديد الرسم .

الباب الخامس

صيغ الدعاوى القانونية

في

التوفيق والتحكيم

- * طلب مقدم الى لجنة تسوية المنازعات م ٩٥
- * طلب تحكيم بحال من المجلس المركزى لتسوية المنازعات مواد ٩٥ - ٩٨
- * طعن بالنقض فى قرار هيئة تحكيم م ١٠٢
- * طلب توقف كلى او جزئى عن العمل م ١٠٧

الصيغة رقم (٨٠)

انذار على يد محضر بانتهاء عقد عمل جماعى (م ٨٩)

انه فى يوم :

بناء على طلب (صاحب العمل او رئيس مجلس ادارة الشركة) والمقيم ومطله المختار مكتب الأستاذ المحامى .

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه اعلاه الى كل من :

١ - السيد / رئيس اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة بصفته ويعلمن بجهة متخاطبا مع :

٢ - السيد / رئيس النقابة العامة لعمال بصفته ويعلمن بجهة متخاطبا مع :

٣ - السيد / مدير عام الادارة العامة لعلاقات العمل بوزارة القوى العاملة والتدريب ويعلمن بمقر وظيفته بديوان عام الوزارة بشوارع يوسف عباس باول مدينة نصر متخاطبا مع :

واعلنتهم بالآتى (١)

بتاريخ تم تحرير عقد عمل جماعى بين الطالب والمعلن اليه الاول على ان يسرى لمدة سنتين تنتهى فى وقد تم قيد العقد بعند مراجعته لدى المعلن اليه الثالث .

وحيث ان الطالب لا يرغب فى تجديد العقد ويحق له طبقا للمادة ٣/٨٩ من قانون العمل ١٩٨١/١٣٧ ان يطلب انتهاء قبل نهاية مدته بشهر على الاقل وقد ابلغ الجهة الادارية (المعلن اليه الثالث) برغبته فى الانتهاء طبقا لما يقضى به النص .

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة من هذا الانذار ونبهت على الاول فى مواجهة الثانى والثالث بان الطالب لا يرغب فى تجديد العقد ويعتبر منتهيا بانتهاء مدته وما يترتب على ذلك من آثار .

ولاجل العلم .

(١) يمكن ارسال هذا التنبيه بكتاب مسجل موسى عليه لكل جهة من هذه الجهات ولكن الانذار على يد محضر الفضل .

المصیفة رقم (٨١)

طلب مقدم الى لجنة تسوية المنازعات (م ٩٥ عمل) (١)

السيد / مدير مديرية القوى العاملة بحافظة بصفته رئيس
اللجنة المحلية لتسوية المنازعات .

تحية طيبة وبعد :

مقدمه لسيادتكم صاحب عمل او مدير شركة

ومقرها ونشاطها وعنوانها

او مقدمه لسيادتكم بصفته رئيس اللجنة النقابية
للعمالين بمنشأة

او رئيس النقابة العامة

الموضوع

درج العمل في المنشأة على منح العمال مزايا كذا
وكذا وخين صدر قانون العمل الجديد ١٩٨١/١٣٧ وقرر للعمالين
الخاصين لاحكامه علاوات دورية سنوية تار خلاف بين ادارة المنشأة
ومعظم العمال بها وهذا الخلاف يتعلق بشروط العمل وظروفه مما ينطبق
عليه حكم المادة ٩٣ من القانون .

وحيث ان التغطية العمالية التي ينتمى اليها العمالون بالمنشأة طلبت
من ادارة المنشأة اجراء المفاوضات الجماعية توصلًا لحل النزاع بالطريق
الودية عملاً بحكم المادة ٩٤ من القانون الا ان ادارة المنشأة رفضت ...

(١) مادة ٩٥ : اذا لم يتوصل الطرفان المتنازعين الى تسوية النزاع
كلياً او جزئياً أو رفض أحد الطرفين سلوك طريق المفاوضات الجماعية جاز
لاى منهما طلب عرض النزاع على اللجان المحلية او المجلس المركزي
لتسوية المنازعات التي يصدر بتشكيلها وبين اختصاصاتها واجراءاتها
قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب ماذا تعثر تسوية النزاع
خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب ويجب إحالة الأوراق الى هيئة
التحكيم المختصة خلال اسبوع من تعثر التسوية .

لو يقال - - الا أن هذه المفاوضات لم تسفر عن حلول يرتضيها الجميع ومن ثم يحق للطالبة عرض النزاع على لجنة تسوية المنازعات عملاً بحكم المادة ١٥ من القانون والقرار الوزاري المنفذ رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ م المرجو دعوة اللجنة للاتفاق لعرض النزاع عليها ومرفق طيه الأوراق والمستندات المؤيدة .

والسلام عليكم ورحمة الله .

تحريراً في

صاحب العمل

أو رئيس المنظمة النقابية

ملاحظات :

(١) إذا كان طلب التسوية مقدماً من صاحب العمل وجب أن يكون موثقاً منه شخصياً أو من وكيله المفوض (مادة ١/٩٦ عمل) .

(٢) إذا كان الطلب مقدماً من العمال فيجب تقديمه من رئيس المنظمة النقابية التي ينتمون إليها بعد موافقة مجلس إدارة المنظمة النقابية فإذا لم يكونوا منتخبتين إلى منظمة نقابية وجب أن يقدم الطلب من أغلبية العمال أو أغلبية عمال القسم بالانشأة الذين لهم شأن في النزاع ويجب أن يشتمل الطلب على أسماء من يتولون المفاوضات والتحكيم بالنقابة عن المنظمة النقابية أو العمال على ألا يزيد عددهم على ثلاثة (م ٢/٩٦ عمل) .

(٣) تعطى الجهة الإدارية (مديرية القوى العاملة) ايضاً بالتسليم الطلب موقعاً عليه من رئيسها أو من ينوب عنه محدداً فيه تاريخ التسليم (م ٣/٩٦ عمل) .

(٤) تبحث اللجنة أسباب النزاع ولها في سبيل ذلك سماع أقوال الطرفين والإطلاع على كافة المستندات ولها أن تستعين بأهل الخبرة (مادة ٤ من القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢) .

(٥) إذا تمكنت اللجنة من تسوية النزاع في جميع المطالب أو بعضها أثبتت ما يتم الاتفاق عليه في محضر يحرر من عدد كاف من النسخ يوقعها الحاضرون وتسليم نسخة لسكل منهم (مادة ٥ من القرار) .

(٦) إذا لم تتمكن اللجنة من التسوية في بحر ثلاثة أسابيع من تاريخ تقديم الطلب، عليها أن تحيل النزاع إلى المجلس المركزي لتسوية المنازعات في الأسبوع الرابع على الأكثر بتقرير مفصل (م ٦ من القرار) .

(٧) المجلس المركزي مقره وزارة القوى العاملة ورئيسه وكيل الوزارة ويتولى بحث النزاع بنفس الأسلوب الذي اتبعته اللجنة فان اخفق في التسوية خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب للجنة المنازعات وجب عليه احوالة النزاع بتقرير مفصل الى هيئة التحكيم المختصة في خلال اسبوع بعد تقرير التسوية .

راجع في تفاصيل ذلك كتابنا الوجيز في شرح قانون العمل الجديد المرجع السابق ص ٤٣٧ وما بعدها .

الصيغة رقم (٨٢)

طلب تحكيم محال من المجلس المركزي لتسوية المنازعات مواد ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ عمل

السيد المستشار رئيس هيئة التحكيم بمحكمة استئناف
تحية طيبة وبعد :

نرفق مع هذا طلب التوفيق رقم المقدم بتاريخ من
(تذكر اسم المنظمة النقابية او صاحب العمل) ضد

بشان النزاع الخاص بـ علما بأن المجلس المركزي لتسوية
المنازعات لم يتوصل الى حل هذا النزاع بالطرق الودية وامر الطرفان
..... او اصرت المنظمة النقابية او واصرت المنشأة على
احالته الى هيئة التحكيم ومرفق طيبه جميع الاوراق والمستندات المتعلقة
بالنزاع برجاء تحديد اقرب جلسة لنظر النزاع .
والسلام عليكم ورحمة الله .

تحريرا في

وكيل وزارة القوى العاملة

بصفته رئيس المجلس المركزي لتسوية المنازعات
امضاء

ملاحظات :

(١) تشكل هيئة التحكيم من احدى دوائر محكمة الاستئناف وعضوية
ممثل عن وزارة القوى العاملة وممثل عن الوزارة المعنية (م ٩٧) .

(٢) يكون الاختصاص المحلى لهيئة التحكيم الواقع في دائرة اختصاصها
المركز الرئيسي للمنشأة (م ٩٨) .

(٣) يحدد رئيس هيئة التحكيم جلسة لنظر النزاع لا يجاوز ميعادها
خمس عشرة يوما من تاريخ وصول اوراق الموضوع اليها من مجلس
تسوية المنازعات وبخطر به الاعضاء وممثلو طرفي النزاع بكتاب مسجل
قبل تاريخ الجلسة بثلاثة ايام على الاقل (مادة ٩٩) .

(٤) تنظر هيئة التحكيم في النزاع وتفصل فيه في مدة لا تتجاوز
عشرين يوما من بدء نظره (م ١/١٠١) .

الصيغة رقم (٨٣)

طعن بالنقض في قرار هيئة تحكيم (م ١٠٢ عمل) (١)

محكمة النقض

الدائرة العمالية (المسنية)

صحيفة طعن بالنقض

اودعت هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض يوم
الموافق وقبعت بجدولها تحت رقم لسنة ق .

وهي مقدمة من (يذكر اسم المنظمة النقابية اذا كانت هي الطاعنة
او اسم المنشأة او صاحب العمل اذا كان هو الطاعن) المقيم
ومطه المختار مكتب الاستاذ الحامي المقبول أمام محكمة النقض
بمكتبه بشارع والوكيل عنه بتوكيل

مقدمة

اسم الطعون ضده وعنوانه (صاحب العمل او المنظمة
النقابية) وقرر انه يطعن بالنقض على الحكم الصادر بتاريخ

(١) مادة ١٠٢ عمل : تطبق هيئة التحكيم التشريعات المعمول بها
ولها أن تستند الى أحكام الشريعة الإسلامية والعرف ومبادئ العدالة
وفنا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة .

ويصدر قرار الهيئة بأغلبية الآراء ويكون مسببا ويعتبر بمثابة حكم
صادر من محكمة الاستئناف بعد وضع الصيغة التنفيذية عليه من نظم
كتاب محكمة الاستئناف المختصة .

ولكن من طرف النزاع ان يطعن في القرار أمام محكمة النقض
بالشروط والأوضاع والإجراءات المقررة في القوانين النافذة .

وعلى رئيس الهيئة اعلان طرفي النزاع بمسورة من قرار التحكيم
بكتاب مسجل وذلك خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدوره .

وترسل هيئة التحكيم ملف الموضوع بعد اعلان طرفي النزاع على
الوجه المذكور في الفقرة السابقة الى الجهة الادارية المختصة لتقيد منطوق
القرار في سجل خاص وايداع الملف بحفظاتها وتعلم مستخرجاتها منها
لنوى الشغل .

ملحوظة :

يجوز للطاعن أن يضمن الطعن طلبا مستعجلا بوقف تنفيذ الحكم
(مادة ١/٢٥١ مرافعات) .

من هيئة تحكيم في القضية رقم س ق والذي قضى بـ
(يذكر منطوق حكم التحكيم المطعون عليه) .

واته يبنى طعنه على الوقائع والاسانيد الآتية :

وقائع النزاع :

يذكرها الطاعن بإيجاز شديد غير مغل .

اسباب الطعن :

اولا — الخطا في تطبيق القانون وتاويله وتفسيره :

ينعى الطاعن (او الطاعنة) على الحكم المطعون فيه خطاه في تطبيق
القانون من ثلاثة اوجه :

ثانيا — القصور في التسبيب وغموض الحكم :

ثالثا — الاخلال بحق الدفاع :

رابعا — تناقض الاسباب :

خامسا — الخطا في التكيف :

... الخ .

ساسيا : استناد الحكم الى عرف سابق ثم المعدول عنه منذ

زمن طويل :

سابعا : استند الحكم الى قواعد العدالة دون الأخذ في الاعتبار

للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة .

الصيغة رقم (٨٤)

طلب توقف كلى او جزئى عن العمل (م ١٠٧ عمل) (١)

يقدم الطلب الى مكتب علاقات العمل فى مديرية القوى العاملة التى تقع المنشأة طالبة التوقف فى نطاق اختصاصها — على النحو التالى :

السيد / مدير مكتب علاقات العمل بجهة :
تحية طيبة وبعد :

مقدمه لسيادتكم بصفته صاحب العمل او بصفته رئيس
مجلس ادارة شركة او بصفته صاحب منشأة
اعرض الآتى :

الموضوع

يعمل بالمنشأة عدد عاملاً تبلغ جلة أجورهم ... فى الشهر.
ونظرا لحالة السكساد التى تمر بها المنشأة حيث ان (....) يذكر
اسباب السكساد ونبذه عن الظروف الداعية للتوقف الكلى او الجزئى او
تقليل حجم المنشأة) .
او يقال ... ونظرا لوفاة صاحب العمل واضطرار الورثة لفلق
المنشأة بعض الوقت ريثما يتسنى تدبير من يتولى ادارتها .

(١) مادة ١٠٧ : يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل لجنة
للبت فى طلبات المنشآت لوقف العمل كليا او جزئيا او تغيير حجم المنشأة
او نشاطها بما قد يمس حجم العمالة بها .
ويحدد القرار اختصاصات هذه اللجنة والاجراءات الخاصة بها
والوزارات والهيئات التى تمثل فيها .
ولا يجوز لأصحاب الاعمال وقف العمل كليا او جزئيا او تغيير حجم
المنشأة او نشاطها الا بعد الحصول على موافقة هذه اللجنة ويلغى كل
حكم يخالف هذا النص .

وقد اصدر رئيس الوزراء بتاريخ ١٤ ابريل ١٩٨٢ القرار رقم ٣٠١
لسنة ١٩٨٢ نص فى مادته الاولى على ان تشكل فى نطاق كل محافظة لجنة
للبت فى طلبات التوقف برئاسة مدير عام مديرية القوى العاملة والتدريب
وممثلين لكل من الجهة الادارية المعنية بنشاط المنشأة طالبة التوقف
ومدير منطقة التأمينات الاجتماعية او من بنبيه وممثل عن منظمة أصحاب
الاعمال المعنية وممثل عن المنظمة النقابية المختصة وممثل عن مديرية الامن
ومدير مكتب علاقات العمل المختص .

ولما كان ذلك يتطلب ضغط النفقات والاستفتاء عن عدد
عمالاً .

أو ... يتطلب تقليل حجم النشاط بإغلاق أقسام كذا وكذا بالمنشأة .

أو ... يتطلب التوقف عن العمل لمدة يوماً (توقف كلى) .

أو ... يتطلب توقفا جزئيا عن العمل وذلك ... الخ .

وحيث أنه وعملاً بنص المادة ١٠٧ من قانون العمل وقرار السيد
رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠١ لسنة ١٩٨٢ .

نرجو الاذن بهذا التوقف أو بتقليل حجم المنشأة على
نحو ما ورد بهذا الطلب .

ونرفق طيه المستندات الدالة على ذلك وخاصة اصول وخصوم
المنشأة .

والسلام عليكم ورحمة الله .

تحريراً في

مقدمه

صاحب العمل أو وكيله المفوض

أو رئيس الشركة أو المنشأة طالبة التوقف

ملاحظات :

(١) بعد أن يتلقى مكتب العمل الطلب والمستندات بتعين عليه ان
يعد تقريراً عن ظروف المنشأة وأسباب الطلب في خلال خمسة عشر يوماً
على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ثم يعرض التقرير على رئيس لجنة
التوقف (مدير مديرية القوى العاملة) الذي يتولى دعوة اللجنة لاجتماع
يحدد خلال خمسة عشر يوماً التالية (مادة ٣ من قرار رئيس مجلس
الوزراء) .

(٢) تجتمع اللجنة بمقر مديرية القوى العاملة ويكون الاجتماع صحيحاً
بحضور خمسة اعضاء من بينهم ممثل الجهة الادارية المعنية وتصدر
قراراتها بالأغلبية وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس (مادة
٤ من القرار) - انظر تشكيل اللجنة بهامش الصفحة السابقة .

(٣) يتعين على اللجنة ان تصدر قرارها خلال ثلاثين يوماً على
الأكثر من تاريخ تحديد أول جلسة ويجوز لكل ذي مصلحة ان يتظلم من
قرار اللجنة الى اللجنة المركزية التي تشكل بوزارة القوى العاملة من
وكيل وزارة القوى العاملة رئيساً وعضوية وكيل الوزارة المعنية بنشاط
المنشأة ووكيل وزارة التأمينات الاجتماعية ومساعد وزير الداخلية أو من

ينبیه ومدير عام الادارة العامة للشؤون الثانوية بوزارة القوى العاملة ومدير عام الادارة العامة لعلاقات العمل بوزارة القوى العاملة وصاحب العمل او من ينوبه وممثل النقابة العامة المعنية ويكون مدير ادارة التوفيق والتحكيم بالادارة العامة لعلاقات العمل مقررا لهذه اللجنة وتعتمد قراراتها من وزير القوى العاملة (مادة ٥ من القرار) .

(٤) تجتمع اللجنة بناء على دعوة من رئيسها خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ تقديم التظلم ويكون الاجتماع صحيحا اذا حضره خمسة أعضاء على الأقل من بينهم ممثل الوزارة المعنية ويتعين على اللجنة الانتهاء من نظر التظلم والبت فيه خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ اول جلسة . (مادة ٦ من القرار) .

(٥) يجوز الطعن في قرار هذه اللجنة المركزية امام محكمة القضاء الادارى طبقا للقواعد العامة وذلك بطلب يقدم باسم السيد المستشار رئيس محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة وتختصم اللجنة بصفتها ووزير القوى العاملة بصفته ثم يجرى التكليف بالحضور بعد عرض الوثائق واسانيد الطعن وذلك على فرار الصيغة رقم ١١ .

الباب السادس

الصيغ القانونية

في

النقابات العمالية

- * دعوى من نقابى بطلب العودة للعمل م ٦٦ عمل
- * دعوى جنحة مباشرة لمنع عامل من الانضمام للنقابة او لارغامه على الانضمام مادة ٧٤ من قانون ٧٦/٣٥
- * دعوى بطلب حل منظمة نقابية مادة ٧٠ من ق ٧٦/٣٥
- * دعوى ضد منظمة نقابية بعدم الاعتداد بقرار الفصل من العضوية م ٢٧ نقابات
- * دعوى بالطعن في تشكيل مجلس ادارة منظمة نقابية م ٤٤ نقابات
- * طلب تدخل من عامل في دعوى مرفوعة من نقابة عمالية م ٢/١٢ عمل
- * تظلم ضد لجنة نقابية عن اختيار سىء لمثلئ العمال في اللجنة الاستشارية م ٧٧ عمل

1

2

3

4

5

6

الصحيفة رقم (٨٥)

دعوى من نقابى بطلب العودة للعمل (م ٦٦ عمل)

انه في يوم :

بناء على طلب السيد / بصفته عضوا في مجلس ادارة اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة (او عضوا في مجلس ادارة النقابة العامة لمعامل) والمقيم بجهة والمتخذ له محلا مختارا مكتب الاستاذ المحلى .

انا المحضر بحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى :

السيد / رئيس مجلس ادارة شركة

او السيد / ... (صاحب العمل الموجود بمنشأته المنظمة النقابية)

وأعلنته بالآتي

الطالب عضو مجلس ادارة اللجنة النقابية للعاملين بالمنشأة

المعلن اليها .

وبتاريخ أرسل المعلن اليه الى الطالب خطابا يفصله من

العمل بسبب نشاطه النقابى (١) .

وحيث انه يحق للطالب طبقا للفترة الخامسة من المادة ٦٦ من

قانون العمل رقم ١٣٧ سنة ١٩٨١ ان يلجأ الى القضاء للحكم باعادته

الى العمل .

ينشاء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة

وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية الدائرة (٢) السكائن

مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء

من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى

يسمع الحكم بعدم الاعتداد بقرار فصل الطالب وباعادته الى عمله بنفس

الشروط والأوضاع السابقة على الفصل وما يترتب على ذلك من آثار

مع الزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحلابة وشمول، الحكم بتنفيذ المعجل

بدون كفاية طبقا للمادة السادسة من القانون مع حفظ كافة حقوق الطالب

الأخرى .

ولاجل العلم .

(١) غير ضرورى ان يذكر العامل في الصحيفة الأنشطة النقابى الذى

يدعى انه فصل بسبب ممارسته لأن النص يلقى عبء الاثبات على صاحب

العمل (الشركة) فهو الطالب باثبات أن الفصل لم يكن بسبب ممارسته

النشاط النقابى (مادة ٦٦/٥ عمل) .

(٢) تختص بهذه الدعوى المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها محل

العمل لأن الطالب غير مقدر القيمة .

الصيغة رقم (٨٦)

دعوى جنحة مباشرة لتع عادل من الانضمام الى نقابة
أو لارغامه على الانضمام الى نقابة عمالية
مادة ٧٤ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون
رقم ١ لسنة ١٩٨١ بشأن نقابات العمال

انه في يوم :

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلله المختار مكتب
الاستاذ

انا ... المحضر بمحكمة ... الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل من :

١ — السيد / المقيم متخطبا مع :

٢ — السيد وكيل نيابة الجزئية بصفته ويعلم بسرائر النيابة
بمحكمة متخطبا مع :

واعلنتهما بالآتي

الطالب عامل بالشركة التي يتولى المعلن اليه الاول ادارتها
ومهنته بأجر

او — الطالب عامل لدى المعلن اليه الاول (صاحب العمل) بالتحق
بالعمل منذ

وحيث انه بتاريخ شكلت لجنة نقابية بالمشاة وفقا لاحكام
قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة
١٩٨١ وانضم الطالب الى عضوية الجمعية العمومية لهذه اللجنة النقابية
الا ان المعلن اليه الاول رغبة منه في محاربة التشكيل النقابي أو لغرض في
نفسه تام بئصال الطالب من العمل — أو وقع عليه عقوبة اذار أو
خصم لكي يرغبه على الانسحاب من المنظمة — أو لكي يكرهه على
عدم الانضمام (في حالة ما اذا كان التشكيل في سبيل التكوين) .

او أن يقال ان الطالب لا يرغب الانضمام الى تلك المنظمة المتعصبة
التي أراد المعلن اليه الاول احتواءها ولهذا فقد حاول اكراه الطالب على
الانضمام لعضويتها وفي سبيل ذلك وقع عليه جزاء الوتق عن العمل لمدة
خمس أيام ...

وحيث ان ما اتاه المعلن اليه الاول بشكل جريمة جنائية مؤثرة بالمادة

٧٤ من قانون النقابات العمالية سالف الإشارة وقد ترتب على وقوعها ضرر بالطالب يحق له أن يطالب بتعويض عنه قدره ٥١ ج بصفة مؤقتة وقد ادخل المعلن اليه الثاني بصفته لمباشرة الدعوى العمومية وتوجيه الاتهام والمطالبة بتوقيع العقوبة .

بنسأء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت كل واحد من المعلن اليها بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الأول الحضور امام محكمة جنح الكائن مقرعا بجبة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لسكى يسمع الحكم بطلبات المعلن اليه الثاني توقيع العقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣ والمادة ٧٤ من القانون رقم ٧٦/٣٥ المعدل بالقانون رقم ٨١/١ بشأن نقابات العمال وكذا الزامه بان يؤدي للطالب مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومقابل الاتعاب لانه بتاريخ بدائرة قسم

— وقع عقوبة كذا على الطالب (او نصله من العمل) لارغابه على الانضمام الى المنظمة النقابية (اللجنة النقابية لشركة او لمنشأة كذا) .

او — وقع عقوبة كذا على الطالب او نصله من العمل لارغابه على الانسحاب او عدم الانضمام للمنشأة النقابية مرتكباً بذلك الجريمة المنصوص عليها بمواد العقاب وشمول الحكم بالتنفيذ .

مع حفظ كائة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .

ولاجل العلم .

دعوى بطلب حل منظمة نقابية (مادة ٧٠ نقابات) (١)

انه في يوم :

بناء على طلب السيد / وزير القوى العاملة والتدريب بدفته ومطبه
المختار هيئة نقابية الدولة بجميع التحرير بالقاهرة :

انا المحضر بمعرفة الجزئية انتقلت في تاريخه الى :
اللجنة النقابية للعاملين ببنشأة ويمثلها تاتونا رئيس مجلس
ادارتها بدفته او - النقابة العامة لعمال ويمثلها تاتونا رئيس
مجلس ادارتها بدفته ومقرها متخاطبا مع :

واعلنتها بالآتي

بتاريخ شكلت المنظمة النقابية المعلن اليها في ضوء احكام
القانون رقم ٧٦/٣٥ المعدل بالقانون رقم ٨١/١ بشأن نقابات العمال
وأودعت أوراقها دون اعتراض الطالب .

الا انه في الفترة من ... الى ... تبين من التفتيش المالي والحسابي
على المعلن اليها بمعرفة الجهاز المركزي للحسابات وكذا العاملين التابعين
للطالب ان هناك بعض التجاوزات والمخالفات الصارخة لاحكام القانون
والتي تمثل فيما يلي : (تذكر المخالفات المنسوبة للمنظمة النقابية) .

وحيث انه يحق للطالب عملا بالمادة ١/٧٠ من قانون النقابات المشار
اليه ان يطلب الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها مقر المنظمة النقابية
الحكم بحل مجلس ادارتها .

وحيث ان الطالب قام بانذار المعلن اليها على يد محضر بتاريخ ...
وترك لها فرصة لازالة المخالفات في مدة اقصاها خمسة عشر يوما لكن
المخالفات لا زالت قائمة .

(١) م ٧٠ نقابات : للوزير المختص ان يطلب الى المحكمة الابتدائية الكائن
بدائرتها مقر المنظمة النقابية الحكم بحل مجلس ادارتها وذلك في حالة
ارتكاب مخالفة لاحكام هذا القانون وانذاره بازالتها خلال مدة لا تقل عن
خمس عشرة يوما دون ان ينفذ مجلس الادارة ما طلب منه .
ملحوظة : اوردنا هذه الصيغة للتاريخ ليس الا اذ لا يتصور اقامة
مثل هذه الدعاوى الا في الدول المتحضرة التي تحترم قوانينها .

بنسأءءله

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت الملن الیه بصفته بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة ... الابتدائية الكائن مقرها بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع الحكم بجل اللجنة النقابية للعاملين بـ وتولى الاتحاد العام لنقابات العمال بصفة مؤقتة اختصاصات مجلس الإدارة لحين تشكيل مجلس الإدارة الجديد .

مع إبقاء الفصل في المصروفات وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بدون كسالة .

ولأجل العلم .

ملاحظات :

أولاً - نصت الفقرة الثانية من المادة ٧٠ على حق النيابة العامة أن تطلب من المحكمة الجنائية المختصة حل مجلس إدارة المنظمة النقابية في حالة صدور أى قرار أو عمل من هذا المجلس مما يعد جريمة من الجرائم المحددة بالمادة .

والواقع أن هذه النصوص نظرية بحتة لا يمكن أن تطبق في دولة مختلفة إذ لا يتصور أن يحدث عبلاً أن تطلب النيابة حل منظمة نقابية عمالية ارتكبت جريمة أو يطلب وزير القوى العاملة حل نقابة عمالية وهو نفسه رئيس أعلى منظمة عمالية وهي الاتحاد العام لنقابات العمال كما أن القوانين الاستثنائية السارية تتيح حل أى نقابة بقرار إدارى أو قرار سلطوى لا من وزير القوى العاملة فحسب بل ومن وزير الداخلية فضلاً عن أن رقابة المدعى الاشتراكى على ترشيحت أفساء النقابات تجعل من معظم هذه المنظمات مجرد واجهات .

الصيغة رقم (٨٨)

دعوى ضد منظمة نقابية بعدم الاعتماد بقرار الفصل من العضوية
مادة ٢٧ من القانون ٢٥/٧٦ (١)

انه في يوم :

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختلر
مكتب الأستاذ

انا المحضر بحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه اعلاه
الى كل من :

١ - السيد / رئيس النقابة العامة بصفته ويعلم بمقرها
بشارع متخطبا مع :

٢ - السيد / رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بصفته ويعلم
بمقره بشارع الجلاء رقم ٧٠ قسم الانبيكة بالقاهرة متخطبا مع :

٣ - السيد / وزير القوى العاملة والتدريب المهني بصفته ويعلم بهيئة
قضايا الدولة بجمع التحرير قسم قصر النيل متخطبا مع :

واعلنتهم بالآتي

الطالب عضو في النقابة العامة التي يرأسها المعلن اليه الاول ويسدد
الاشتراكات بانتظام طبقا لاحكام قانون النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة

(١) مادة ٢٧ : لا يجوز فصل العضو من النقابة العامة الا بقرار
يصدر من ثلثي اعضاء مجلس ادارتها وذلك في حالة مخالفته الحسية
لاحكام هذا القانون او لوائح الانظمة الاساسية او المالية للمنظمات النقابية
او ميثاق الشرف الاخلاقي فاذا كان العضو المنسوب اليه المخالفة التي
تستوجب فصله عضوا بمجلس ادارة نقابة عامة او لجنة نقابية وجب
عرض امره على الجمعية العمومية التي ينتمي اليها في اول اجتماع لها
للنظر في سحب الثقة منه .

فاذا تعذر عقد الجمعية العمومية للجنة النقابية فان لمجلس ادارة
النقابة العامة عرض امره على جميعيتها العمومية لتصدر قرارها بشأنه .
مادة ٢٨ - يجب اخطار العضو بالقرار الصادر بفصله من النقابة
العامة واسبابه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال سبعة ايام من
تاريخ صدوره . ويجوز للعضو المفصول الطعن في القرار المذكور امام
المحكمة الجزئية الكائن بدانترتها محل عمله خلال الثلاثين يوما التالية
لاخطاره بالقرار .

١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ وبتاريخ تسلم الطالب خطاباً موصى عليه جاء فيه أن مجلس إدارة المنظمة النقابية التي أسسها المعلن اليه الأول قد وافق على فصل الطالب من عضوية المنظمة بحجة أنه خالف ميثاق الشرف الأخلاقي .

وحيث أن هذا القرار لا يستند الى الواقع أو القانون فقد تنظم منه الطالب الى المعلن اليه الثاني ثم تنظم الى المعلن اليه الثالث بصفته الجهة الرقابية على التشكيلات النقابية .

ولكن هذه التظلمات لم تجد فتىلاً .

وحيث أنه يحق للطالب أن يطعن على هذا القرار توصلنا لالغائه قضاء .

بنساء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكتلتهم الحضور امام محكمة الجزئية (الواقع في دائرتها مقر اقامة المدعى طبقاً للمادة ٢٨) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكي يسمع المعلن اليه الاول في مواجهة الآخرين الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفي الموضوع بالقضاء بالقرار الصادر بفصله من عضوية المنظمة النقابية حسبما توضح بصدر الصحيفة وما يترتب على ذلك من آثار مع اعفاء الطالب من المصروفات عملاً بالمادة ٦ من قانون العمل ٨١/١٣٧ والمادة ٥٥ من قانون النقابات العمالية .

ومع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أي نوع كانت .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٨٩)

دعوى بالطعن في تشكيل مجلس ادارة منظمة نقابية مادة ٤٤ من القانون ٧٦/٢٥ (١)

انه في يوم :

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى :

١ - السيد / وزير القوى العاملة والتدريب المهني بصفته ويعلن بهيئة
تضاييا الدولة متخاطبا مع :

٢ - السيد / رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمل بصفته
ويعلن بمقره بالقاهرة متخاطبا مع :

واعلنتهما بالآتي

بتاريخ تقدم الطالب بطلب ترشيح لمجلس ادارة اللجنة
النقابية او النقابة العامة

واثناء عملية الانتخاب حدث بعض التلاعب والتزوير في ملء بطاقات
الانتخاب وثبت ان اللجنة رقم قامت بالفرز بطريقة غير صحيحة
عمدت فيها الى انجاح بعض المرشحين وأجازت بعض الأصوات الباطلة .

وقد اثبت الطالب كل هذه التجاوزات في حينه كما أبرق للمعلن اليهما
بذلك ومع هذا فقد اعلنت النتيجة بتاريخ رغم الأخطاء الجسيمة
التي شابت عملية الانتخاب واجراءاته .

وحيث أن الطالب صاحب مصلحة لأنه كان مرشحا كما انه عضو
بالجمعية العمومية للمنظمة النقابية .

(١) مادة ٤٤ - تعلن نتيجة انتخاب مجالس ادارة المنظمات النقابية
بانتهاء عملية فرز الأصوات وذلك بتعليقها في مكان ظاهر او اكثر في مقر
المنظمة النقابية وفي مقار لجان الانتخاب والاتحاد العام لنقابات العمال
وذلك بناء على الثابت من محاضر اللجان المشرفة على الانتخابات .
ويجوز لسك ذي مصلحة من أعضاء المنظمة النقابية الطعن أمام
المحكمة الجزئية المختصة في نتيجة الانتخاب او في اجراءاته خلال خمسة
عشر يوما من تاريخ اعلان النتيجة طبقا للفقرة السابقة .

وليساً كمن المعلن اليه الأول هو الرئيس الأعلى المعلن الانتخاب كما
أن المعلن اليه الثاني هو رأس التشكيل الرئيسى الأم للمنظمات النقابية
بالجمهورية .

بنسأء عليء

انا المحضر سالف الذكر اعلنت كل واحد من المعلن اليهما بصورة
من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة الجزئية الكائنة
بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة
الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمعا الحكم
بقبول هذا الطعن شكلاً وفى الموضوع ببيان الانتخابات التى أجريت
لاختيار مجلس ادارة المنظمة النقابية الموضحة بمصدر الصحيفة وعدم
الاعتداد بالنتيجة التى اعلنت بتاريخ وما يترتب على ذلك من آثار
مع اغناء الطالب من المصروفات عملاً بالمادتين ٦ عمل و٥٥ نقابات مع حفظ
كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

ملحوظة : يمكن اضافة طلب مستعجل هو :

الحكم بصفة مستعجلة بايقاف اجتماعات مجلس ادارة المنظمة النقابية
المنتخبة حتى يفصل فى الموضوع وذلك باعتبار أن الاجتماعات عمل ماذى
يشكل عقبة مادية يختص القضاء المستعجل بازالتها .

راجع كتابنا - الصيغ القانونية للدعاوى المستعجلة الطبعة الثالثة
سنة ١٩٨٧ صيغة رقم ٩١ .

الصبيشة . ٢ (١٠٠)

طلب تدخل من عامل في دعوى مدفوعة من نقابة شمالية
(مادة ٩٢/٢ عمل)

انه في يوم :

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
بكتب الأستاذ

انا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / رئيس مجلس ادارة منشأة (او شركة او
صاحب العمل) بصفته ويعلن بقراها بجهة متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

اتهمت اللجنة النقابية لعمال منشأة او اقامت النقابة العامة
لعمال الدعوى رقم لسنة ضد المعلن اليه على
اساس انه قد اخل بتنفيذ بنود عقد العمل الجماعي المؤرخ والمتيد
تحت رقم بالادارة العامة لعلاقات العمل بوزارة القوى العاملة .

وحيث ان انطابت من بين من اصابهم الضرر نتيجة هذا الاخلال ومن
مصلحته والحالة هذه ان يتدخل في الدعوى المشار اليها منضما الى
النقابة في طلباتها .

وحيث ان التدخل كما يجوز بطلب شفوي بالجلسة يجوز ايضا ان
يكون بصحيفة طبقا للمادة ١٢٣ من قانون المرافعات .

بنسأ عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة
وكلفته الحضور امام محكمة (نفس المحكمة المرغوعة امامها الدعوى
المتداولة) الكائنة بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد بشيئة
الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم (نفس يوم الجلسة
المتداولة) لسماعه الحكم بقبول تدخل الطالب منضما الى النقابة البرالية
المدعية في طلباتها في الدعوى المشار اليها .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٩١)
تنظم ضد لجنة نقابية عن اختيار سىء لممثل العمال
في اللجنة الاستشارية
(م ٧٧ عمل)

السيد / مدير عام مديرية القوى العاملة بجهة
تحية طيبة وبعد :

مقدمه لسيادتكم المقيم

ضد

اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة

الموضوع

الطالب عامل بمنشأة الموجود بها اللجنة النقابية المشكو ضدها
كما ان الطالب عضو في الجمعية العمومية لهذه اللجنة ويسدد الاشتراكات
حتى الآن ...

وحيث ان اللجنة المشكو فيها قد اختارت ثلاثة من بين العمال
لتمثيلنا في اللجنة الاستشارية المشتركة المشار اليها بالمادة ١/٧٧ من
القانون ١٩٨١/١٣٧ الا ان هذا الاختيار انطوى على مجاملة صارخة
لبعض ذوى الخطوة كما انه لم يراع مصلحة العمل حيث اوجبت المادة
ببالفة الذكر ان يراعى في تمثيل العمال في اللجنة الاستشارية ان يمثلوا
بقدر الامكان جميع اقسام العمل وهو ما لم يحدث .

بناء عليه

ترجو اتخاذ اللازم. نحو تدارك الامر .

الطالب

مع حفظ كافة حقوقى الأخرى

تحريرا في

المصیفة رقم (٩٢)

دعوى مطالبة بحقوق حدث يعمل لدى صاحب عمل حر

(مادة ١٤٣ عمل) (١)

انه في يوم :

بناء على طلب السيد / بصفته وليا طبيعيا على ولده
الدعو والمقيم ومحل الاختار مكتب الأستاذ
المحامي .

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / المقيم مخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بتاريخ التحق ابن (او ابنة) الطالب بالعمل لدى المعلن اليه
وتحت ادارته واشرافه مقابل اجر مقداره في الاسبوع ، وتمس
اللائحة الداخلية لنظام العمل بمنشأة المعلن اليه على استحقاق الاحداث
الذين لم يبلغوا سن السابعة عشرة بكافاة تسمى بدل مواظبة على العمل
تصرف كل ثلاثة اشهر للحدث الذي يواظب على عمله ولا يخل بحسب
سعر الانتاج (٢) .

وحيث ان المعلن اليه لم يسلم ابن الطالب (او ابنته) لجره ولا
مكافاته المنوه عنها وذلك منذ حتى الان ومقدارها جيعا
جنيه .

(١) مادة ١٤٣ — يعتبر حدثا في تطبيق احكام هذا الفصل المصيبة
من الاناث والذكور البالغين اثنتي عشرة سنة كاملة ، حتى سبع عشرة
سنة كاملة ويلتزم كل صاحب عمل يستخدم حدثا دون سن السابعة
عشرة بمنحه بطاقة تثبت انه يعمل لديه وتلتصق عليها صورة الحدث
وتعتمد بن مكتب القوى العاملة المختص وتختم بخاتمه .

(٢) راجع في شرح المكافآت وانواعها — كتابنا ، الوجيز في شرح
قانون العمل الجديد المرجع السابق ص ٤٦ ، ومؤلفنا ، الوجيز في شرح
قانون العمل الجزائري طبعة ١٩٧٥ ص ١٨٥ وما بعدها .

ولما كانت المادة ١٥٠ من قانون العمل تنص على إلزام صاحب العمل بأن يسلم الى الحدث نفسه أجره او مكافئه وغير ذلك مما يستحقه ويكون هذا التسليم مبررا لذمته .

كما ان احكام المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من قانون العمل تقضى بضرورة وفاء الأجر للعامل فور استحقاقه وقد جوب المعلن اليه الأجر والمكافأة المستحقين لنجل الطالب بلا سبب مفهوم أو مبرر مشروع .

بنسأء عليه

ومع حفظ سائر حقوق الطالب مدنيا وجنائيا .

انا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور امام محكمة (الجزئية او الابتدائية حسب مقدار المبلغ المطلوب) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق وذلك لسماحه الحكم بان يؤدى للطالب بصفته (١) مبلغ .. والمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة وشسول الحكم بالنفساذ المعجل بدون كسالة .

ولأجل العلم .

(١) ترفع الدعوى من الولى الطبيعى او الوصى على القاصر لآته وان كانت المادة ١٥٠ عمل قد اجازت تسليم القاصر نفسه أجره الا أن اجراءات التقاضى تستلزم اهلية الأداء اى بلوغ سن الرشد .

الصيغة رقم (٩٣)

دعوى من عاملة للطالبة بأجرها عن اجازة الوضع

(مادة ١٥٤)

انه في يوم :

بناء على طلب السيدة / المتينة ومحلها المختار
بمكتب الأستاذ

انا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى :
السيد / المقيم متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بمقتد محرر بتاريخ تعاقبت الطالبة على العمل بالمنع
الذي يملكه ويديره المعلن اليه وذلك بمهنة بمرتب شهري قدره ...

وقد تفتيت الطالبة عن العمل لمدة ثلاثة اشهر متصلة لانها كانت
في اجازة وضع ، الا انها بعد ان عادت لعملها لوجئت بالمعلن اليه وقد
قام بخضم نصف المرتب او امتنع عن صرف المرتب طيلة هذه
الفترة .

وحيث ان المادة ١٥٤ من قانون العمل تنص على ان للعاملة التي
امضت ستة اشهر في خدمة صاحب العمل الحق في اجازة وضع مدتها
خمسون يوما بأجر كامل تشمل المدة التي تسبق الوضع والتي تليه بشرط
ان تقدم شهادة طبية مبينا بها التاريخ الذي يرجح حصول الوضع فيه .
ولا تستحق العاملة هذه الاجازة لكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها .
ولا يجوز تشغيل العاملة خلال الاربعين يوما التالية للوضع .

وحيث ان مفاد ذلك هو ثبوت حق الطالبة في اجازة مدفوعة الاجر
لمدة ثلاثة اشهر وهي مدة اجازة الوضع والاربعين يوما التالية لهذه الاجازة
ومن ثم يحق للطالبة ان تطالب بهذا الاجر ويكون خصم جزء منه او
الامتناع عن الوفاء به ليس له سند في القانون سيما وان الطالبة لم يسبق
لها الحصول على هذه الاجازة سوى مرة واحدة (لها الحق في اجازة
الوضع والاربعين يوما التالية لثلاث مرات طوال مدة خدمتها) .

بنسأه علهه

أنا المحضر سألف أذكر أعلنت المعلن الیه بصورة من هذه الصحیفه
وكلفته الحضور أمام محكمة (الجزئیة أو الابتدائیة حسب قیمة
المبلغ المطلب به) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنیة الی
ستنعمد بمشیئة الله ابتداء من الساعة الثانیة والنمسف من صباح
یوم الموافق لكی یسمح الحكم بالزامه بان یؤدی للطلابة
مبلغ قیمة اجرها حسبما توضح بمصدر الصحیفه والزامه
المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٩٤)

انذار من نقابة عمالية لادارة مصنع يستخدم
اكثر من مائة عاملة (مادتان ١٥٥ و ١٥٨ عمل)

انه في يوم :

كطلب اللجنة النقابية للعاملين بمصنع للغزل والنسيج
ويطلبها قاتونا رئيس مجلس ادارتها السيد / بصفته
ومقرها ومحلها المختار مكتب الأستاذ
انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه الى :

السيد / بصفته مدير مصنع للغزل والنسيج ويعلم
بمقره بجهة متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

يستخدم المعلن اليه في مصنعه اكثر من مائة عاملة في المهن والاعمال
المختلطة ، وجميع هؤلاء العاملات عضوات في الجمعية العمومية للجنة
النقابية الطالبة ويتمن بسداد الاشترك النقابي ويتمتع بالزايا التي
تررها قانون العمل وقانون النقابات العمالية .

وحيث انه قد تناهى الى علم الطالبة ان المعلن اليه يرفض
اعطاء العاملات المتزوجات اللاتي لديهن اطفالا في سن الرضاعة فترتي
الراحة المقررتين بالمادة ١٥٥ من قانون العمل (١) ، كما ان المعلن اليه
لم يتم بانشاء دار حضنة امتثالا لحكم المادة ١٥٨ (٢) .

(١) مادة ١٥٥ — في خلال الثانية عشر شهرا التالية لتاريخ الوضع
يكون للعائلة التي ترضع طفلها — فضلا عن مدة الراحة المقررة — الحق
في فترتين اثنتين لهذا الغرض لانتقل كل منهما عن نصف ساعة ، وللعائلة
الحق في ضم هاتين الفترتين .

وتحسب هاتان الفترتان الاضافيتان من ساعات العمل ولا يترتب
عليها اى تخفيض في الاجر .

(٢) مادة ١٥٨ ... على صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فائدا :-

وحيث أن استتار هذا الوضع يشكل مخالفة لأحكام القانون فضلا
عن اهدار حقوق العاملات بالمصنع .

ولما كانت اللجنة النقابية الطالبة ذات صفة ومصلحة في الفضل
عن حقوق العاملين المنخرطين في التشكيل النقابي .

ورغبة من النقابة الطالبة في الإبقاء على روابط الود وحسن العلاقة
بين العمال وإدارة المصنع وهو ما حدا بها الى عدم اتخاذ أى اجراء
قانونى ضد المعلن اليه في محاولة لتسوية هذه الأوضاع الخاطئة وتنفيذ
احكام القانون واعطاء العاملات حقوقهن .

بناء عليه

أنا الحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذا الانذار
ونبهت عليه بسرعة ازالة اسباب المخالفات والعمل على تطبيق القانون
بانشاء دار حضنة او اشتراك في احدى الدور القائمة فعلا وكذلك
اعطاء العاملات اللاتي ينطبق عليهن نص المادة ١٥٥ من قانون العمل
حقوقهن في الراحة وفقا لما جاء تفصيلا بصدر هذا الانذار حتى لا تضطر
الطالبة أسفة لاتخاذ الاجراءات القانونية في حالة عدم الامتثال لأحكام
القانون في الأجل المعقول .

ولأجل العلم (١) .

= في مكان واحد أن ينشئ او يعهد الى دار للحضنة بلبوء الاطفال بالشروط
والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب . كما
تلتزم المنشآت التي تستخدم أقل من مائة عاملة في منطقة واحدة أن
تشارك في تنفيذ الالتزام المنصوص عليه في الفقرة السابقة بالشروط
والأوضاع التي يحددها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

هذا وقد صدر قرار الوزير رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٧ تنفيذا لهذا
النص - راجع نصوص القرار وشرحه في مؤلفنا - الوجيز في شرح قانون
العمل الجديد ص ٥٧١ وما بعدها .

(١) طبعي أن صاحب المصنع إذا لم يستجب للإنذار فإن الإنذار نفسه
يصلح لأن ترفع به قضية أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها مقر
المصنع نظرا لأن الطلبات فيها غير محددة القيمة وتعفى النقابة من كلفة
الترسيم والمصنفات عملا بأحكام المواد ٦ عمل و٥٥ تعاقبات .

الصيغة رقم (٩٥)

صحيفة اشكال في تنفيذ حكم هيئة تحكيم (مادة ١٠٤ عمل)

انه في يوم :

بناء على طلب شركة ويطلبها قانونا السيد رئيس
مجلس ادارتها ومقرها وبحضرتها الخضر مكتب الأستاذ
الحاضري .

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى كل من :

١ - السيد / رئيس اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة بصفته
ويصن بغيرها بشارع متخلبا مع (١) :

٢ - السيد / رئيس مجلس ادارة شركة بصفته ويعلم بقرها
الرئيسي بجهة متخلبا مع :

٣ - السيد / محضر اول محكمة الجزئية بصفته ويعلم بقر
عمله بمحكمة متخلبا مع :

واعلنتهم بلاقى

اقام المعلن اليه الاول تحكيميا في النزاع رقم لسنة
عند الطالبة قال فيه ان عدد من العمال المتعين للنقابة كانوا
يعملون لدى المعلن اليه الثاني يعقود عمل غير محددة المدة بالمهن
والوظائف والاجور الواردة بفردات النزاع ، وان الشركة المعلن اليها
الثانية قد صغيت واندمجت في الشركة الدالية وبالتالي تظل عقود عمل
هؤلاء العمال سارية بكافة آثارها عملا بحكم المادة التاسعة من قانون
العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

وحيث ان النزاع احيل الى هيئة تحكيم التي اصدرت
حكما بجاسة قضى باستمرار عقود العمل القنبية وعدم الاعتداد
بالعقود الجديدة التي أبرمتها الشركة الطالبة مع العمال المذكورين .

(١) يجوز كذلك ادخال النقابة العمالية المختصة التي تتبعها
اللجنة النقابية لعمال الشركة المستحكمة .

ولما كان تنفيذ هذا الحكم يشكل اضرارا بالطالبة كما انه قد استجدت وقائع هامة مؤيدة بالمستندات وذلك بعد صدور حكم هيئة التحكيم .

وحيث ان المعلن اليه الاول اعلن هذا الحكم للشركة الطالبة تبجيها لتنفيذه وهو مايقى معه للطالبة ان تستشكل فيه امام ذات هيئة التحكيم التى اصدرته لى تنظر فى هذا الاشكال بوصفها قانونيا للامور المستعجلة عملا بحكم المادة ١٠٤ من قانون العمل ، ثمان الدالبة تستشكل فى الحكم للأسباب الآتية :

اولا : ان العمال الذين يمثلهم المعلن اليه الاول قد تسلموا بتاريخ (وهو تاريخ لاحق على صدور حكم التحكيم المستشكل فيه) كامل حقوقهم من هيئة التامينات الاجتماعية بنساء على انشاء عقود عملهم لدى الشركة المعلن اليها الثانية التى آلت باصولها وخصومها للطالبة ومن ثم تكون عقود العمل البرية بينهم وبين الشركة الطالبة عقودا جديدة بعد ان صغيت المراكز والأوضاع مع الشركة المعلن اليها الثانية قبل دمجها فى الشركة الطالبة .

ثانيا : ان الشركة الطالبة قد سلبت العمال التابعين للمعلن اليه الاول المكافآت التى نصت عليها لائحة الشركة المنبرية (المعلن اليها الثانية) والتى تصرف للعمال الذين تنتهى خدمتهم لى سبب كما ان العمال وقد قبلوا هذه المكافآت وقبضوها فعلا بتاريخ بعد صدور حكم التحكيم فان ذلك يعنى انهم قد ارتضوا التعيين مجددا بعقود عمل جديدة مع الشركة الطالبة بما لا محل معه للقول باستمرار سريان عقودهم القديمة .

ثالثا : ان تنفيذ الحكم المستشكل فيه يحل الشركة الطالبة اعباء مالية لا يقابلها اى التزام الامر الذى يخلق حالة للائراء بلا سبب خارج حساب الشركة الطالبة نتيجة حصول هؤلاء العمال على مكافآت مالية الخدمة ونقا للائحة وتصنية مراكزهم السابقة فى الشركة المندمجة (المعلن اليها الثانية) فيكون من شأن تنفيذ الحكم المستشكل فيه تحقق الضرر المالى المؤكد بالشركة المستشكلة .

في هذه الأسباب

والأسباب الأخرى التى قد تبجيها الطالبة فى جلسات المراجعة :

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كلا من المعلن اليهم بصورة من هذه
الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام هيئة تحكيم الكائن مقرها بمحكمة
استئناف بوصفها قاضيا للأمور المستعجلة بجلستها العلنية
التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة التاسعة صباح يوم
الموافق لكي يسمع المعلن اليهما الأول والثاني في مواجهة الثالث
الحكم في مادة تنفيذ وقتية بقبول هذا الاشكال شكلا وفي الموضوع بوقف
تنفيذ الحكم المستشكل فيه المصادر من هيئة تحكيم في النزاع
رقم لسنة ريثما يفصل في الطعن بالنقض المرفوع بشأنه،
مع اعفاء المعلن اليهم من المصروفات ومقابل الأتعاب عملا بحكم المادة
السادسة من قانون العمل والمادة ٥٦ من قانون النقابات العمالية رقم ٣٥
لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ .

ولأجل العلم .

الصيغة رقم (٩٦)

دعوى دستمجة بطرد عامل من مسكن شركة

بعد انتهاء عقد العمل (١)

انه في يوم :

بناء على طلب السيد / المقيم ومحلته المختار
مكتب الأستاذ /

اننا المحضر بمحكمة انتقلت في تاريخه الى
حيث اقامة :

السيد / المقيم غصبا بالشقة رقم بالمنزل
رقم بجهة متخاطبا مع :

واعلنته بالآتي

بوجب عقد عمل محدد المدة مؤرخ التحقق المعلن اليه
بالعمل في الشركة التي يتولى الطالب رئاسة مجلس ادارتها وقد انتهت
خدمة المعلن اليه بتاريخ ببلوغه سن التقاعد القانونية .
(او بفصله من العمل او لاي سبب آخر) .

وحيث ان المعلن اليه كان يقيم في مساكن الشركة في الشقة رقم
..... بالمنزل رقم بجهة وهذه المساكن مخصصة للعاملين
بالشركة حيث تنص اللائحة على التزام العامل بتسليم العين التي يشغلها
بعد انتهاء عقده لان هذه الميزة مقررة فقط للعاملين في الخدمة وهي
تعتبر جزءا من الاجر في صورة عينية ولا توجد علاقة اجارية بين
الشركة والعاملين بها سيما وان الالتزام بتدبير السكن لا يلزم به القانون
الشركة نظرا لانها ليست في منطقة بعيدة عن العمران .

(١) هذه الدعوى ترفع في نطاق القواعد العامة في القانون المدني
لان قانون ٧٧/٤٩ المعدل لايسرى على مستأجرى المساكن التي يتم شغلها
بسبب العمل (مادة ١/٢ منه) .

ولهذا ماذا اشار رافع الدعوى الى قانون الاجارات فان ذلك يعد
اعتراضا منه للعلاقة الاجارية في نطاق احكام القوانين الخاصة وبالتالي
يصعب طرده كخاضع .

وحيث أن الطالب نبه على الملن اليه باخلاء العين ولكنه لا زال يضع يده عليها بلا سند وهو ما يتحقق معه الخطر المبرر للاستعجال .

بنفساء عليه

أنا المحضر سالف الذكر اعلنت الملن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور امام محكمة للامور المستعجلة الدائرة الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التي ستعقد باذن الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق وذلك لكي يسمع الحكم بظرده من العين المبينة الحدود والمعالم يصدر هذه الصحيفة والزامه بتسليمها للطالب خالصة مما يشغلها وصالحة للاستعمال والمصروفات، ومقابل الانتخاب .

ولاجل العلم .

الصيغة رقم (٩٧)

دعوى حراسة مستعجلة على نقابة عمالية

انه في يوم :

بناء على طلب النقابة العامة للعاملين (١) ومقرها
ويمثلها قانونا السيد / رئيس مجلس ادارتها ومحلها المختار مكتب
الاستاذ
انا محضر محكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى حيث اقامة :

١ - السيد / رئيس اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة بصفته
ويعلن بمقر الشركة (أو بمقر اللجنة) بجهة متخطبا مع :
٢ - السيد / رئيس مجلس ادارة منشأة (أو شركة) بصفته ويعلن
بمقرها بجهة متخطبا مع :

واعلنتهما بالآتي

المعلن اليه الاول يتبع الطالبة في ممارسة نشاطه النقابي وهو
مسئول قبلها عن مصالح العمال الذين تمثلهم اللجنة النقابية التي يتولى
المعلن اليه الاول رئاستها وذلك امتثالا لاحكام قانون النقابات العمالية
رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ وحيث ان المعلن
اليه الاول بصفته رئيسا للجنة النقابية قد خرج على احكام القانون
المشار اليه واخل بواجباته النقابية اخلا لا جسيما لانه لم يتم بتنفيذ
ما تقتضيه المادة ١/٥٢ والمادة ٦٢ من قانون النقابات العمالية المشار
اليه والثان توجب ان عليه ان يقوم بتوريد حصة النقابة العامة الطالبة
من الاشتراكات النقابية المستقطعة من العمال اعضاء النقابة رغم ان
الطالبة ارسلت اليه استعجالات متكررة خلال الفترة من الى
ولم يمثل لهذه الطلبات الابر الذي اصبحت الاغراض التي انشئت من
اجلها النقابة وهي القيام على رعاية مصالح العمال مستهدفة للخطر
فضلا من ان يسلك المعلن اليه الاول ينم عن سوء الادارة .

(١) يمكن للاتحاد العام للنقابات العمال اقلية هذه الدعوى .

وحيث أن المعلن اليه الثانى ملزم طبقا للمادة ٦٢ من قانون النقابات
سالف الذكر بإرسال اشتراكات عمال شركته المنتمين للنقابة العمالية
الطالبة اليها بعد استقطاعها فى كل شهر حتى تتمكن الطالبة من ممارسة
نشاطها .

وحيث أن الطالبة قد انذرت كلا من المعلن اليه الاول والثانى بإنذار
على يد محضر بتاريخ بهرعاة احكام القانون وإرسال الاشتراكات
فى المواعيد المقررة ولسكنهما لم ينفذا ما جاء بهذا الإنذار مما يحق معه
للطالبة بمسئلتها وإزاء هذا الخطر والاستعجال أن تطالب بإجراء وقى
بفرض الحراسة على اللجنة النقابية التى يرأسها المعلن اليه الاول ريثما
تتخذ الطالبة الاجراءات القانونية لتحصيل الاشتراكات والبت فى
المخالفات النسوية للمعلن اليه الاول مع حفظ حق الطالبة فى اعادة المعلن
اليه الاول للمحاكمة التأديبية فى ضوء احكام قانون النقابات العمالية
سالف الذكر .

بنسأء عليه

انا المحضر سالف الذكر ... الخ (١) .

وذلك لكى يسمع المعلن اليه الاول فى مواجهة الثانى الحكم بمسئلة
مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على اللجنة النقابية للعاملين
بشركة وتعيين الطالبة حارسا عليها بلا اجبر لادارة تسؤونها
وتحصيل الاشتراكات وممارسة النشاط النقابى ونقبا لللائحة النظام
الاساسى للنقابة واعداد كشف سنوى بالحساب مؤيدا بالمستندات وايداع
صورته لدى الاتحاد العام لنقابات العمال طبقا للقانون حتى تتخذ الاجراءات
القانونية لتشكيل مجلس ادارة جديد للجنة النقابية المعلن اليها مع اعفاء
كل من الطالبة والمعلن اليها من المصروفات طبقا للمادة ٥٦ من قانون
النقابات العمالية ١٩٧٦/٣٥ وازضافة مقابل الأتعاب على عاتق الحراسة
بحكم مطهر من السكفالة .

(١) التكليف بالحضور أمام محكمة الابهور المستعجلة .

الصيغة رقم (٩٨).

دعوى مستعجلة من نقابة عمالية بوقف اجتماعات
لجنة شئون العاملين في مصلحة حكومية

انه في يوم :

بناء على طلب السيد / بصفته رئيس اللجنة النقابية
للعاملين بمنشأة

ومقرها والمتخذ له محلا مختارا مكتب الأستاذ /
الحاضري .

انا المحضر بحكمة الجزئية انتقلت في تاريخه
الى كل من :

١ - السيد وزير بصفته ويعلن بهيئة تضاييا الدولة
متخاطبا مع :

٢ - السيد / مدير مصلحة بصفته ويعلن بهيئة تضاييا الدولة
متخاطبا مع :

واعلنتهما بالآتي

بتاريخ شكلت اللجنة النقابية للعاملين بمنشأة
بالانتخاب الحر المباشر طبقا لاحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٩ و ٦٣ من قانون
النقابات العمالية رقم ٣٥ لسنة ٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١
وطبقا لاحكام قرار وزير القوى العاملة رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وتأسيسا
على حكم المادة الرابعة من قانون النقابات العمالية المشار اليه فقد
اكتسبت اللجنة الشخصية القانونية من تاريخ ايداع اوراقها بمديرية القوى
العاملة بجهة وبمقتضى محضر الايداع المؤرخ بدأت في
مزاولة نشاطها وممارسة مسئولياتها في ضوء احكام القانون .

ولما كان من اهم مسئوليات اللجنة النقابية حماية الحقوق المشروعة
لاعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل (مادة
١/٨ من القانون) وكان اعضاء الجمعية العمومية المنتخبين اليها كلهم من
العاملين بالجهات الادارية بالدولة الممثل في وزارة (او مصلحة)
التي يرأسها المحلن اليه الاول وهم بالتالي يخضعون لنظام المسالمين
المندوبين الصادر بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٨ الذي تنص الفقرة الاولى

من المادة الرابعة منه على أن تشكل في كل وحدة بقرار من السلطة المختصة لجنة أو أكثر لشئون العاملين وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم واحد من أعضاء اللجنة النقابية أن وجدت يختاره مجلس إدارة اللجنة النقابية .

ومن حيث أن المعلن اليه الثاني قد أصدر القرار رقم بتاريخ بتشكيل لجنة شئون العاملين بالوزارة التي يرأسها المعلن اليه الأول وقد أغفل هذا القرار تمثيل اللجنة النقابية الطلابية امثالاً لحكم المادة الرابعة في فقرتها الأولى سالفة الذكر رغم أنها منذ ممارسة نشاطها كانت قد أرسلت مكاتبات رسمية للمعلن اليه الثاني تخطره فيها باسم ممثلها الذي اختاره مجلس ادارتها ليكون عضواً في لجنة شئون العاملين ومن حيث أن اختصاصات لجنة شئون العاملين بالوزارة (أو المصلحة) التي يرأسها المعلن اليه الأول اختصاصات بالغة الخطورة وتمس مراكز وأوضاع وحقوق كافة العاملين الأعضاء المنتخبين اليها ومن أهم هذه الاختصاصات النظر في تعيين ونقل وترقية ومنح العلاوات الدورية والتشجيعية للعاملين شاغلي وظائف الدرجة الثانية لها دونها واعتماد تقارير الكفاية المقدمة عنهم .

ولما كانت الإدارات المختصة بالوزارة التي يرأسها المعلن اليه الأول تقوم حالياً باعداد مشاريع توصيف وتقييم الوظائف وتسكين العاملين كما تقوم باعداد حركة الترقيات والانتقالات واقتراح العلاوات بما يتوافر معه ركن الخطر الداهم بالنسبة لجسائر العمال الذين تمثلهم وترعى مصالحهم اللجنة النقابية الطلابية اذا ما بت في هذه المشاريع في غيبة من وجود ممثل لها ضمن تشكيل لجنة شئون العاملين وذلك حسبما نصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ١٩٧٨/٤٧ مسيرة لما جاء بالقانون رقم ١٩٧٦/٣٥ بشأن نقابات العمال .

ومن حيث أنه إزاء هذا الخطر الذي يتعمذر تسدرك اثره اذا ما أصدرت لجنة شئون العاملين قرارات تتعلق بحقوق العاملين بخصوص الترقيات والتسكين الأمر الذي يتوافر معه الى جانب ذلك ركن الاستعجال وعدم المساس بالموضوع حسبما يتبين من ظاهر الأوراق مما ينعقد معه اختصاص القضاء المجنى المستعجل خاصة وان اجراءات التقاضي العادية لا تلحق في درء هذا الخطر كما وان تمثيل اللجنة النقابية في لجان شئون العاملين قد ورد بمقتضى نص آمر من النظام العام مما يحق معه لادالية والحالة هذه أن تطالب في مادة مستعجلة وبصفة وقتية بإيقاف اجتماعات لجنة شئون العاملين بالوزارة التي يرأسها المعلن

اليه الاول رئيسا تمثل فيها اللجنة النقابية طبقا للقانون ولا يقدح في ذلك التحدى بانه طبقا للبادء ١٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٧٢/٤٦ لا يجوز لجهة القضاء العادى ان تؤول الامر الادارى او توقف تنفيذه ذلك لان القاضى المستعجل في وقائع الدعوى الراهنة لا يتعرض للقرار الادارى تفسيريا او تاويلا او الغاء او امرا بوقف تنفيذه وانما تكون مهمته في خصوصية هذه الدعوى ازالة عقبة مادية عندما يقضى بايقاف اجتماعات لجنة شئون العاملين لان الاجتماع عمل مادي محض وان كان يترتب عليه اجراء تصرف قانونى يمثّل في القرارات الادارية التى تصدرها لجنة شئون العاملين ومن هنا فان الاجراء الوقتى المطلوب هو الحيلولة دون اصدار قرارات او تصرفات من جانب اللجنة المطلوب ايقاف اجتماعاتها وتقضى آثار مثل هذه القرارات فيكون الاجراء المطلوب من صميم اختصاص القاضى المستعجل لازالة العقبة المادية وذلك بايقاف اجتماعات اللجنة وهى اعمال مادية محضة كما ان ايقاف هذه الاجتماعات مرهون بوقت تد يكون بالغ القصر حيث يستطيع المعلن اليه الثانى ان يصدر قراره بتثيل اللجنة (١) النقابية الطالبة في لجنة شئون العاملين وبالتالي يصبح تشكيلها صحيحا وفقا لاحكام القانون وتستطيع عندئذ ممارسة صلاحياتها دون حاجة الى اى اجراء آخر .

بنشاء عليه

انا المحضر سالف الذكر ... الخ .

وذلك لكى يسما الحكم بصفة مستعجلة بوقف اجتماعات لجنة شئون العاملين في مصلحة التى يرأسها المعلن اليه الثانى والتى يمثلها قانونا المعلن اليه وذلك حتى تمثل اللجنة النقابية الطالبة فيها طبقا للقانون والزام المسدعى عليهما بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة بحكم مظهر من السكفالة .

ولاجل العلم .

(٢) بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٠ صدر حكم في هذه الدعوى التى اقيمت بالفعل وهو الحكم رقم ٢٣٠٠ لسنة ١٩٨٠ مستعجل القاهرة الصادر برئاسة الاستاذ مصطفى مجدى هرجة . وقد استشكلت المصلحة الحكومية في تنفيذه واثناء نظر الاشكال تولى رئاسة المصلحة رئيس جديد اصدر قراره بتثيل اللجنة النقابية في لجنة شئون العاملين وانتهى الاشكال وديا .

الصيغة رقم (٩٩)

صحيفة جنة مباشرة ضد ادارة فندق استثمارى
بالمواد ٦٠ و ١٧٠ و ١٧٥ عمل والمادة ٣٧٥ عقوبات

انه فى يوم :

بناء على طلب الآتية القبية ومحلها المختار
مكتب الأستاذ

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه
الى كل من :

١ - السيد / بصفته المدير المصرى لفندق (١) الكائن
بجهة متخطبا مع :

٢ - السيد / بصفته المدير الأجنبى للفندق ويعلم بذات العنوان
متخطبا مع :

٣ - السيد / وكيل نيابة بصفته ويعلم بسرائى النيابة
بمحكمة متخطبا مع :

واعلنتهم بالآتى

الطالبة موظفة بهنة بالفندق الذى يديره المعلن اليهما
١ و ٢ ، وتتقاضى مرتبا شهريا قدره

ومنذ اول مايو ١٩٨٦ لاحظت الطالبة ان ادارة الفندق اسندت اليها
العمل فى النوبتجيات المسائية فقط واستثنى بعض زميلاتها بالعمل النهارى
فقدمت شكوى للمعلن اليه الاول تتظلم فيها من هذه التفرقة فى المعاملة
فكان رده على ذلك اساءة معاملتها واضطهادها وقد تجلى ذلك فى توقيع
جزاء بالخصم ثلاثة ايام من مرتب الطالبة بناء على اتهامات وتحقيقات
ملفقة مما اضطر الطالبة الى الشكوى لمكتب عمل لكى يتخذ
اجراءات رفع هذا الجزاء الباطل وقد قام المكتب بتحقيق الشكوى
وانتهى الى بطلان الجزاء الموقع على الطالبة طبقا لما جاء بكتاب المكتب

(١) المؤسس فى اطار قوانين استثمار المسال العربى والأجنبى
والناطق الحرة .

رقم بتاريخ المرسل صورته للمعلن اليهما ١ و ٢ ومع ذلك ضرب المعلن اليهما عرض الحائط بكتاب مكتب العمل واستمرا في مخالفة القانون والمزيد من اضطهاد الطالبة وتام الأول باستعمال أسلوب التهديد والعنف بقصد منع الطالبة من مباشرة عملها حيث سخر اعوانه للاحتجاز ومراقبتها طوال ساعات العمل وهو تصرف مؤثم جنائيا .

ولما كان المراد بصاحب العمل في خطاب الشارع في قانون العمل هو صاحب الامر بحسب النظام الموضوع في المنشأة في الاشراف الادارى على شئون العمال المنوط به الاختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون (نقض جنائي رقم ١٩٣٨ جلسة ١٩٣٨/٢١/٦٦ س ١٧ ص ١٦٦ مجموعة المكتب الفني) .

وقد ثبت ان المعلن اليهما ١ و ٢ تد ارتكبا الجرائم المشار اليها والتي اضررت بالطالبة ابلغ الضرر بما يحق لها معه ان تدعى مدنيا بتعويض هذه الاضرار عملا بنص المادة ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية .

وقد اختصت الطالبة المعلن اليه الاخير لمباشرة الدعوى الجنائية وتوجيه الاتهام والطالبة بتوقيع العقوبة المقررة قانونا .

وحيث انه لا يوجد ما يمنع قانونا من تحريك الدعوى العمومية في جرائم قانون العمل بطريق الادعاء المباشر من جانب المضرور حيث ان جميع هذه الجرائم من نوع الجنب كما ان نصوص القانون ٨١/١٣٧ المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٢ لم تحظر في المواد من ١٦٠ - ١٦٤ الخاصة بتنشيط العمل والاضطية القضائية امكان تحريك الدعوى الجنائية ضد صاحب العمل الحر باتباع هذا الطريق وقد استقر القضاء على انه كما يجوز ان يحرك مكتب العمل الدعوى الجنائية يجوز ان يحركها العامل المضرور لان ما لم تحظره النصوص فهو مباح .

واذ كانت المادة السادسة من قانون العمل تنص على الاعفاء من الرسوم القضائية في جميع مراحل التقاضى الدعاوى التي يرفعها العاملون عن المنازعات المتعلقة باحكام هذا القانون كما يعفى العمال من ضريبة الدمغة سواء كانت الدعاوى مدنية او جنائية .

ولما كانت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى باختصاص محكمة الجنب التي وقعت في دائرتها الجريمة او التي يقيم بدائرتها المتهم ان يقضى عليه فيها .

وحيث ان المادة التاسعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تنص على اعتبار الشركات المنتفعة بأحكامه (ومنها الفندق الذى يديره المعلن اليهما ١ و ٢) من شركات القطاع الخاص ايا كانت الطبيعية القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسرى عليها التشريعات واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام ، بما يستفاد منه رغبة المشرع فى سريان احكام قانون العمل على شركات الاستثمار فيها لم يرد به نص فى قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية .

بنفساء عليه

انا المحضر سالف الذكر اعلنت كل واحد من المعلن اليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفت الاول والثانى الحضور امام محكمة جنح السكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثالثة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمعا الحكم بطلبات المعلن اليه الأخير عقابهما بالمواد ٦٠ و ١٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل رقم ٨١/١٣٧ وقرار وزير القوى العاملة رقم ٢٤ لسنة ٨٢ والمادة ٣٧٥ من قانون العقوبات وكذا الزامهما متضامنين بأن يؤديا للطالبة تعويضا مؤقتا قدره واحدا وخمسين جنيهما والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وشهول الحكم بالتنفيذ لأنها بتاريخ بدائرة قسم شرطة

اولا : وتما جزاء بالخصم ثلاثة ايام من مرتب الطالبة بالمخاللة لأحكام المواد ٦٠ و ٧٠ و ١٧٥ من قانون العمل ٨١/١٣٧ وقرار وزير القوى العاملة رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ حالة كون هذا الجزاء باطل على نحو ما انتهى اليه مكتب العمل .

ثانيا : الاول استعمل العنف والتهديد والارهاب فى الاعتداء على حق الطالبة فى العمل وكان ذلك بوسائل غير مشروعة على نحو ما جاء بصدر الصحيفة يرتكبا بذلك الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٣٧٥ من قانون العقوبات .

ولاجل العلم .

فهرس الكتاب

الصفحة

الموضوع

١٢	فصل تهنيدى
١٣	مبادئ عامة وأوليات فى قانونى العمل والتعاقبات العمالية
١٣	نطاق تطبيق قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١
١٣	الحكم بالنفساذا المجلس بدون كفاية
١٤	الاعفاء من الرسوب القضائىة
١٥	الجتج المباشرة التى ترنع من العمال
١٥	الاختصاص التسوى والجللى
١٦	تنفيمذ الاحكام العماليقة
١٩	التصاب الاول - صيغ دعاوى الأجور :
	الصيغة رقم (١) - دعوى من: عامل ضد صاحب عمل للمطالبة
٢١	باجر مناسخر
	الصيغة رقم (٢) - دعوى من: عامل ضد شركة قطاع عام للمطالبة
٢٣	باجر مناسخر
	الصيغة رقم (٣) - دعوى مطالبة بائجر، فى حالة عدم وجود
٢٤	عقيد مكتوب
٢٦	الصيغة رقم (٤) - دعوى من: خادم ضد مخدم للمطالبة بائجر
٢٧	الصيغة رقم (٥) - دعوى مطالبة بائجر بعد انتهاء علاقة عمل
٢٨	الصيغة رقم (٦) - دعوى مطالبة شركة قطاع عام بعد انتهاء العمل
٢٩	الصيغة رقم (٧) - دعوى من: عامل لتساج للمطالبة بائجره
٣١	الصيغة رقم (٨) - دعوى مطالبة بعمولة
٣٣	الصيغة رقم (٩) - دعوى جتحة مباشرة بعدم الوفاء بالأجر
٣٥	الصيغة رقم (١٠) - دعوى من: ورثة عامل متوفى للمطالبة بائجره
	الصيغة رقم (١١) - طلب على عريضة لقاضى الامور الوقتية للأمر
٣٦	بصرف نفقات الجنارة ومهمة الوفاة
٣٨	الصيغة رقم (١٢) - مطالبة بائجر عريضة لتفنى الأنور الوقتية
	للأمر بتجهيز ونقل جثة عامل متوفى
٣٨	الصيغة رقم (١٣) - دعوى جتحة مباشرة لورثة عامل متوفى
٤٠	للمطالبة بائجره
	الصيغة رقم (١٤) - دعوى ضد صاحب عمل غرضى لأجراء
٤٢	المساواة :

- ٤٣ الصيغة رقم (١٥) — دعوى من عامل مئدرج للمطالبة بأجره
- ٤٥ الصيغة رقم (١٦) — دعوى من عامل تحت الاختبار للمطالبة بأجره
- ٤٦ الصيغة رقم (١٧) — دعوى من عامل عرضي للمطالبة بأجره
- ٤٨ الصيغة رقم (١٨) — دعوى مطالبة بالحد الأدنى للأجور
- ٤٩ الصيغة رقم (١٩) — دعوى عدم الاعتراف بمخالصة الأجر
- ٥٠ الصيغة رقم (٢٠) — دعوى من صاحب عمل ببراءة ذمته من دين أجر
- ٥١ الصيغة رقم (٢١) — دعوى عدم الاعتراف بالخسب من أجر عامل
- ٥٢ الصيغة رقم (٢٢) — دعوى بطلان فائدة عن قرص اقترضه عامل
- ٥٣ الصيغة رقم (٢٣) — دعوى بطلب ابطال فائدة عن أجر مدفوع مقدما
- ٥٥ الصيغة رقم (٢٤) — دعوى بطلان حجز على أجر عامل
- ٥٧ الصيغة رقم (٢٥) — دعوى مطالبة بعلاوة دورية سنوية
- ٥٩ الصيغة رقم (٢٦) — دعوى مطالبة بأجر عن اجازة سنوية
- ٦١ الصيغة رقم (٢٧) — تظلم من تقدير قية ما أثلفه العامل بسبب خطئه
- ٦٢ الصيغة رقم (٢٨) — تظلم من تقدير قيمة ما أثلفه العامل بسبب خطئه مقدم الى اللجنة الادارية المختصة
- ٦٤ الصيغة رقم (٢٩) — دعوى مطالبة بأجر عن اجازة مرضية
- ٦٦ الصيغة رقم (٣٠) — دعوى مطالبة بأجر مضاعف عن اجازات الاعياد
- ٦٨ الصيغة رقم (٣١) — دعوى مطالبة بأجر اضافي
- ٧٠ الصيغة رقم (٣٢) — دعوى ضد الدائن الحاجز على أجر العامل
- ٧٢ الصيغة رقم (٣٣) — دعوى مطالبة بأجر من مدة الوقت الاحتياطي
- ٧٤ الصيغة رقم (٣٤) — دعوى مطالبة بنسبة العشرة في المائة مقابل الخدمة في المحال السياحية
- ٧٦ الصيغة رقم (٣٥) — دعوى مطالبة بالوهبة في المحال غير السياحية
- ٧٨ الصيغة رقم (٣٦) — دعوى مطالبة بأجر خلال فترة الاصابة
- ٨٠ الصيغة رقم (٣٧) — دعوى من عاملة للحصول على اجازة بدون مرتب
- ٨١ الباب الثاني : صيغ دعاوى تنظيم شروط وظروف العمل :
- ٨٣ الصيغة رقم (٣٨) — دعوى اثبات علاقة عمل
- ٨٥ الصيغة رقم (٣٩) — دعوى بالزام صاحب العمل بتحرير عقد عمل باللغتين العربية
- ٨٦ الصيغة رقم (٤٠) — دعوى باثبات تحول عقد محدد المدة الى عقد غير محدد المدة

- الصفة رقم (٤١) - دعوى تعويض عن مخالفة صاحب العمل لشروط العقد ٨٧
- الصفة رقم (٤٢) - دعوى تعويض بسبب نقل عامل الى عمل يختلف اختلافا جوهريا او نقله مكانيا ٨٨
- الصفة رقم (٤٣) - دعوى بالزام بوجبات غذائية ومصروفات انتقال ٩٠
- الصفة رقم (٤٤) - دعوى مطالبة بحقوق عامل بعد انتهاء عقد عمله ٩٢
- الصفة رقم (٤٥) - دعوى مطالبة بمصروفات انتقال ٩٣
- الصفة رقم (٤٦) - دعوى مطالبة بمصروفات انتقال الى اوربا ٩٥
- الصفة رقم (٤٧) - دعوى مطالبة بشهادة نهاية الخدمة ٩٦
- الصفة رقم (٤٨) - دعوى بطلب رد الاوراق والشهادات والتعويض عن الامتناع ٩٧
- الصفة رقم (٤٩) - دعوى مطالبة بشهادة الخبرة ٩٨
- الصفة رقم (٥٠) - دعوى بطلبية بزايا مكتسبة ١٠٠
- الصفة رقم (٥١) - دعوى عدم اعتداد بانتهاء عقد عمل في منشأة بيعت او منيت او انجبت ١٠١
- الصفة رقم (٥٢) - دعوى مطالبة براحة اسبوعية ٢٤ ساعة ١٠٣
- الصفة رقم (٥٣) - دعوى من زوجة عامل بطلب انقضاء علاقة عمله بوفاته حكما ١٠٤
- الصفة رقم (٥٤) - دعوى تعويض عن نسخ عقد تدرج ١٠٦
- الصفة رقم (٥٥) - دعوى بطلب نفقات علاج ١٠٧
- الصفة رقم (٥٦) - طلب احالة الى التحكيم الطبي ١٠٩
- الصفة رقم (٥٧) - طلب بتجميع الراحات الاسبوعية ١١٠
- الصفة رقم (٥٨) - دعوى تعويض ضد مفتش عمل أنشى سرا صناعيا ١١١
- الصفة رقم (٥٩) - دعوى تسوية وترقية من عامل بالقطاع العام ١١٣
- الباب الثالث - صيغ دعاوى التقاضي والفصل : ١١٥
- الصفة رقم (٦٠) - دعوى بطلبات موضوعية بعد الحكم بوقف تنفيذ الفصل ١١٧
- الصفة رقم (٦١) - دعوى بطلب الحكم باعادة العامل لعمله اذا قضى ببراءته بعد وقفه ١١٩
- الصفة رقم (٦٢) - دعوى باعتبار قرار الفصل كان لم يكن لعدم العرض على اللجنة الثلاثية ١٢١
- الصفة رقم (٦٣) - دعوى ببطالان وقف احتياطي لعدم العرض على اللجنة الثلاثية ١٢٢
- الصفة رقم (٦٤) - دعوى ببطالان عقوبة تأديبية ١٢٣

١٢٥	الصفيفة رقم (٦٥) - جنحة مباشرة بقتل العمال من الشهيرة ٧٨ الى المصارمة
١٢٧	الصفيفة رقم (٦٦) - دعوى تعويض عن فصل عامل تحت الاختبار
١٢٨	الصفيفة رقم (٦٧) - طلب من صاحب عمل بالمرض على اللجنة التسليحية
١٢٩	الصفيفة رقم (٦٨) - شكوى لسكرتير العمل بطلب وقف تنفيذ قرار الفصل
١٣٠	الصفيفة رقم (٦٩) - طلب من صاحب العمل بالتضديق على لائحة العمل
١٣٢	الباب الرابع - صيغ دعاوى عقد العمل المشترك :
١٣٥	الصفيفة رقم (٧٠) - دعوى بإنهاء عقد جماعي لتغير الظروف
١٣٦	الصفيفة رقم (٧١) - دعوى بطلان عقد عمل مشترك لعدم الكتابة أو لعدم موافقة الثلاثين
١٣٨	الصفيفة رقم (٧٢) - دعوى بطلان شرط في العقد الجماعي من شأنه الإخلال بالأمن
١٤٠	الصفيفة رقم (٧٣) - دعوى لمنظمة نقابية عمالية للاخلال بعقد العمل الجماعي
١٤٢	الصفيفة رقم (٧٤) - دعوى بطلب عدم سريان العقد الجماعي لثلاثة العمال عن النصف
١٤٣	الصفيفة رقم (٧٥) - طعن في قرار اللجنة الإدارية بالاعتراض على قيد عقد عمل جماعي
١٤٤	الصفيفة رقم (٧٦) - طلب انضمام إلى عقد عمل مشترك
١٤٦	الصفيفة رقم (٧٧) - اعتراض من الجهة الإدارية على عقد عمل مشترك
١٤٧	الصفيفة رقم (٧٨) - طلب للتأشير بسجل القيد على ما يطرأ على عقد العمل الجماعي
١٤٨	الصفيفة رقم (٧٩) - انذار للجهة الإدارية لامتثالها عن إعطاء مستخرج من عقد العمل الجماعي
١٤٩	الباب الخامس - صيغ الدعاوى في التوفيق والتحكيم :
١٥١	الصفيفة رقم (٨٠) - انذار على يد محضر لانهاء عقد عمل جماعي
١٥٢	الصفيفة رقم (٨١) - طلب مقدم الى لجنة تسوية المنازعات
١٥٥	الصفيفة رقم (٨٢) - طلب تحكيم محال من المجلس المركزي لتسوية المنازعات
١٥٦	الصفيفة رقم (٨٣) - طعن بالنقض في قرار هيئة التحكيم
١٥٨	الصفيفة رقم (٨٤) - طلب بوقفته كل أو جزئياً عن العمل

- الباب السادس — الصيغ القانونية في النقابات العمالية :
- ١٦١
- ١٦٣ الصيغة رقم (٨٥) — دعوى من نقابي بطلب العودة للعمل
- ١٦٤ الصيغة رقم (٨٦) — جنحة مباشرة لمنع عامل من الانضمام أو لارغامه على الانضمام الى نقابة عمالية
- ١٦٤ الصيغة رقم (٨٧) — دعوى بطلب حل منظمة نقابية
- ١٦٦ الصيغة رقم (٨٨) — دعوى ضد منظمة نقابية بعدم الاعتداد بقرار الفصل من عضوية النقابة
- ١٦٨ الصيغة رقم (٨٩) — دعوى بالطعن في تشكيل مجلس ادارة منظمة نقابية
- ١٧٠ الصيغة رقم (٩٠) — طلب تدخل من عامل في دعوى مرغوعة من نقابة عمالية
- ١٧٢ الصيغة رقم (٩١) — تظلم ضد لجنة نقابية عن اختيار سء لمثل العمال في اللجنة الاستشارية
- ١٧٣ الصيغة رقم (٩٢) — دعوى مطالبة بحقوق حدث يعمل لدى صاحب عمل حصر
- ١٧٤ الصيغة رقم (٩٣) — دعوى من عاملة للمطالبة باجرها عن اجازة الوضع
- ١٧٦ الصيغة رقم (٩٤) — انذار من نقابة عمالية لادارة بصنع يستخدم اكثر من مائة عاملة
- ١٧٨ الصيغة رقم (٩٥) — صحيفة اشكال في تنفيذ حكم هيئة تحكيم
- ١٨٠ الصيغة رقم (٩٦) — دعوى مستعجلة بطرد عامل من مسكن شركة بعد انتهاء عقد عمله
- ١٨٣ الصيغة رقم (٩٧) — دعوى حراسة مستعجلة على نقابة عمالية
- ١٨٥ الصيغة رقم (٩٨) — دعوى مستعجلة من نقابة عمالية بوقف اجتماعات لجنة شئون العاملين في مصلحة حكومية
- ١٨٧ الصيغة رقم (٩٩) — جنحة مباشرة ضد ادارة فندق استثماري بالواد ١٧٠ ، ١٧٠ ، ١٧٥

«تم بحمد الله»

رقم الايداع بدار الكتب المصرية

١٩٨٦/٧٤٥٨ م

الترقيم الدولي

٢ - ١٤٠ - ٣٦٧ - ٩٧٧

السحر ٥٠